وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

المرجع : ...../2015

مذكرة بعنـــوان :

دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر
دراسة حالة: الجزائر (2000 – 2013)

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك

إعداد الطالب (ة) :

- **زواغي هند**

إشراف الأستاذ(ة):

- **زواري فرحات سليمان**

لجنة المناقشة:

اسم و لقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
عاشوري نعيم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	رئيسا
خوارزم حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مناقشا
زواري فرحات سليمان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية:2015/2014

دعاء

يا رب إذا أعطيتني نجاحا لا تفقدني تواضعي،
وإذا أعطيتني تواضعا لا تفقدني اعتزازي
بكرامتي فإذا أساءت يا رب إلى الناس فامنحني
شجاعة العفو ولا تجعلني أصاب بالغرور، إذا نجحت
وباليأس إذا أخفقت، بك ذكرني دائما أن الإخفاق
هو التجربة التي تسبق النجاح.

آمين يا رب العالمين

شكر وتقدير

اللهم إني أسألك إيمانا دائما، وقلبا خاشعا، وعلما نافعا ويقينا صادقا ودينا قيما، وأسألك دوام العافية واسالك الغنى على الناس يا رب العالمين.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

قبل كل شيء نشكر ونحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا الذي خلقنا وشق سمعنا وبصرنا، أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع الذي يعتبره قطرة من بحر.

بعد شكر الله وحمده نتقدم بكلمة شكر وعرفان، كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، إلى الأستاذ المشرف "زواري فرحات سليمان" وإلى كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية.

كما لا أنسى أن أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

إهــداء

إلى أمي حبيبتي الغالية

إلى والدي العزيز

إلى أختي وإخوتي

إلى كل أقاربي و أصدقائي

إلى زملائي في الدراسة

إلى كل من علمني و شجعني و أنار لي طريقي طيلة مشوار دراستي

إلى كل مخلص و غيور على هذا الوطن الغالي

أهـدي هذا البحث

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
بسملة	
دعاء	
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الأشكال	**V**
فهرس الجداول	**VI**
مقدمة عامة	**أ – هـ**
الفصل الأول: الموازنة العامة في الجزائر	
تمهيد:	2
المبحث الأول: الإطار النظري للموازنة العامة.	3
المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة.	3
المطلب الثاني: أنواع الموازنة العامة والتفرقة بينها وبين الموازنات الأخرى.	5
المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة.	7
المبحث الثاني: الجانب النظري لقانون المالية والموازنة العامة في الجزائر.	9
المطلب الأول: تعريف قانون المالية ومكوناته.	9
المطلب الثاني: مبادئ ومراحل إعداد الموازنة العامة في الجزائر.	11
المطلب الثالث: مكونات الموازنة العامة في الجزائر.	16
المبحث الثالث: تطور الموازنة في الجزائر(من 1994 إلى غاية 2013)	21
المطلب الأول: تطورات نفقات الموازنة العامة (من 1994 إلى غاية 2013).	21
المطلب الثاني: تطورات إيرادات الموازنة العامة.	25
المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (1994إلى2013).	29
خلاصة الفصل:	33

الفصل الثاني: واقع البترول في الجزائر	
تمهيد:	35
المبحث الأول: مدخل إلى اقتصاديات البترول	36
المطلب الأول: عموميات حول البترول	36
المطلب الثاني: الأسواق العالمية للبترول ومحدداتها	44
المبحث الثاني: عائدات البترول في الجزائر وإدارتها	50
المطلب الأول: تاريخ البترول في الجزائر ومكانته بين الدول	50
المطلب الثاني: تطور العائدات البترولية في الجزائر وإدارتها	58
المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر	62
خلاصة الفصل:	64
الفصل الثالث: مدى فعالية صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر (2000 إلى غاية 2013)	
تمهيد	66
المبحث الأول: واقع صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر	67
المطلب الأول: تعريف صندوق ضبط الإيرادات ودوافع إنشائه	67
المطلب الثاني: أهمية صندوق ضبط الإيرادات وعلاقته بالموازنة العامة في الجزائر	75
المطلب الثالث: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات ودوره في سد الدين العمومي الجزائري	77
المبحث الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر وانعكاساته عليها (من 2000 إلى غاية 2013).	84
المطلب الأول: دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في حالة حدوث فائض (2000 إلى غاية 2013)	84
المطلب الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر في حالة حدوث عجز (2000 إلى غاية 2013)	92
المطلب الثالث: انعكاسات أداء صندوق ضبط الإيرادات على الموازنة العامة في الجزائر	96

المبحث الثالث: تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات مقارنة بصندوق المعاشات الحكومي للنرويج	98
المطلب الأول: الإطار النظري لصندوق المعاشات الحكومي العالمي (GPEG)	98
المطلب الثاني: مقارنة صندوق ضبط الإيرادات بصندوق المعاشات الحكومي النرويجي	100
المطلب الثالث: صندوق ضبط الإيرادات بين عوائق وعوامل ترقية أدائه	104
خلاصة الفصل	107
خاتمة عامة	109
قائمة المراجع	113
قائمة الملاحق	121
الملاحق	123
الملخص	

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	تطور عائدات البترول في الجزائر (1970-2013)	60
02	علاقة صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة في الجزائر.	77
03	العلاقة بين موازنة الدولة وصندوق المعاشات الحكومي العالمي للنرويج	99
04	علاقة صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة بعد تعديل أهدافه	106

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تطور النفقات العامة في الجزائر(1994 إلى 2013).	22
02	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (1994 إلى 2013).	26
03	تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1994إلى2013)	30
04	مقارنة بين البترول الجزائري وبترول بعض دول الأوبك	53
05	تطور الاحتياطي المؤكد للبترول في الجزائر	54
06	تطور الإنتاج المؤكد للبترول في الجزائر من سنة 1970 إلى غاية 2013	55
07	الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2004 إلى غاية 2013)	56
08	تطور صادرات الجزائر من سنة 2000 إلى 2013	57
09	تطور عائدات البترول في الجزائر (من سنة 1970 إلى غاية 2013)	59
10	مؤشرات تبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات خلال المدة (1996 إلى غاية 2000).	72
11	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار البترول خلال الفترة ما بين (1996 إلى 2000)	73
12	فترات إنشاء صناديق النفط لبعض الدول النفطية	75
13	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000 إلى غاية 2013)	78
14	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1994 إلى 2013)	80
15	تطور الدين العمومي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى غاية 2013)	82
16	تطور عمليات الخزينة من سنة 1997 إلى غاية 2002.	84

17	فائض الجباية البترولية المحول إلى صندوق ضبط الإيرادات من سنة 2000 إلى غاية 2002.	86
18	تطور عمليات الخزينة من سنة 2003 إلى غاية 2008	87
19	فائض قيمة الجباية البترولية المحول إلى صندوق ضبط الإيرادات من 2003 إلى غاية 2008	89
20	تطور عمليات الخزينة من سنة 2009 إلى غاية 2013	90
21	فائض قيمة الجباية البترولية المحول إلى صندوق ضبط الإيرادات من 2009 إلى غاية 2013	91
22	تطور الرصيد الإجمالي للخزينة العامة في الجزائر (من 2000 إلى غاية 2013)	93
23	المقارنة بين إيرادات صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي النرويجي	101
24	المقارنة بين نفقات صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي النرويجي	102
25	المقارنة بين أهداف صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي العالمي	102
26	مقارنة كل من هيكل صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي العالمي	103
27	المقارنة بين مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي العالمي	103

مقدمة

مقدمة

تتحدد أسعار البترول بمحددات خارجية سواء مالية أو سياسية إلى غير ذلك حسب الظروف السائدة في العالم، فلقد شهدت أسعار البترول في الأسواق العالمية مثل سوق نيويورك ولندن تغيرات مختلفة عبر الزمن خاصة مند بداية الألفية الجديدة، حيث عرفت ارتفاعات كبيرة نتج عنها تحقيق فوائض مالية للدول المصدرة للبترول في موازنتها العامة ، وباعتبار أن الجباية البترولية من المصادر الرئيسية لإيرادات الموازنة العامة في معظم الدول البترولية ولها علاقة مباشرة بالتغيرات الحاصلة في أسعار البترول العالمية التي تتميز بعدم الثبات وكثرة تقلباتها، أحيانا تكون في ارتفاع و أحيانا أخرى تكون في انخفاض، و من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل لهده الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول أنشأت بعض الدول المصدرة للبترول صناديق ثروة سيادية تهدف إلى ادخار واستغلال هده الفوائض المالية وهذا للتخفيف من حدة تقلبات الإيرادات البترولية وتحقيق الاستقرار في الإنفاق العام.

وباعتبار أن الجزائر من الدول التي تعتد مداخيلها على إيرادات البترول بالدرجة الأولى، حيث تعد عائدات الجباية البترولية المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة الجزائرية، إلا و رغم أهمية هذا المصدر التمويلي إلا أنه مذبذب وهذا لارتباطه بأسعار البترول المتقلبة وهذا ما يوثر بدرجة كبيرة على رصيد الموازنة العامة بالإيجاب أو السلب حيث يؤدي إلى اختلالها، وبالتالي فإن توازن واستقرار الموازنة العامة متعلق التغيرات التي تحصل في أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية لذا على الحكومة الجزائرية تبني سياسة اقتصادية تهدف إلى تحقيق التوازن بالموازنة العامة وحمايتها من تقلبات أسعار البترول.

فقد شهدت سنة 2000 ارتفاعا كبيرا لأسعار البترول ما أدى إلى ارتفاع إيرادات الموازنة العامة المتأتية من الجباية البترولية وبالتالي تحقيق فوائض مالية، ونظرا إلى تجارب بعض دول العالم مثل النرويج وأبوظبي إلى غير ذلك من البلدان التي تعتمد موازنتها العامة على العوائد البترولية، وكذا انعكاسات أسعار البترول على الاقتصاد الوطني، قامت الجزائر بإنشاء بصندوق ضبط الإيرادات من أهداف هذا الصندوق على إعادة التوازن بالموازنة العامة.

أولا: الإشكالية:

إن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات يعد خطوة هامة في الجزائر للحد من مخاطر تقلبات أسعار البترول على الموازنة العامة إذ تعد هذه الأخيرة أداة مهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

وبناءا على ما سبق فقد تم طرح إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ما مدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق التوازن بالموازنة العامة في الجزائر؟

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

الأسئلة الفرعية:

1- ماهي التطورات الحاصلة بالموازنة العامة في الجزائر؟
2- فيما تتمثل أهمية الثروة البترولية في الاقتصاد الوطني الجزائري؟
3- ما هو الدور الذي لعبه صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى غاية 2013 ؟
4- هل صندوق ضبط الإيرادات الجزائري يعتبر الخيار الأفضل لإدارة الموازنة العامة في ظل تجارب الدول البترولية؟

ثانيا: الفرضيات:

من أجل الالمام بالموضوع نقترح:

1- ارتفاع في عائدات الجباية البترولية يؤدي إلى تحقيق فوائض مالية بالموازنة العامة ما يفرض ضرورة استغلاله.
2- تعد الجباية البترولية في الجزائر من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني.
3- لعب صندوق ضبط الإيرادات دورا هاما في توازن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى غاية 2013، من خلال امتصاص الفائض عند ارتفاع الجباية البترولية وسد العجز في حالة حدوثه.
4- يعتبر صندوق ضبط الإيرادات الخيار الأفضل والأمثل لضبط وتعديل الموازنة العامة في ظل تجارب الدول البترولية.

ثالثا: أهمية الموضوع:

تنبع أهمية الدراسة من حيث حداثتها ويعد أحد أبرز المواضع المعاصرة والجوهرية في ميدان المالية العامة، كذلك يندرج هذا الموضوع ضمن المواضع الحساسة التي تتعلق بإدارة الثروة البترولية في الجزائر إذ أن هذه الثروة تعاني خطر النضوب، كما أن صندوق ضبط الإيرادات أصبح يكتسي أهمية خاصة في الاقتصاد الجزائري باعتباره كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن بالموازنة العامة حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي.

رابعا: أهداف الدراسة

نحاول من خلال هده الدراسة تحقيق جملة من الأهداف منها ما يلي:

1- محاولة تحليل الوضع العام للموازنة العامة في الجزائر.

2- التطرق للبترول الجزائري وموقعه على المستوى العالمي والمحلي.

3- إبراز دور صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق التوازن بالموازنة العامة في الجزائر.

4- مقارنة صندوق ضبط الإيرادات بتجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال للوصول إلى تحديد المعوقات التي تحول دون تعظيم منافع التجربة الجزائرية في ميدان إدارة العوائد النفطية وتقديم اقتراحات لتحسين الأداء.

خامسا: أسباب اختيار الدراسة:

تتمثل فيما يلي:

1- كون الموضوع يندرج ضمن مجال تخصصي تقنيات بنكية ومالية.

2- ارتباط الموازنة العامة للدولة بالجباية البترولية جعل من الاقتصاد الجزائري عرضة لكل المخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية والسياسية العالمية.

3- علاقة الدراسة الوثيقة بالواقع الاقتصادي لبلدنا إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري، اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على عوائد البترول، لذا فإن تطور الاقتصاد الوطني مرتبط بالاستغلال الأمثل لهده العوائد.

4- باعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية تتم بواسطة الموازنة العامة، إذا لابد من إيجاد مورد دائم يعمل على تمويل الموازنة العامة من أجل استقرار واستمرار مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر وعدم الاعتماد على موارد البترول فقط إذ أن هذا الأخير غير مستقر.

سادسا: صعوبات البحث

تكمن صعوبة انجاز هذا البحث في تضارب الإحصائيات أحيانا باختلاف مصدرها ،وحتى المرجع نفسه في بعض الأحيان وعدم كشف جل المعلومات بالتفصيل.

سابعا: الدراسات السابقة

فيما يخص الدراسات السابقة فان موضوع صندوق ضبط الإيرادات يعد من المواضع التي لازالت الدراسات والأبحاث شحيحة فيها، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- زواري فرحات سليمان، دور الصناديق السيادية في ظل الأزمة المالي العالمية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج)، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011-2012 ،يتناول الباحث دور صندوق ضبط الإيرادات في سد العجز بالموازنة العامة خلال الفترة 2000 إلى 2009، أهم النتائج التي توصل لها الباحث هو الدور الفعال لصندوق في سد العجز بالموازنة العامة .

- بوفليح نبيل دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى الجزائر، رسالة دكتورة، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2010-2011 ،تناولت الدراسة دور صندوق ضبط الإيرادات في سد العجز بالموازنة العامة خلال الفترة 2000 إلى غاية 2009 وكذا تقييم تجربة الجزائر من خلال تقييم أداء وفعالية صندوق ضبط الإيرادات ومقارنته بصندوق المعاشات الحكومي العالمي النرويجي، أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي نجاح صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق الأهداف المحددة له حيث ساهم وبصورة فعالة في تخفيض حجم المديونية الداخلية و الخارجية، كما أن امتصاص الصندوق لفائض قيمة الإيرادات لبترولية ومساهمته المباشرة والغير المباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000 إلى غاية 2009 أدى إلى استقرار الموازنة العامة، كذلك توصل الباحث من خلال مقارنته لصندوق ضبط الإيرادات بصندوق النرويج من وجود مجموعة من النقائص التي تميز التجربة الجزائرية، ويمكن للجزائر من الاستفادة من بعض البلدان الرائدة في هذا المجال على غرار تجربة النرويج التي تعد من البلدان الناجحة.

- بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الموازنة العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، دون سنة نشر، تناول فيها الباحث دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة خلال الفترة 2000 إلى غاية 2002، أهم النتائج التي توصل إليها الباحث استطاع الصندوق خلال هده الفترة امتصاص أثار الصدمة الايجابية وبالتالي إعادة الوازن للموازنة العامة.

ثامنا: المنهج المستخدم في الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، المنهج الوصفي يصف لنا أجزاء الدراسة وذلك من خلال إعطاء صورة واضحة وسهلة للفهم، أما المنهج التحليلي فهو يثري البحث أكثر ويزيد من تبسيط وتحليل الدراسة من خلال بيانات وأرقام يتم صياغتها في شكل جداول وأشكال والتي تعطي الدراسة مزيدا من الفهم والإثراء.

تاسعا: تقسيم الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول: الموازنة العامة في الجزائر، وسوف نتطرق فيه إلى مدخل نظري للموازنة العامة، ثم الجانب النظري لقانون المالية والموازنة العامة في الجزائر وأخيرا تطور الموازنة العامة في الجزائر(من سنة 1994 إلى غاية 2013).

الفصل الثاني : واقع البترول في الجزائر، ونتناول فيه مدخل إلى اقتصاديات البترول ثم نتطرق إلى تطور إيرادات البترول في الجزائر وتوظيفاتها.

الفصل الثالث: مدى فعالية صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر (2000 إلى غاية 2013)، ونتطرق فيه إلى واقع صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، ثم نعرج فيه إلى دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر (2000 إلى غاية 2013) ،وأخيرا تقييم تجربة الجزائر مقارنة بتجربة النرويج.

الفصل الأول:

الموازنة العامة في الجزائر

تمهيد:

تواجه الكثير من البلدان على اختلاف أيديولوجيتها ودرجة تقدمها الاقتصادي من عدم وجود الاستقرار والتوازن في الموازنة العامة، حيث تعد هذه الأخيرة من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدول في تحقيق التوازن الاقتصادي.

ومن بين هذه البلدان التي تعاني من الاختلالات في الموازنة العامة الجزائر وهذا لما تتميز به من اعتمادها الكبير على إيرادات الجباية البترولية كمصدر رئيسي في تمويلها، حيث تتميز هذه الأخيرة بعدم الاستقرار والثبات نظرا لتقلب أسعار البترول في الأسواق العالمية وانعكاساتها عليه مما يؤثر على رصيدها بشكل إيجابي أو سلبي.

المبحث الأول: الإطار النظري للموازنة العامة.

ويتضمن مفهوم الموازنة العامة، ومن ثم أنواعها والتفرقة بين الموازنة العامة وغيرها من الموازنات الأخرى، وأخيرا أهمية الموازنة العامة.

المبحث الثاني: الجانب النظري لقانون المالية والموازنة العامة في الجزائر.

ويتضمن تعريف قانون المالية ومكوناته، وكذا مبادئ ومراحل إعداد الموازنة العامة في الجزائر، وأخيرا مكوناتها.

المبحث الثالث: تطور الموازنة العامة في الجزائر (من 1994 إلى غاية 2013).

وسيتم التطرق فيه إلى تطور نفقات الموازنة العامة(من 1994 إلى غاية 2013)، ثم تطور الإيرادات العامة(من 1994 إلى غاية 2013)، وفي الأخير تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر(من 1994 إلى غاية 2013).

المبحث الأول: الإطار النظري للموازنة العامة.

تعد الموازنة العامة بمثابة المحور الذي تدور حوله جميع أعمال الدولة ونشاطاتها في جميع القطاعات، باعتبارها الأداة الرئيسية لها في تقدير النفقات والإيرادات العامة.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة.

سنحاول في هذا المطلب وضع تعريف شامل للموازنة العامة وكذلك إبراز خصائصها وفقا لمايلي:

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة.

لا يوجد تعريف موحد وشامل للموازنة العامة وإنما اختلفت وتعددت، فقد جاء تعريفها في العديد من التشريعات والكتابات، كما أن تعريفها على قدر كبير من المرونة تتغير حسب دور الدولة وتوجهاتها ومستجداتها. ومن بين هذه التعاريف ما نذكره في التالي:

- تعرف الموازنة العامة على أنها نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة.[1]
- كما تعرف على أنها وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة.[2]

وهناك تعريف آخر:

- توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، سنة في المعتاد، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية.[3]

ويعرف البعض الموازنة العامة على أنها:

- تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الحكومة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدارها ما يسمى بنظام أو مرسوم الموازنة، الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الموازنة بجانبيها التحصيلي والإنفاقي.[4]

كما تعرف أيضا بأنها:

---

[1] سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009 ، ص327.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص65.

[3] عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مدخل لدراسة السياسات المالية العامة، دار الجامعة، مصر، 2001، ص235.

[4] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة السادسة، الأردن، 2014، ص16.

- بيان شامل بأموال الحكومة نفقات وإيرادات وما ينتج عنها من عجز أو فائض.[1]

كما تم تعريفها في مختلف التشريعات على أنها:

- **التشريع الجزائري:** حسب المادة (06) من القانون 84-17 " تتشكل الموازنة العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها".[2]
- **التشريع الأمريكي:** عرف القانون الأمريكي الموازنة العامة بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة الموالية وإيراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند تقديم واقتراح الجباية المبسوطة فيها.[3]
- **التشريع المصري:** الموازنة العامة هي البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقا للسياسة العامة للدولة.[4]

مما سبق نخلص أن الموازنة العامة هي توقع وإجازة لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية.

الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة.

تتميز الموازنة العامة بعدة خصائص، والتي تتمثل فيما يلي:[5]

أولا: الموازنة العامة خطة مالية للدولة: تعتبر الموازنة العامة خطة مالية للدولة (قصيرة الأجل لأنها لمدة سنة)، فهي تتضمن جميع أوجه الإنفاق للدولة (النفقات العامة) والتي تشمل البرامج والمشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة المالية القادمة، ووسائل تمويلها (الإيرادات العامة) من مختلف الإيرادات للدولة، وبذلك فإن الموازنة العامة ينظر إليها بأنها الإدارة التمويلية لخطة التنمية الشاملة للبلاد.

ثانيا: الصفة التقديرية للموازنة العامة: إن جداول النفقات وجداول الإيرادات التي تتكون منها وثيقة الموازنة العامة ماهي إلا أرقام تقريبية وتقديرات متوقعة لنفقات الدولة وإيراداتها.

---

[1] سهام حسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013، ص7.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 جويلية 1984، ص1040.

[3] محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص168.

[4] جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر2001، ص101.

[5] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص ص17-18.

ثالثا: سنوية الموازنة العامة: تحضر الموازنة العامة لمدة سنة واحدة، في معظم دول العالم (قاعدة السنوية) وهناك إمكانية لوضع موازنات لمدة أقل من سنة (لمواجهة بعض الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد أحيانا).

رابعا: إجازة الجباية والإنفاق: قبل البدء في الموازنة فلا بد أن تعرض على السلطة التشريعية في البلاد للموافقة عليها وإجازتها ومن هنا تتضح علاقة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية فهي تصدر عنها ولا تصبح نافذة إلا بعد تصديقها عليها. ويعني تصديق الموازنة العامة الإجازة أو السماح للحكومة بجباية الإيرادات حسب القوانين والأنظمة المطبقة في البلاد، أما إجازة الإنفاق فتعني الموافقة على الصرف في حدود الاعتمادات المخصصة لأوجه الإنفاق المختلفة في فصول الموازنة العامة.

خامسا: الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها الدولة: تتضمن الموازنة العامة برامج ومشاريع ستنفذ خلال السنة المالية المقبلة، وتكون تلك البرامج والمشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية للدولة، ويؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تتبناها، وبذلك فإن الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، وتعتبر أداة تساعد في تحقيقها.[1]

المطلب الثاني: أنواع الموازنة العامة والتفرقة بينها وبين الموازنات الأخرى.

سوف نتطرق في هذا المطلب لأنواع الموازنة العامة وكذا توضيح الفرق بين الموازنة العامة وغيرها من الموازنات:

الفرع الأول: أنواع الموازنة العامة.

مرت الموازنة العامة بعدة مراحل، ونتيجة لهذا ظهرت عدة أنواع هناك ما هو تقليدي وما هو حديث، ويمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

- **الموازنة التقليدية (موازنة البنود):**

تعتبر الموازنة التقليدية النموذج الأول للموازنة العامة الذي طبق في حكومة الو م أ (الفيدرالية) وكان ذلك عام1921، وتركز هذه الموازنة على الرقابة على النفقات العامة (الرقابة المالية) وأن تتم عمليات الصرف وفق القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات، لأجل التقليل أو منع المخالفات و

[1] فاطمة ساجي، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص13.

الاختلاسات المالية، وقد يتطلب هذا الوضع تبويب الإيرادات والنفقات العامة بشكل يمكن من إحكام الرقابة عليها.[1]

ويمكن تقسيم الأنواع الحديثة للموازنة فيما يلي:[2]

- **موازنة الأداء.**

التي تعني بصورة مختصرة إعادة تقسيم جانب النفقات للموازنة بحيث يظهر كل ما تنجزه الدول من أعمال وليس ما تشتريه الدولة من سلع وخدمات، ومن ثم فإن القائمين على إعداد موازنة الأداء لا يهتمون بالمقام الأول بتحديد عناصر الإنتاج المستخدمة في كل وحدة حكومية (أجور، عمال، مواد البناء مثلا) بل يهتمون بتحديد المنتج النهائي من استخدام هذه العوامل (إنشاء مستشفى جامعي، بناء مدرسة)، فاستخدام الأموال العامة وفق هذا الأسلوب يتم بهدف تحقيق أهداف إنتاجية محددة.

- **موازنة التخطيط والبرمجة.**

ويقوم هذت الأسلوب على أساس النظر إلى احتياجات المجتمع ووسائل إشباعها بصورة شاملة ومتكاملة، وتهدف طريقة الإعداد هذه إلى تحقيق الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد العامة بأفضل صورة ممكنة.

- **موازنة الإدارة بالأهداف.**

التي تتطلب أن يتم تخصيص اعتمادات الموازنة وفقا للأهداف الفرعية التي تسعى كل إدارة أو مصلحة حكومية لتحقيقها، أي أن ذلك يستوجب أن يقوم كل مرفق بتحديد أهدافه أولا ثم يقوم رئيس كل قسم أو إدارة في المرفق بتحديد أهدافه الفرعية التي يعتزم تحقيقها خلال العام المالي القادم، ثم يتم تحديد الاعتمادات المطلوبة وفقا لهذه الأهداف الفرعية، على أن تدور عمليات التنفيذ والمتابعة والتعديل على مدار العام في إطار هذه الأهداف الفرعية ومدى تحقيقها والعقبات والمشاكل التي تعترض تحقيقها.

- **الموازنة الصفرية.**

يقوم هذا الأسلوب على أنه عند وضع تقديرات الموازنة لأي بند من بنود النفقات يجب أن نبدأ من نقطة الصفر، أي لا ينظر لتقديرات العام السابق أو حجم النشاط السابق أو حتى إذا كان هذا البند موجودا في النشاط السابق ولا طريقة الأداء المتبعة في السابق، بل توضع التقديرات وفق الظروف المتوقعة.

---

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص194.

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص56-57.

الفرع الثاني: التفرقة بين الموازنة العامة وغيرها من الموازنات.

تختلف الموازنة العامة عن غيرها من الوثائق المالية والتي قد تختلط بها، لذا لابد من إعطاء توضيح لكل مفهوم لتوضيح الصورة أكثر.

أولا: الموازنة العامة والحساب الختامي.

تختلف الموازنة العامة للدولة عن الحساب الختامي للدولة من حيث طبيعة الأرقام الواردة في كل منهما، فهما و إن كانا يتماثلان في هيكل البنود المدرجة (نفس التبويبات والتقسيمات) إلا أن طبيعة أرقام هذه البنود مختلفة، ففي حين تكون أرقام الموازنة العامة تقديرية (لسنة مالية مقبلة) فإن الأرقام المدرجة في الحساب الختامي فعلية (لسنة مالية منتهية).[1]

ثانيا: الموازنة العامة وموازنة المشروعات العامة.

موازنات المشروعات العامة هي عبارة عن تقدير لأهداف المشروعات وكيفية بلوغها، وهي إن كانت تحتوي تصور دقيق للإنفاق الضروري لتحقيق هذه الأهداف والإيرادات اللازمة لتمويلها، إلا أنها أيضا تفتقر إلى عنصر الإلزام الذي تتميز به الموازنة العامة عند اعتمادها، فتخصص هذه الموازنات للمشروعات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة، وتعد هذه الموازنات بشكل مستقل عن موازنة الدولة، فتنفيذها لا يحتاج لموافقة السلطة التشريعية وتسمى بالموازنات المستقلة.[2]

المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة.

تظهر أهمية الموازنة العامة من حيث:[3]

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة:

لقد أصبحت الموازنة العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة لكونها توفر معلومات تتعلق بأثر السياسات الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد وتوجيه الاقتصاد الوطني، حيث لم تعد الموازنة أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من الإنتاج الوطني وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه وقطاعاته، فقد تستخدم الموازنة العامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة كما تستخدم أيضا كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي...

[1] عاطف وليام أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص133.

[2] عاطف وليام أندراوس، مرجع سابق، ص133.

[3] صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص117.

وتعتمد استراتيجية الموازنة العامة في تحقيق ما سبق ذكره على تغيير مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المناسب مستخدمة في ذلك الضرائب والنفقات، كما أن يتوافق حجم الموازنة وتكوينها مع الظروف الاقتصادية للدولة بهدف تحقيق بعض الأهداف المرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة، ولهذا أصبحت الموازنة الأداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي، كما تعتبر جزء من الخطة المالية وأداة لتنفيذها.

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة

تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهي تعمل عل تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم مدفوعاتها (إعانات) إلى الأفراد في المقام الثاني... أما النفقات العامة فبعضها ليست لها أثار توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة والدفاع...الخ، والبعض الآخر قد تكون له آثار توزيعية على الدخل الحقيقي مثل النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحية وذلك عندما تختلف منافعها لدى بعض الأفراد.

الفرع الثالث: الأهمية السياسية للموازنة العامة

للموازنة العامة أهمية سياسية كبيرة وذلك في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، لأن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام للمجالس النيابية لكي يجيزها نواب الشعب ويقرر صرف النفقات وتحصيل الإيرادات، يعني أنها خاصية للرقابة الدائمة لهذه المجالس، وتظهر هذه الرقابة من خلال تعديل أو رفض مشروع الموازنة المقدمة إليها.[1]

[1] عيسى خليفي، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص67-68.

المبحث الثاني: الجانب النظري لقانون المالية والموازنة العامة في الجزائر.

باعتبار قانون المالية الجزائري هو الإطار القانوني الذي تصدر فيه الموازنة العامة في الجزائر، حيث أن هذا الإطار القانوني هو الذي تعتمده الموازنة العامة لاسيما في التصنيفات التي تعتمد عليها الدولة في تصنيف النفقات و الإيرادات وكذا المبادئ والمراحل التي تحكم إعداد الموازنة العامة في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف قانون المالية ومكوناته.

تعد أحكام القانون84-17 الصادرة في 1984/7/7 المتعلقة بقانون المالية المرجع الرئيسي في المجال المالي، يتضمن تعريف قانون المالية، مكوناته، تعريف الموازنة العامة...الخ.

الفرع الأول: تعريف قانون المالية.

ورد في المادة 1 من القانون 84-17 " تحدد قوانين المالية في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات والسنوية، طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصصها".[1]

ومنه يمكن القول أن الهدف من قانون المالية هو تحديد طبيعة الموارد المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها بما يوافق التوازنات العامة المسطرة من خلال مخططات التنمية الاقتصادية المحددة.

كما ورد في المادة 3 من القانون 84-17 " يقر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدينة بمجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي".[2]

ومن خلال نص المادة يتضح لنا أن قانون المالية يقر ويرخص مجمل أعباء وموارد الدولة بالنسبة لكل سنة مدينة، وعليه نلاحظ أن العلاقة بين قانون المالية والموازنة العامة تتحدد من خلال نص المادة 6 من القانون 84-17 " تتشكل الموازنة العامة للدولة من الإيرادات والنفقات المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية".

و خلاصة القول أن قانون المالية هو الإطار القانوني الذي تصدر فيه الموازنة العامة في الجزائر وفق الأحكام التشريعية المعمول بها.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد28، مرجع سابق، ص1040.

[2] نفس المرجع السابق، ص1040.

الفرع الثاني: مكونات قانون المالية.

يتضمن قانون المالية كل من قانون المالية السنوي، قانون المالية التكميلي وقانون ضبط الموازنة، حيث يمكن لهذين الأخيرين إعادة تكييف الموازنة العامة حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، وكذا ضبط الموازنة العامة من خلال إجازة الفروقات.

أولا: قانون المالية السنوي.

عرفه المشرع الجزائري بأنه يقدر ويرخص قانون المالية للسنة، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما أنه يقدر ويرخص النفقات الموجهة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات بالرأسمال.

ويعرّف أيضا هذا القانون بقانون ربط الموازنة، وقانون المالية الأول، يتضمن هذا القانون مختلف النشاطات المالية للدولة سواء فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات أو تنفيذ النفقات العامة، ويتميز هذا القانون بتعدد قوانينه ومرونتها مع الظروف والأحداث الاقتصادية.[1]

وبالتالي فإن قانون المالية السنوي يحدد مجمل الإيرادات والنفقات العامة خلال سنة متناسبة مع الظروف الاقتصادية.

وبالرجوع إلى نص المادة 67 من القانون 84-17 " يحتوي المشروع السنوي لقانون المالية على قسمين منفصلين:

ينص القسم الأول على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا على السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي أقرها المخطط الإنمائي السنوي.

ويقترح القسم الثاني منه المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الموازنة العامة للدولة بشأن نفقات التسيير والاستثمارات العمومية، كما يقترح المبلغ الإجمالي للاستثمارات المخططة".[2]

ثانيا: قانون المالية التكميلي أو المعدل.

نصت المادة 40 من القانون 84-17 " يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة، دون سواها، إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية"[3].

---

[1] لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة مقارنة الجزائر – تونس، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، ، جامعة خيضر بسكرة، 2013-2014، ص160.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد28، مرجع سابق، ص1047.

[3] نفس المرجع السابق، ص40.

ومنه يمكن القول أن قانون المالية التكميلي أو المعدل يقوم بتكملة وتعديل قانون المالية السنوي لأن هذا الأخير معرض للتغير حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، وبالتالي حدوث خلل بين نفقات وإيرادات الموازنة العامة، حيث يهدف هذا القانون لتكييف الإيرادات والنفقات حسب الظروف السائدة، مثلا امتصاص فائض الإيرادات أو خلق إيرادات جديدة.

وقد تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات من قبل الحكومة الجزائرية بموجب قانون المالية التكميلي حيث نصت المادة 10 من هذا القانون لسنة 2000 على ما يلي" يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 10مئة وثلاثة–ثلاث مئة واثنين بعنوان صندوق ضبط الموارد".[1]و يهدف هذا الصندوق إلى الحفاظ على استقرار وتوازن الموازنة العامة في الجزائر.

ثالثا: قانون ضبط الموازنة

من خلال المادة 05 من القانون 17/84 يمكن التوصل لمفهوم ضبط الموازنة "يشكل قانون ضبط الموازنة الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة لكل سنة مالية."[2]

حيث تحددت مهامه من خلال نص المادة 77 من نفس القانون "يقر قانون ضبط الموازنة حساب نتائج السنة المشتمل على مايلي:

1- الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة.
2- النتائج المثبتة في تنفيد الحسابات الخاصة للخزينة.
3- نتائج تسيير عمليات الخزينة."[3]

المطلب الثاني: مبادئ ومراحل إعداد الموازنة العامة في الجزائر.

يقوم إعداد الموازنة العامة في الجزائر على عدة مبادئ لا تصح إلا باجتماعها معا، وكذا تمر على عدة مراحل لتصل إلى وجهها النهائي. ويمكن تلخيص هذه المبادئ والمراحل فيما يلي:

الفرع الأول: مبادئ إعداد الموازنة العامة.

ويمكن توضيح هذه المبادئ من خلال ما يلي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28جوان 2000، ص7.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، مرجع سابق، ص1040.
[3] نفس المرجع السابق، ص1044.

أولا: مبدأ السنوية.

وهذا يعني أن جميع ما جاء في الموازنة العامة يجب أن تنفذ خلال سنة واحدة، كما الحال في الجزائر من أول جانفي حتى 31 ديسمبر.[1]

الاستثناءات الواردة على هذا المبدأ يمكن حصرها فيما يلي:[2]

1. رخص البرامج: وهي متعلقة بنفقات التجهيز بحيث يمكن أن تستعمل التخصيصات المالية لمدة تفوق سنة لأنها مرتبطة بمشاريع الاستثمار الطويل الأجل والتي تفوق سنة.

2. ترحيل الاعتمادات: وفي هذه الحالة يتم ترحيل الاعتمادات والمخصصات المالية التي لم تصرف في السنة المالية وتأجيلها لسنوات قادمة.

3. الموازنة الاثني عشر: ويتم اللجوء إليها عند مواجهة الحكومة لظروف معينة تحول دون مصادقة البرلمان على الموازنة في وقتها المحدد، بحيث يتم العمل ببنود قانون المالية السابق فيما يخص تنفيذ إيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة، وهذا ما جاء به القانون 84-17 في مادته 69 والذي ينص صراحة أنه " في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية لسنة معينة لا يسمح بتطبيق أحكامه عند تاريخ أول جانفي من السنة الموالية المعتبرة".

ثانيا: مبدأ الوحدة:

نقصد بها إدراج جميع نفقات الدولة وإيراداتها في وثيقة واحدة والهدف هو وضع الموازنة العمامة في أبسط صورة، حيث يسهل الفهم لمن يريد أن يعرف المركز المالي للدولة وبذلك تسهل عملية المراقبة ومعرفة الانحرافات الواقعة فيها.[3]

الاستثناءات الواردة على هذا المبدأ هي:[4]

1. الموازنة الملحقة: هناك بعض المؤسسات العمومية لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة ، فتعتمد الدولة منحها موازنة مستقلة إلا أن هذه الموازنة تلحق الموازنة العامة وهذا ما نص عليه القانون 84-17 في المادة 44-45 (مثل موازنة البريد والمواصلات).

---

[1] حياة بن إسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة، الدار الهندسية، مصر، 2009، ص8.

[2] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص160.

[3] محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل، فرع تحليل، جامعة الجزائر، 2008- 2009 ، ص6.

[4] مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004، أطروحة دكتورة في قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص383.

2. الحسابات الخاصة بالخزينة: تمثل هذه الحسابات التعديل الثاني على مبدأ وحدة الموازنة العامة للدولة في الجزائر، وقد خصص القانون 84-17 لهذه الحسابات المفتوحة في كتابات الخزينة تفيد فيها عمليات الإيرادات والنفقات لمصالح الدولة التي تجريها تنفيذا لأحكام قانون المالية ولكن خارج الموازنة العامة للدولة، وقد صنفها القانون 84-17 إلى: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسبيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية كالمساعدات للدول. وفي سنة 2000 بعد تعديل القانون 84-17 أصبحت ست حسابات وذلك بإضافة حساب الإصلاحات الاقتصادية.

ثالثا: مبدأ العمومية: وهو أن تدرج في الموازنة العامة جميع الإيرادات وجميع المصروفات ولا يجيز إجراء المقاصة.[1]

بمعنى إدراج جميع الإيرادات مهما كان مصدرها وكذا النفقات العامة مهما كان نوعها.

ويحتوي في مجمله على قاعدتين أساسيتين هما:[2]

1. قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: بموجب المادة 08 من القانون 84-17 فإنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقات الموازنة بلا تمايز.

2. قاعدة تخصيص الإيرادات: تعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، فلا يجوز يكون إعداد واعتماد النفقات كمبلغ إجمالي، ويجوز للحكومة أم توزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة.

رابعا: مبدأ توازن الموازنة:

يحتوي توازن الموازنة على مفهومين مفهوم تقليدي ومفهوم حديث على النحو التالي:[3]

1. المفهوم التقليدي لمبدأ توازن الموازنة العامة: يعني هذا المبدأ في المفهوم التقليدي تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان.

2. المفهوم الحديث لمبدأ توازن الموازنة العامة: أما النظرية الحديثة في المالية العامة فلم تنظر إلى العجز في الموازنة على أنه كارثة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي، معنى ذلك أن يستبدل فكرة التوازن المالي بفكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام، حتى ولو أدى إلى عجز مؤقت.

---

[1] حياة بن إسماعيل، مرجع سابق، ص8.

[2] فاطمة مفتاح، مرجع سابق، ص ص71-72.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص ص345-346.

والموازنة العامة في الجزائر تعاني من وجود خلل بين نفقاتها وإيراداتها العامة، حيث أن هذه الأخيرة معرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، ومن أجل تطبيق مبدأ توازن الموازنة العامة في الجزائر أسست الحكومة الجزائرية صندوق ضبط الإيرادات هدفه الرئيسي تحقيق التوازن في الموازنة العامة، سوف نرى من خلال دراستنا كيف يعمل هذا الصندوق ومدى تحقيقه لهذا الهدف.

الفرع الثاني: مراحل إعداد الموازنة العامة في الجزائر.

يمكن أن نعرض مراحل إعداد الموازنة العامة من خلال ما يلي:

أولا: مرحلة التحضير:

إن عملية تحضير الموازنة الدولة تبقى من اختصاص السلطة التنفيذية (الحكومة) ويعود هذا الاختصاص إلى وزارة المالية بالذات، والتي تعتبر مؤهلة تقنيا لهذا العمل وذلك بالتضامن مع الوزارات الأخرى من خلال التقدير الدقيق للإيرادات والنفقات العامة.[1]

يكون تقدير الإيرادات والنفقات العامة كما يلي:[2]

1. **تقدير النفقات العامة:** تقدر نفقات الموازنة العامة على أساس التقدير المباشر من قبل الموظفين المختصين في الوزارات والهيئات العامة، ويجب أن يكون هذا التقدير واقعي وبعيد عن المغالاة حتى يمكن تطبيقه على أرض الواقع.
2. **تقدير الإيرادات العامة:** يعتبر الأمر هنا أكثر تعقيدا لأن تقدير الإيرادات يقتصر على التنبؤ بكافة المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية وخاصة أن إيرادات الموازنة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات والتي هي الأخرى تتأثر بالمتغيرات الدولية وما لها من تأثير على أسعار هذه المحروقات.

إن تحصيل الإيرادات يقوم على أساس آخر البيانات المتحصل عليها ففي ميدان التحصيل الجبائي والتي تعتبر كأساس في تقدير إيرادات السنة المقبلة مع إدخال أثر التقلبات الاقتصادية المتوقعة.

إن الطريقة المستعملة لتقدير الإيرادات العامة في الجزائر هي طريقة التقدير المباشر والتي تقتضي تقدير العائد المحتمل لكل ضريبة انطلاقا من أحدث المعلومات الاقتصادية مع استرشاد القائمين بتقدير الإيرادات التي حصلت في السنوات السابقة.

[1] فاطمة مفتاح، مرجع سابق، ص59.

[2] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص388.

ثانيا: مرحلة المصادقة على الموازنة العامة:

إن مشروع الموازنة الذي أعدته السلطة التنفيذية لا يكون قابل للتنفيذ إلا إذا وافقت عليه السلطة التشريعية، ويقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة هو المصادقة على توقعات الحكومة الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة للسنة المقبلة والموافقة عليها.[1]

ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:

السلطة التنفيذية هي المكلفة بتنفيذ الموازنة العامة وهي التي تقوم بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات كمايلي:[2]

1. **تنفيذ النفقات العامة:** تتركز عملية تنفيذ النفقات على مبدأ رئيسي وهو الفصل بين وظائف الآمر بالصرف والمحاسب العمومي، فهناك فصل تام في المهمة والمسؤولية بين كل من الآمر بالصرف والمحاسب العمومي بحيث يقوم الآمر بالصرف بالتنفيذ الإداري للموازنة العامة بينما يقوم المحاسب العمومي بالتنفيذ الفعلي المالي للنفقة.
2. **تحصيل الإيرادات العامة:** يلزم قانون المالية الحكومة بتحصيل كل الإيرادات المقدرة في الموازنة، ففي الجزائر نجد أن أهم الإيرادات التي يتم تحصيلها تتمثل في الإيرادات الجبائية وإيرادات أملاك الدولة، والإجراءات العامة لتحصيل الإيرادات تتمثل فيما يلي:

أ. **الإثبات:** وهي عملية إدارية من اختصاص الآمر بالصرف وهو إجراء يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي.

ب. **الإحالة على التحصيل:** وتعرف بالتصفية وتسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والآمر بتحصيلها.

ج. **التحصيل:** وهي من اختصاص المحاسب العمومي بحيث يعتبر التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية.

رابعا: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة.

تعبر عملية الرقابة على الموازنة العامة مهمة فهي تمنع أي تسرب أو إهمال أو أي غش في الأموال العمومية فهي متنوعة لكنها تهدف إلى نفس الغاية، تتمثل هذه الرقابة فيما يلي:[3]

---

[1] مسعود درواسي، مرجع سابق، ص389.

[2] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص ص168-169.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص170-171.

1. **الرقابة الإدارية:** هي عبارة عن رقابة داخلية وتعني رقابة الهيئة التنفيذية على نفسها، وتتم الرقابة الداخلية في الجزائر من قبل السلطة الإدارية الوصية، ومن قبل السلطة المالية المختصة عن طريق الأجهزة المختصة التابعة لوزارة المالية والتي تقوم بالرقابة المالية على مستويين وهما:
- الرقابة المالية على كل الوزارات والهيئات العمومية والجماعات المحلية وتتم من قبل المراقب والمحاسب العمومي.
- الرقابة المالية على الأجهزة المالية نفسها بحيث تتم من قبل المفتشية العامة.
2. **رقابة مجلس المحاسبة:** مجلس المحاسبة هو أعلى مؤسسة للرقابة في مجال المالية العامة بحيث يعتبر من أهم الهيئات الفعالة في الرقابة لما يتميز به من خصائص مؤهلة ليكون أعلى هرم الهيئات الرقابية على أموال الدولة.
3. **الرقابة السياسية:** تقوم بهذه الرقابة السلطة التشريعية والممثلة بالبرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، فالهدف من هذه الرقابة هو التأكد من احترام التنفيذ الصحيح والسليم لموازنة الدولة سواء من عملية صرف النفقات أو تحصيل الإيرادات وبالتالي تقوم بالرقابة على مدى تنفيذ الخطة المالية للدولة التي صادق عليها من بداية السنة المالية.

المطلب الثالث: مكونات الموازنة العامة في الجزائر.

عموما تتشابه مكونات الموازنة العامة لدول العالم، سواء من مكونات إيراديه أو إنفاقية إلا أنها تتأثر بالظروف الاقتصادية السائدة والمحيطة بالبلد، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى مكونات الموازنة العامة في الجزائر من حيث النفقات والإيرادات العامة.

أولا: النفقات العامة.

تعريف النفقات العامة: هي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها الهيئات الحكومية بغرض تحقيق منفعة عامة.[1]

وتنقسم النفقات العامة في الجزائر بالعودة إلى القانون 84-17 وتحديدا المادة 20 حيث تنص على " توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤوليات العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار".[2]

ومن نص المادة يتضح لنا أن النفقات العامة في الجزائر تتكون من نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

[1] محمد إلينا، اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص267.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد28، مرجع سابق، ص1042.

1. **نفقات التسيير:** هي الاعتمادات المخصصة لكل الدوائر الوزارية كل وحدة على انفراد طبقا لقانون المالية للسنة المعنية، فكل وزارة لها اعتماد مالي خاص بها.[1]

و تنقسم نفقات التسيير حسب المادة 24 من القانون 84-17 حيث نصت على " تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:[2]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

وتتقسم هذه الأبواب إلى فقرات كمايلي:[3]

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات.

الفقرة الأولى: احتياط الدين.

الفقرة الثانية: الدين الداخلي، الدين العائم.

الفقرة الثالثة: الديون الخارجية.

الفقرة الرابعة: الضمانات.

الفقرة الخامسة: النفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: وهي عبارة عن الاعتمادات الضرورية اللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد ويتكون من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: رواتب العمل.

الفقرة الثانية: المعاشات والمنح العائلية.

الفقرة الثالثة: المعاشات والأعباء الاجتماعية.

الفقرة الرابعة: المستخدمون، المعدات، تسيير المصالح.

---

[1] عمر يحياوي، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص46.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد28، مرجع سابق، ص1042.

[3] علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر، ص ص32-34.

الفقرة الخامسة: المستخدمون وأعمال الصيانة.

الفقرة السادسة: المستخدمون إعانات التسيير.

الفقرة السابعة: المستخدمون النفقات المختلفة.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

الباب الرابع: التدخلات العمومية: ويتكون هذا الباب من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.

الفقرة الثانية: الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

الفقرة الثالثة: تشمل النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.

الفقرة الرابعة: النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل الإعانات الاقتصادية والمكافآت.

الفقرة الخامسة: النشاط الاقتصادي إعانات للمؤسسات للمصلحة الوطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية).

الفقرة السادسة: الإعانات الاجتماعية (المساعدات والتضامن).

الفقرة السابعة: النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة).

2. **نفقات التجهيز:** إذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية، فإن نفقات التسيير توزع على قطاعات النشاطات المختلفة.[1]

وتنقسم نفقات التجهيز حسب المادة 35 من القانون 84-17 حيث نصت على " تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الموازنة العامة وفقا للمخطط الائتماني السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب هي:

1. الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
3. النفقات الأخرى بالرأسمال.[2]

وتوزع هذه الاعتمادات وفق 10 قطاعات مبينة كما يلي:[3]

[1] عمر يحياوي، مرجع سابق، ص46.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد28، مرجع سابق، ص1041.

[3] فاطمة مفتاح، مرجع سابق، ص . ص56-57.

قطاع01: المحروقات.

قطاع 02: الصناعة التحويلية.

قطاع 03: الطاقة والمناجم.

قطاع 04:الفلاحة والري.

قطاع 05: الخدمات.

قطاع 06: قاعدة هيكلة اقتصادية واجتماعية.

قطاع 07: التربية والتكوين.

قطاع 08: قاعدة هيكلة اجتماعية وثقافية.

قطاع 09: المباني ووسائل التجهيز.

قطاع 10: أخرى.

ثانيا: الإيرادات العامة.

تعريف الإيرادات العامة: تعرف بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحجات العامة.[1]

جاء في المادة 11 من القانون 84-17 تتكون إيرادات الموازنة العامة مما يلي:[2]

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤذاة والأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الموازنة العامة، وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الموازنة التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

[1] محمود الحسين الوادي وآخرون، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص56.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد28، مرجع سابق، ص1041.

- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

ويمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى قسمين كما ورد في الملحق رقم1 لقانون المالية 2014 وهي موارد عادية وجبائية بترولية.

1. الموارد العادية:

1.1. الإيرادات الجبائية:

201-001: حاصل الضرائب المباشرة.

201-002: حاصل التسجيل والطابع.

201-003: حاصل الرسوم المختلفة.

201-004: حاصل الضرائب الغير مباشرة.

201-005: حاصل الجمارك.

2.1. الإيرادات العادية:

201-006: حاصل ودخل الأملاك الوطنية.

201-007: الحواصل المختلفة للموازنة.

201-008: الإيرادات النظامية.

3.1. الإيرادات الأخرى:

الإرادات الأخرى.

2. الجباية البترولية:

وتتكون هذه الجباية من:[1]

- الضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز.
- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

[1] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص179.

المبحث الثالث: تطور الموازنة في الجزائر(من 1994 إلى غاية 2013)

تعمل الجزائر جاهدة على تحقيق التوازن والاستقرار في الموازنة العامة من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة.

وأهم ما يميز الموازنة العامة في الجزائر هو اعتماد إيراداتها بشكل كبير على الجباية البترولية، حيث أن استقرار هذه الأخيرة مرتبط بالتغيرات التي تحدث في أسعار هذه المادة، ونتيجة لهذا عملت الجزائر على إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لحماية الموازنة العامة من الصدمات المتأتية عن تقلبات أسعار البترول.

المطلب الأول: تطورات نفقات الموازنة العامة (من 1994 إلى غاية 2013).

نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل التطور الكلي للنفقات العامة، ثم تطور النفقات العامة حسب طبيعتها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر(من1994 إلى غاية 2013).

السنوات	النفقات العامة(الوحدة مليار دينار)	نفقات التسيير (الوحدة مليار دينار)	نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة%	نفقات التجهيز(الوحدة مليار دينار)	نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة%	سعر البترول للبرميل الواحد (الوحدة دولار)
1994	566.4	330.4	58.33	236	41.66	16.31
1995	759.6	473.7	62.36	285.9	34.08	17.6
1996	724.7	550.6	75.90	174	24.01	21.7
1997	845.1	643.6	76.14	201.6	23.85	19.5
1998	876.0	664.1	75.81	211.9	24.18	12.9
1999	961.7	774.1	80.56	187.0	19.44	18
2000	1178.1	856.2	72.67	321.9	27.32	28.5
2001	1321.0	963.6	72.94	357.4	27.05	24.3
2002	1550.6	1097.6	70.78	453.0	29.21	25.2
2003	1766.2	1138.1	64.43	628.1	35.56	29.0
2004	1891.8	1251.1	66.13	640.7	33.56	37.4
2005	2052.0	1245.1	60.67	806.9	39.32	50.64
2006	2453.0	1437.9	58.61	1015.1	41.38	65.85
2007	3108.5	1673	53.82	1434.6	46.15	74.95
2008	4191.0	2217.7	52.91	1973.3	47.08	99.97
2009	4246.3	2300.0	54.16	1946.3	45.83	62.26
2010	4466.9	2659.0	59.52	1807.9	40.47	80.15
2011	5853.6	3879.2	66.99	1974.4	34.09	112.94
2012	7058.6	4782.6	75.44	2275.5	35.98	111.05
2013	6092.1	4204.3	70.76	1887.8	31.77	108.65

المصدر: لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة مقارنة الجزائر– تونس، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر بسكرة، 2013–2014.

SOURCE: La Banque d'Algérie, les rapports annuel pour 2000, 2004, 2009, 2013.

الفرع الأول: التطور الكلي للنفقات العامة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 تزايدا لوتيرة النفقات العامة في الجزائر، ويرجع هذا إلى الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة. وهذا ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من 876.0 مليار دينار سنة 1998 إلى 1178.1 مليار دينار سنة 2000 حيث بلغ سعر البرميل الواحد من البترول خلال هذه السنة 28.5 دولار بعدما كان 12.9 سنة 1998، كذلك لدينا النفقات العامة سنة 2003 بلغت 1766.2 مليار دينار لترتفع سنة 2012 إلى 7428.6 مليار دينار نظرا لارتفاع سعر البرميل من البترول إلى 111.05 دولار بعدما كان سنة 2003 يقدر بـ 26.8 دولار، و تواصل النفقات العامة في الارتفاع إلى غاية 2013 حيث بلغت قيمتها 5940.9 مليار دينار. وهذا ما يوضح لنا أنه توجد علاقة طردية بين النفقات العامة وأسعار البترول إذ عند ارتفاع أسعار هذه الأخيرة يؤدي إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية وبالتالي تتحقق عائدات مالية معتبرة يتم استغلالها في عدة مجلات من بينها زيادة النفقات الاستثمارية .

الفرع الثاني: تطور النفقات العامة حسب طبيعتها.

تنقسم النفقات العامة حسب طبيعتها إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهي كالتالي:

أولا: تطور نفقات التسيير.

كما هو معروف نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تخصص للسير العادي والمستمر لنشاط الدولة.

من خلال الجدول رقم 1 نلاحظ تزايد مستمر لهذا النوع من النفقات ونسبتها من النفقات العامة أكبر بكثير من نسبة نفقات التجهيز لإجمالي النفقات العامة، حيث قدرت نسبة نفقات التسيير بـ75.9% بالنسبة لإجمالي للنفقات العامة سنة 1997 وهي نسبة كبيرة بمقارنة مع نسبة نفقات التجهيز التي تحدد بـ19.5%، وهذا ما يوضح لنا أن نفقات التسيير تستحوذ على الجزء الأكبر من المبلغ الإجمالي للنفقات العامة. خلال الفترة ما بين 1994 و1999 ارتفعت نفقات التسيير التي قدرت سنة 1994 بمبلغ 330.4 مليار دينار لترتفع سنة 1999 إلى 741.1 مليار دينار.

وخلال الفترة ما بين 2000 و2013 استمرت نفقات التسيير في الارتفاع حيث قدرت نفقاتها بـ 856.2 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 4335.6 مليار دينار سنة 2013، وهي زيادة كبيرة جدا وسبب هذا الارتفاع هو نتيجة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة، خصوصا السياسات المتعلقة بالتحويلات الجارية والعاملين وأجورهم مثلا كان الأجر القاعدي في 1جانفي 2004 هو 10000 دج ليصبح 12000 دج سنة 2007 ليصبح فيما بعد 15000 دج.

ثانيا: تطور نفقات التجهيز.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم1 خلال الفترة الممتدة من 1994إلى غاية 1999 عرفت نفقات التجهيز ارتفاع في فترات وانخفاض في فترات أخرى، فقد انخفضت خلال الفترة ما بين 1994 و1996 من 236 مليار دينار سنة 1994 إلى 174 مليار دينار عام 1996، ثم ارتفعت في سنتي 1997 و1998 إلى مبلغ 201.6 مليار دينار و211.9 مليار دينار على التوالي ثم انخفضت سنة 1999 إلى مبلغ 178.0 مليار دينار.

أما خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2013 قد عرفت ارتفاعا متزايدا حيث ارتفعت من 178.0 مليار دينار سنة 1999 إلى 321.1 مليار دينار سنة 2000 وتضاعفت ما بين 2001 و2004 حيث انتقلت من 357.4 مليار دينار إلى 640.7 مليار دينار، وهذا لانتعاش عائدات الجباية البترولية التي حققتها الجزائر سنة 2000 نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل 28.5 دولار، فشرعت الجزائر في ضخ هذه العائدات في عدة مجالات لبعث النمو الاقتصادي ومنها تنفيذ برنامجين:[1]

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والذي خصص له مبلغ مالي قدره 550.8 مليار دينار ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي.
- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 قدر له مبلغ 4202.7 مليار دينار.

حيث يهدف هذا البرنامج لتطوير الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية.

وعموما استمرت نفقات التجهيز في الزيادة خلال السنوات 2005-2006-2007 بمبالغ 806.9 مليار دينار و 1434.6 مليار دينار و 1973.7 مليار دينار على التوالي في حين تراجعت في كل من سنة 2009 و2010 إلى 1946.3 و1807.9 مليار دينار ثم عاودت الارتفاع سنوات 2011 و2012 حيث قدرت سنة 2012 بـ 2275.5 مليار دينار لتنخفض سنة 2013 إلى 1887.8 مليار دينار.

وخلاصة القول فمن خلال تتبعنا لتطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز بصفة عامة فأن إيرادات الجباية البترولية هي التي تعمل على تمويل النفقات العامة، وهذا بدا واضحا في نفقات التجهيز إذ أنه عندما ارتفع سعر البترول تضاعفت وبصورة كبيرة.

[1] نبيلة نوري، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتورة، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، ، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011-2012، ص77.

المطلب الثاني: تطورات إيرادات الموازنة العامة.

شهدت الإيرادات العامة للدولة عدة تطورات خلال الفترة ما بين 1994 و2013 وهذا نتيجة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية باعتبار أن الجباية البترولية تعتبر المورد الرئيسي لإيرادات الموازنة العامة في الجزائر.

الجدول رقم (02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1994 إلى غاية 2013)

السنوات	الإيرادات العامة(الوحدة مليار دينار)	جباية عادية(الوحدة مليار دينار)	نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات العامة%	جباية بترولية(الوحدة مليار دينار)	نسبة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة%	سعر البترول للبرميل الواحد (الوحدة دولار)
1994	477.2	255	53.43	222.2	46.57	16.31
1995	611.7	275.6	45.05	336.1	54.95	17.6
1996	825.20	329.6	39.89	496.0	60.11	21.7
1997	926.6	334.1	36.06	592.5	63.94	19.5
1998	774.6	348.7	45.02	425.9	54.98	12.9
1999	950.5	362.2	38.11	588.3	61.89	18
2000	1578.1	364.9	23.12	1213.2	76.88	28.5
2001	1505.5	504.1	33.48	1001.4	66.52	24.3
2002	1603.2	595.3	37.13	1007.9	62.87	25.2
2003	1966.6	616.6	29.56	1350.0	68.65	29.0
2004	2229.7	659.0	23.68	1570.7	70.44	37.4
2005	3082.6	729.9	23.10	2352.7	76.9	50.64
2006	3639.8	840.8	24.16	2799.0	76.90	65.85
2007	3687.8	891.0	21.23	2796.8	78.77	74.95
2008	5190.5	1101.9	34.37	4088.6	75.84	99.97
2009	3676.0	1263.3	33.87	2412.7	25.63	62.26
2010	4392.9	1487.8	33.87	2905.0	66.13	80.15
2011	5790.1	1810.4	31.26	3979.7	68.74	112.94
2012	6339.3	2155.0	33.99	4184.3	66.01	111.05
2013	5940.9	2262.8	38.08	3678.1	61.92	108.65

المصدر: لحسن دردوري، مرجع سابق، ص334.

SOURCE: La Banque d'Algérie, les rapports annuel pour 2000, 2004, 2009, 2013.

الفرع الأول: التطور الكلي للإيرادات العامة.

ما يلاحظ من الجدول رقم 02 بصفة عامة ارتفاع في إجمالي الإيرادات العامة خلال السنوات محل الدراسة إلا أنها انخفضت في بعض السنوات.

وهذا ما تعكسه وتيرة الإيرادات العامة التي ارتفعت من 477.2 مليار دينار سنة 1994 إلى 926.6 مليار دينار سنة 1997 إذ ارتفع سعر البرميل الواحد من البترول إلى 19.5 دولار بعدما كان سنة 1994 يقدر السعر بـ 16.31 دولار وبعدها مباشرة سنة 1998 تنخفض الإيرادات العامة إلى 774.6 مليار دينار حيث انهارت أسعار البترول لتصبح 12.9 دولار للبرميل الناتجة عن أزمة دول شرق آسيا، لكنها ارتفعت سنة 1999 إلى مبلغ 950.5 مليار دينار وهذا نتيجة ارتفاع سعر البترول إذ بلغ 18 دولار للبرميل.

وكذا نلاحظ خلال الفترة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 أن الإيرادات العامة في زيادة مستمرة، إذ أن قيمتها سنة 2000 قدرت بـ1578.1مليار دينار لتصل سنة 2008 إلى 5190.5 مليار دينار ثم تنخفض سنة 2009 إلى 3676.0 مليار دينار وهذا لانخفاض سعر البترول إذ أنه قدر بـ 62.26 دولار بعدما كان سنة 2008 سعره هو 99.97 دولار للبرميل، ثم ترتفع مرة أخرى خلال السنوات التالية 2010 و2011 و2012 لتصل إلى 4392.9 مليار دينار و5791.1مليار دينار و6339.3 مليار دينار على التوالي، ثم تنخفض سنة 2013 إلى 5940.9 مليار دينار.

نستطيع القول من خلال ما لاحظناه أنه توجد هناك علاقة طردية بين الإيرادات العامة وأسعار البترول، إذ أنه عند ارتفاع هذه الأخيرة يؤدي إلى زيادة في الإيرادات العامة وفي حالة انخفاض أسعار البترول يحدث العكس.

الفرع الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة حسب طبيعتها.

تنقسم الإرادات العامة حسب طبيعتها إلى إيرادات جباية عادية وجباية بترولية:

أولا: تطور الإيرادات الجبائية العادية.

كما هو معروف أن الجباية العادية تتكون من الضرائب المباشرة والغير مباشرة، حاصل الجمارك... الخ.

عموما يلاحظ من الجدول رقم 02 خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1999 ارتفاع إيرادات الجباية العادية لكن بزيادة طفيفة حيث قدرت سنة 1994 بـ 255 مليار دينار لترتفع سنة 1995 إلى 275.6 مليار دينار ثم تواصل ارتفاعها خلال سنتي 1996 و1997 بـ 825.2 مليار دينار و926.6

مليار دينار على التوالي لتنخفض إلى 774.6 مليار دينار سنة 1998 ثم تتحسن سنة 1999 لتصل إلى 950.5 مليار دينار.

أما خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2013 استمرت إيرادات الجباية العادية في الارتفاع بصورة كبيرة حيث قدرت إيرادات الجباية العادية سنة 2000 بمبلغ 364.9 مليار دينار لتتضاعف أكثر من مرتين سنة 2010 لتصل إلى 1487.9 مليار دينار وتواصل ارتفاعها خلال سنت 2011 و2012 و2013 بمبالغ 1810.4 مليار دينار و2155.0 مليار دينار و2262.8 مليار دينار على التوالي.

ثانيا: تطور إيرادات الجباية البترولية.

تتسم إيرادات الجباية البترولية في الجزائر بتقلبات كثيرة بسبب تحكم أسعار السوق العالمية للمحروقات فيها.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 02 خلال الفترة ما بين 1994 إلى 1999 أنه انتقلت هذه الإيرادات من 222.2 مليار دينار سنة 1994 إلى 336.1 مليار دينار سنة 1995 لتصل إلى 496.0 مليار دينار سنة 1996 ثم ترتفع إلى 592.5 مليار دينار سنة 1997 ثم انخفضت سنة 1998 لتصبح 425.5 مليار دينار وهذا بسبب انهيار أسعار البترول فقد انخفض سعر البرميل إلى 12.9 دولار بعدما أن كان سنة 1997 يقدر بـ 19.5 دولار للبرميل وهو ما أثر على إيرادات الجباية البترولية.

أما خلال الفترة ما بين 2000 إلى 2013 نلاحظ ارتفاع مداخيل الجباية البترولية فقد كانت سنة 1999 قيمتها 588.3 مليار دينار إذ أنها ارتفعت لتصل إلى 1213.6 مليار دينار سنة 2000 وهذا كان بسبب ارتفاع أسعار البترول وانتعاش الطلب العالمي عليه حيث بلغ سعر البرميل 28.5 دولار بعدما كان سنة 1999 مبلغه 18 دولار للبرميل، كما نلاحظ كذلك أنه بلغت نسبة إيرادات الجباية البترولية من المبلغ الإجمالي للإيرادات العامة 76.88%سنة 2000 وهي نسبة كبيرة مقارنة مع نسبة الجباية العادية من إجمالي الإيرادات إذ أن نسبتها هي 23.12% وهذا ما يدل على أن الجباية البترولية تعد المورد الرئيسي للموازنة العامة في الجزائر.

وقد استمرت إيرادات الجباية البترولية في ارتفاعها إذ ارتفعت لتصل سنة 2004 إلى 1570.7 مليار دينار بعدما كانت 1350 مليار دينار سنة 2003، حيث أن أسعار البترول كانت لسنة 2003 هي 29 دولار للبرميل وفي عام 2004 ارتفع السعر ليصل إلى 37.4 دولار، واستمرت الجباية البترولية في الارتفاع لتصل سنة 2008 إلى 4088.6 مليار دينار لتنخفض قيمتها سنة 2009 إلى 2412.7مليار دينار بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية إذ بلغ سعر البرميل لسنة 2009 62.26 دولار بعدما كان سنة 2008 سعره هو 99.97 دولار، ولكن ترتفع بعد ذلك خلال

سنوات 2010 و 2011 و2012 بمبالغ 2905.5 مليار دينار و3979.7 مليار دينار و4184.3 مليار دينار على التوالي ثم تنخفض سنة 2013 إلى 3678.1 مليار دينار.

وخلاصة القول أنه من خلال تتبعنا لتطور إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية ومقارنتها بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة توصلنا إلى أن الجزائر تعتمد وبشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية لتمويل الموازنة العامة، لكنه مورد لا يتصف بالاستقرار والثبات بل إنه متقلب مع تقلبات أسعار البترول العالمية، وهذا ما يؤثر على إجمالي الإيرادات العامة سواء بالإيجاب أو بالسلب أي الارتفاع أو الانخفاض، ومن ثم على الاقتصاد الوطني في تنفيذ المشروعات المنتجة.

المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (1994إلى2013).

لقد شهدت الموازنة العامة في الجزائر تطورا كبيرا خلال الفترة محل الدراسة سواء في جانب الإيرادات أو النفقات، حيث تنعكس على رصيدها سواء بالإيجاب أو بالسلب يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (1994 إلى 2013).

السنوات	الإيرادات العامة (الوحدة مليار دينار)	النفقات العامة (الوحدة مليار دينار)	الرصيد	سعر البرميل (الوحدة دولار)
1994	477.2	566.4	−89.2	16.31
1995	611.7	759.6	−147.9	17.6
1996	825.20	724.7	100.6	21.7
1997	926.6	845.1	81.5	19.5
1998	774.6	876.0	−101.4	12.9
1999	950.5	961.7	−11.2	18
2000	1578.1	1178.1	400.0	28.5
2001	1505.5	1321.0	184.5	24.3
2002	1603.2	1550.6	52.6	25.2
2003	1966.6	1766.2	200.4	29.0
2004	2229.7	1891.8	337.9	37.4
2005	3082.6	2052.0	1030.6	50.64
2006	3639.8	2453.0	1186.8	65.85
2007	3687.8	3108.5	479.0	74.95
2008	5190.5	4191.0	999.5	99.97
2009	3676.0	4246.3	−570.3	62.26
2010	4392.9	4466.9	−74.0	80.15
2011	5790.1	5853.6	−63.5	112.94
2012	6339.3	7058.6	−718.8	111.05
2013	5940.9	6092.1	−151.2	108.65

المصدر: لحسن دردوري، مرجع سابق، ص334.

SOURCE: La Banque d'Algérie, les rapports annuel pour 2000, 2004, 2009, 2013.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 03 ارتفاع في عجز الموازنة العامة في الجزائر حيث قدرت قيمة العجز بـ 147.9 مليار دينار سنة 1995 بعدما كان في سنة 1994 يقدر بـ 89.2 مليار دينار، ولكن في سنة 1996 حققت الجزائر فائض بقيمة 100.6 مليار دينار وكذلك تحقق هذا الفائض سنة 1997 بقيمة 81.5 مليار دينار وهذه الفوائض التي حققتها الجزائر خلال سنتين متتاليتين كانت نتيجة ارتفاع أسعار البترول إذ بلغ سعر البرميل 21.7 دولار سنة 1996 و 19.5 دولار سنة 1997 بعدما كان سعر البرميل من البترول سنة 1994 و1995 يقدر بـ 16.31 دولار و17.6 دولار على التوالي، لكن هذا الفائض لم يستمر إذ حققت الجزائر خلال السنة الموالية عجزا بـ 101.1 مليار دينار والسبب سبق وأن ذكرناه هو انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث وصل السعر إلى 12.9 دولار للبرميل، إذ أدى هذا إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي كانت قيمتها سنة 1997 تقدر بـ 592.5 مليار دينار لتنخفض إلى 425.9 مليار دينار سنة 1998، حيث أن انخفاض إيرادات الجباية البترولية يؤدي أوتوماتيكيا إلى انخفاض الإيرادات العامة باعتبارها المورد الرئيسي لها، وبالتالي انخفضت الإيرادات العامة سنة 1997 من 926.6 مليار دينار لتنخفض إلى 774.5 مليار دينار سنة 1998 وهذا هو سبب العجز، وكذلك حققت الجزائر عجز عام 1999 لكن قيمة العجز انخفضت إلى 11.2 مليار دينار وهذا راجع لتحسن أسعار البترول بعد ما كان سنة 1998 سعر البرميل يقدر بـ 12.9 دولار ارتفع إلى قيمة 18 دولار سنة 1999.

أما خلال الفترة ما بين 2000 إلى غاية 2008 نلاحظ أن الجزائر حققت فوائض مالية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008، حيث قدرت قيمة الفائض بمقدار 400 مليار دينار سنة 2000 وهي نقطة تحول بالموازنة العامة، ليتقلص هذا الفائض خلال سنوات 2001، 2002، 2003، 2004 إذ قدرت قيمة هذه الفوائض خلال هذه السنوات بـ 184.5 مليار دينار و52.6 مليار دينار و200.4 مليار دينار و337.9 مليار دينار على التوالي.

وفي سنة 2009 حققت الموازنة العامة عجزا يقدر بقيمة 570.3 مليار دينار وهذا بسبب انخفاض سعر البترول إذ قدر سعر البرميل بـ 62.26 دولار وهذا ما انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية حيث أصبحت تقدر بـ 2412.7 مليار دينار بعدما كانت سنة 2008 تقدر ب 4088.6 مليار دينار حيث قدر سعر البترول خلال هذه السنة ب 99.97 دولار للبرميل.

ولكن في سنة 2010، 2011، 2012، 2013 حققت الجزائر عجز رغم تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ أن قيمة العجز سنة 2010 هي 74.0 مليار دينار لكن مقارنة مع سنة 2009 نجده انخفض عما كان من قبل وهذا لتحسن أسعار البترول، وواصل انخفاض عجز الموازنة العامة ليصل سنة 2011 إلى 53.5 مليار دينار أما سنة 2012 ارتفع العجز ليصل إلى 718.8 مليار دينار

ثم ينخفض سنة 2013 إلى 151.2 مليار دينار، ما يفسر هذا العجز رغم تحسن أسعار البترول هو ارتفاع الإنفاق العام إذ قدر سنة 2012 بـ 6339.3 مليار دينار.

خلاصة الفصل:

من خلال تطور الإيرادات والنفقات العامة وملاحظة تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر يتبين لنا أن الموازنة العامة للدولة تعتمد اعتمادا كبيرا إيرادات الجباية البترولية في تمويلها، إلا أن رغم أهمية هدا المصدر التمويل إلا أنه متذبذب وهذا لارتباطه بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وهذا ما ينعكس على رصيد الموازنة العامة من خلال تحقيقها لفوائض مالية أو عجوزات.

إن هاجس استقرار وتوازن الموازنة العامة في الجزائر يبقى من أولويات الدولة وهذا لما تلعبه كدور فعال وأساسي لضمان السير الحسن للاقتصاد الوطني وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية لتأسيس صندوق ضبط الإيرادات للمحافظة على استقرارها و توازنها ضد تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.

الفصل الثانـي:

واقع البترول في الجزائر

تمهيد:

تعتبر الجزائر بصفتها بلدا مصدرا للبترول هي من أهم الدول التي يعتمد اقتصادها على الطاقة، حيث يؤدي قطاع المحروقات دورا حيويا و هاما في استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

تكمن أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري، باعتباره المصدر الأساسي للدخل، من خلال العائدات البترولية فهي تساهم في حدود 97% من إجمالي صادرات الجزائر، و60% من الموازنة العامة للدولة والتي تتأثر بشكل كبير باضطرابات السوق البترولية، فخلال السنوات الأخير ارتفعت عائدات البترول نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم الفصل إلى مبحثين فيما يلي:

المبحث الأول: مدخل إلى اقتصاديات البترول.

ويتضمن عموميات حول البترول، ومن ثم الأسواق العالمية للبترول ومحدداتها.

المبحث الثاني: عائدات البترول في الجزائر وإدارتها.

ويتضمن تاريخ البترول في الجزائر ومكانته بين الدول، ومن ثم تطور العائدات البترولية في الجزائر وإدارتها، وأخيرا المشاكل و التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل إلى اقتصاديات البترول

في وقتنا الحديث يعتبر البترول المصدر الأساسي للطاقة فهو من بين المصادر البالغة الأهمية بداية من منتصف القرن العشرين، وقد دخلت البشرية القرن الحادي والعشرين ولايزال البترول يأتي في المقام الأول من حيث الأهمية، بل ازدادت أهميته ومكانته كسلعة اقتصادية ومادة استراتيجية حيوية لكل دول العالم.

المطلب الأول: عموميات حول البترول

سنتناول في هذا المطلب مفهوم البترول وأنواعه وكذا نشأته وفي الأخير الأهمية.

الفرع الأول: مفهوم البترول و أنواعه.

يعتبر البترول من مصادر الطاقة الطبيعية، إذ أنه ليس من صنع الإنسان أو جهده، وسنتطرق فيما يلي إلى مفهوم البترول وأنواعه:

أولا: مفهوم البترول

سنحاول وضع تعريف شامل للبترول وكذا عرض خصائصه.

1- تعريف البترول

تعددت تعاريفه ومن بين هذه التعاريف ما نذكره في التالي:

- البترول كلمة مركبة من مقطعين يوناني الأصل petro تعني الصخري، oleum تعني الزيت وبذلك تعني كلمة بترول زيت الصخر تعبيرا عن تكوينها بين الصخور.[1]
- وهناك من يعرف البترول بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 2000 أو اكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية الخام في الغالب، والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.[2]
- والبترول مادة بسيطة تتركب من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية و الغير عضوية كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به و المياه و الأملاح و الرمال و الشمع و الكبريت.[3]

---

[1] أمال رحمان وآخرون، تأثير النفط على البيئة من خلال مرحلة النقل حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013، ص19.

[2] وحيد خير الدين، أهمية الثروة البترولية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 1012 – 2013، ص4.

[3] الحاج بورنان، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2002، ص8.

وهناك تعريف آخر للبترول فهو مادة بسيطة حيث يتكون كميائيا من عنصرين فقط الهدروجين والكربون، ومركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته وذلك تبعا للاختلاف الجزئي لكل منهما، وباعتباره خليطا من المواد الهيدروكربونية، والبترول سائل تختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا للكثافة النوعية.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن ان نعطي التعريف الآتي للبترول:

"هو عبارة عن سائل كثيف له رائحة خاصة يتكون كميائيا من عنصرين فقط هو الهدروجين والكربون، تختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر.

2- خصائص البترول:

للبترول مميزات هامة ترفعه فوق مصاف الطاقة البديلة نظرا لما يلي:[2]

أ- تركيبه الكيمياوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من الموارد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا ولقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة جدا.

ب- يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء.

ج-البترول مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية، مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة.

د- يعتبر البترول مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله.

هـ-تبلغ المشتقات البترولية حوالى 2000 منتجا.

و- البترول هو المصدر الرئيسي للطاقة و يعتمد على التطور التكنولوجي المعاصر والفن الإنتاجي السائد.

ز- تتركز معظم منابع البترول في الدول بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

ح-تعتبر صناعة البترول من الصناعات العملاقة تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس اموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها.

---

[1] فتيحة مزراشي وآخرون، مداخلة بعنوان ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل 2008، ص4.

[2] وهيبة مشدن أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، رسالة ماجيستير، فرع النفوذ و المالية، جامعة الجزائر03، 2004-2005، ص ص3-4.

ط- سهولة نقله لطبيعته السائلة.[1]

ثانيا: أنواع البترول

إن للبترول انواع مختلفة تختلف بدرجة الكثافة والنوعية والتي تتراوح بين 1 و60 درجة حيث يمكن تصنيف هذه الأنواع إلى ثلاثة:[2]

- البترول الخفيف الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية تفوق 35 درجة.
- البترول المتوسط الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية بين 28 و35 درجة.
- البترول الثقيل الذي تكون فيه درجة الكثافة النوعية أقل من 28 درجة.

إن الاختلاف في أسعار البترول لمختلف مناطق العالم يرجع إلى اختلاف درجة الكثافة والنوعية، بحيث كلما كانت درجة الكثافة والنوعية للبترول مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة والعكس صحيح.

الفرع الثاني: نشأة البترول.

يعتبر البترول من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فلقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخريطة السياسية، الاقتصادية الدولية، وتأتي الأهمية الاستراتيجية للبترول باعتباره مصدرا رئيسا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية كما تعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية.

فقد عرف الانسان البترول منذ آلاف السنين لكنه لم يكلف عناء البحث عليه بل كان يستعمله حيث وجده وعلى الحال التي وجده عليها، وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام استخدم الزفت في تركيب سفينته، وقد عرفه انسان العراق القديم والانسان في منطقة باكو في الاتحاد السوفياتي والهنود الحمر في أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذين استخدموه في عمليات التحنيط، وقد كانت معرفتهم له مرتبطة ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وانسياب تلك المادة، ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال البترول الخام قديما للتشحيم والإنارة، كما استخدم كإسفلت في المباني وأرصفة الطرقات، ويقال أن أول بئر بترولية هي التي حفرت في جنوب إيران عام

[1] عبد الله جامع، أثر تطورات أسعار البترول خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية – دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص12.

[2] رمضان جمعة، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2006- 2007، ص 15.

500 قبل الميلاد تقريبا، كما يعتقد ان الصينين كانوا يستخرجون البترول بواسطة أنابيب الخيزران منذ القرن الثالث قبل الميلاد.[1]

هذا ويرتبط العصر البترولي باستخدام الزيت والإضاءة والذي كان يعتمد على زيت الحوت ذي الكلفة المرتفعة، مما أدى إلى البحث على مصادر بديلة لاستخدامها في الإضاءة، وقد كان إختراع مصباح البرافين أول حدث في تاريخ الصناعة البترولية، كما ساعدت الثورة الصناعية في إنجلترا خلال النصف الثاني من القرن الثامن على زيادة الطلب على زيوت التشحيم، وما إن جاءت سنة 1859 حتى توصل العلماء إلى حفر أول بئر لاستخراج البترول قرب مدينة تيتو قرب بنسلفانيا في منطقة (أوبل كريك)، وقد وقام بهذا العمل النفطي لأول مرة من نوعه المهندس الأمريكي إدوين دريك"Edwin drak" وبحلول 1860 (أي بعد مرور سنة) أصبح في الولايات المتحدة 84 بئرا لإنتاج البترول.[2]

كما ساعد أيضا ارتفاع معدل الطلب البترولي، اختراع المحرك ذو الاحتراق الداخلي الذي يدار بالبنزين كما وظهرت أول سيارة تدار بالمحرك لأول مرة 1895، كما استخدم المازوت في تسيير البواخر عام 1897 وفي بداية 1920 استخدم البترول في تسيير الآلات والصناعات الثقيلة.[3]

ومن هنا بدأت الصناعة البترولية تتوسع ويزداد الطلب على البترول، أما التوسع الذي طرأ على صناعة البترول بعد الحرب العالمية الثانية فكان أعظم مما تحقق قبلها، حيث قامت شركات البترول بمعاونة الحكومات بإنفاق مبالغ طائلة في عمليات البحث والتطوير لتحسين الفن التقني للصناعة.[4]

الفرع الثالث: أهمية البترول

باعتبار أن البترول يعد من أهم مصادر الطاقة من وقت اكتشافه إلى وقتنا الحالي، وسيبقى الأهم وإلى عقود طويلة نظرا لما تتميز به من خصائص فريدة من نوعها، ومن هذا المنطلق للبترول أهمية على كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية.

أولا: الأهمية الاقتصادية للبترول

للبترول أهمية بالغة على الاقتصاد الوطني، فالاقتصاد الحديث ارتبط في تقدمه وتطوره بتوفر مصادر الطاقة المختلفة، وتجد الطاقة حتى الآن وفي المستقبل القريب أيضا أوفر وأفضل وأسهل أنواع

---

[1] سمية موري، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2009، 2010، ص ص 56 – 57.

[2] عبد الله جامع، مرجع سابق، ص4.

[3] يسري محمد أبو العلا، بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص ص 423-424.

[4] حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص11.

الطاقة التي تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، كالقطاع الصناعي وقطاع النقل والمواصلات والقطاع الزراعي والسياحي والتجاري وحتى الخدمي وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تشكل القلب النابض للاقتصاد العالمي، وبهذا أصبح البترول الرمز الأساسي للتقدم الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم.[1]

كما يمكن إبراز أهمية البترول من خلال آراء بعض الباحثين وكذا من خلال أثره على الاقتصاد الوطني:[2]

– يرى الباحث موهاين مونسف "Mohan Munsinghe" أن الطاقة وبالتحديد البترول "لها أثر كبير على الاقتصاد الوطني لأي دولة حيث أسهمت وبشكل مباشر في تقدم أوربا في القرن التاسع عشر وذلك في اتجاهات تمثلت في:

– توفير الإضاءة للمجتمعات خاصة مع التقدم والتحديث في المدن.

– توفير الإضاءة والطاقة للمصانع مما مكن من العمل لفترات أطول يوميا، مما أدى إلى رفع إنتاجية العامل وتطور البحوث ولاستكشافات.

– ظهور المحركات مع اكتشاف البترول وإنتاج البنزين، ساعد على التطور والتقدم الاقتصادي للمجتمعات حيث استعملت المحركات في كافة المجالات، الصناعة، الزراعة، والنقل.

– كما يرى الباحثان ريتشارد إيدن "Richard Eden" وميشال بوستر "Michel Poster" أن التقدم في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا ارتبط بالبترول، والتحول من استخدام الفحم لاستخدام البترول بالإضافة إلى تطور صناعة المحركات، كما أن تطور صناعة السيارات وطرق النقل في الولايات المتحدة ارتبط في الأساس مع تطور صناعة البترول.

– كما أن جاكوب يرى أن الطاقة تلعب دورا هاما ففي اقتصاديات الدول النامية وتجارتها الخارجية، ففي الدول النامية ساعد اكتشاف البترول بها وقيام الصناعة البترولية على تحسين معدلات التبادل في صالحها بعد أن كانت في صالح الدول المتقدمة، حيث فاق الرقم القياسي في صادرات المنتجات البترولية الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في اقتصاديات هذه الدول خلا ل فترة السبعينيات

كما أنه يؤثر على الاقتصاد الوطني لأي دولة وخاصة للدول المنتجة والمصدرة له، إذ أنه يؤثر عليه في عدة اتجاهات يمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، يسان للنشر والتوزيع والاعلام، لبنان، 2000، ص74.

[2] نبيل بوفليح، دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص 16-17.

- **الناتج المحلي الإجمالي:** تؤدي صناعة البترول إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ويتوقف على قيمة العائد من هذه الصناعة وهذه القيمة تشمل العائد على رأس المال، العمل، الموارد المستخدمة وهي تكون في شكل أجور، مصروفات، أرباح وفوائد، ويظهر أثر ذلك واضحا في الدول المصدرة للبترول فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي لدول منظمة الأوبك " من 135 مليار دولار أمريكي سنة 1970 إلى 436 مليار دولار سنة 1980 إلى 598 مليار دولار سنة 2006.

- **إيرادات النقد الأجنبي:** إن العائد من تصدير البترول مرتفع وهو بالتالي مصدر هام للنقد الأجنبي خاصة في الدول النامية حيث أن لها أثر مباشر في تمويل التنمية الاقتصادية لهذه البلدان ويتضح ذلك من خلال إيرادات البترول التي قدرت بـ 225 مليار دولار في سنة 2000.

- **الموازنات الحكومية:**تمثل إيرادات البترول بمختلف أنواعه نسبة رئيسية في مصادر تمويل الموازنات الحكومية وهي تمثل في الدول البترولية ودول الشرق الأوسط حوالي **90%** من إجمالي إيرادات الموازنات العامة.

- **تكوين رأس المال:** تتصف صناعة البترول بالضخامة وهي تحتاج إلى تكنولوجيا معقدة ومتقدمة، الأمر الذي يتطلب استثمارات ضخمة سواء في مراحل البحث أو الاستكشاف أو في مراحل الإنتاج أو النقل لذلك لصناعة البترول دور هام في تكوين معدل رأس المال بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية

إن بلدان أوربا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل الذي يتألق دوره في المجال الاجتماعي، يمكن حصر هذه الأهمية في النقاط التالية:[1]

1- دور البترول في قطاع المواصلات

أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي **35%** من مجموع البترول المستهلك في العالم ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات والبواخر، الكيروزين وقود الطائرات النفاثة، وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

2- دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية:

يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

[1] بوجمعة قويدري قوشبح، إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجيستير تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2008- 2009، ص35.

3- المنتجات البتروكيمياوية واستخداماتها

حلّت المنتجات البتروكيمياوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الأدوية، الأسمدة.

4- البترول كثافة ورمز:

لقد أصبح البترول رمزا للثروة والحظ، بينما كان الذهب ولفترة طويلة يقوم بهذا الدور، وتشكلت وفقا لذلك ثقافة لدى الشعوب رسمت صورا متشابهة لهذا المصدر الطاقوي تجسدت في الإبداعات السينمائية والأدبية أو حتى ميادين ثقافية أخرى تبرز معنى الثروة للبترول في ثقافة الشعوب ضمن تلك الأعمال.[1]

ثالثا: الأهمية السياسية

يتميز البترول بمزايا جعلت منه مادة حيوية وضعته موضع الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة الأخرى وأكد على هذا خبراء الطاقة، حيث أجمعوا على أن البترول سيظل البديل الأفضل من بين مصادر الطاقة الناضبة والمتجددة من النواحي الاقتصادية والفنية والبيئية، وهذا ما جعل الصراع عليه يحتدم يوما بعد يوم، وأصبح بذلك البترول الركن الأساسي في استراتيجيات الدول، إذ أنها أصبحت تدرك ان البترول مادة ذات تأثير فعال ومفتاح لكل تقدم وتطور، فمن أراد أن يمتلك قراره ويبسط سيطرته على العالم اليوم لابد أن يحصل على الاستقلال التام من حيث الطاقة، وهذا لن يتحقق حتى يتم إيجاد مصدر دائم للبترول، وأكد على هذا الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" حيث قال بأنه "يجب على الحكومة أن تتبنى السياسات التي تكفل استقلال الطاقة لدينا"، وعلى هذا الأساس سعت الدول الكبرى لضمان تدفقه بلا عائق وربطته بأمنها القومي، فالبترول أشبه بالدم الذي يديم الحياة للإنسان، وهذا ما جعل العلاقة بين البترول والسياسة علاقة جد وطيدة، إن البترول والسياسة متغيران لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر فكل متغير يتحكم في المتغير الآخر، فالسياسة تؤثر في البترول والبترول يؤثر في السياسة.[2]

ولقد استعمل البترول كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة، حيث استعملته الشركات البترولية للضغط على الحكومات التي أممت بترولها، كما استخدمته الدول المنتجة للبترول لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية، واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادث عن الإجماع.[3]

---

[1] الطبيب داودي وآخرون، مداخلة بعنوان الابتكار كبديل إستراتيجي يحقق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات عرض حالة مؤسسة سوناطراك، مؤتمر دولي حول، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل، ص06.

[2] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص ص74-75.

[3] مزراشي فتيحة وآخرون، مرجع سابق، ص76.

رابعا: الأهمية العسكرية

يقول "أكنو نور" في كتابه إمبراطورية البترول الصادر في موسكو سنة 1985" من يملك البترول سيمسك العالم لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر، وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو، وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر، بل أكثر من ذلك أنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من البترول سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة.[1]

يمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية:[2]

1- البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية:

يقدر الطلب العسكري العالمي على البترول ما يعادل 5**%** من الاستهلاك البترولي العالمي وترتفع هذه النسبة في حالة الحروب، ويحتل الوقود النفاث من الكيروزين مركز الصدارة بين المشتقات البترولية المستعملة إذ تصل حصته إلى اكثر من ثلثي الاستهلاك البترولي العسكري، وبالرغم من التطور الحاصل في الأسلحة النووية فإن الخيار النووي ما زال مخيفا.

2- التجهيزات البترولية ذات الأغراض العسكرية:

تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود خاصة البترول من أهم وأكبر التجهيزات العسكرية التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها وتوزيعها في مناطق القتال وتشتمل على خزانات ضخمة، ناقلات كبيرة، سكك حديدية....إلخ

3- البترول اتجاهات نتيجة الحرب:

إن الدولة التي تمتلك الوقود البترولي ما يكفي قواتها لفترة طويلة وتستطيع نقل تلك الامدادات وتجهيزاتها إلى مناطق القتال هي الدولة الأكثر حظا في النصر إذا توفرت لها بقية العوامل.

4- البترول سببا للحرب أو هدفا لها:

يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

[1] وحيد خير الدين، مرجع سابق، ص76.

[2] بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سابق ، ص37.

المطلب الثاني: الأسواق العالمية للبترول ومحدداتها

تحدد أسعار البترول في الأسواق العالمية كباقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية يتوقف معدل النمو لكثير من دول العالم عليها.

الفرع الأول: مفهوم السوق البترولية وأنواعها

يتم تبادل البترول في السوق العالمية وفقا للأسعار السائدة فيها مثل سوق لندن ونيو يورك...إلخ

أولا: مفهوم السوق البترولية

سوف نتناول تعريف السوق البترولية ومميزاتها.

1- تعريف السوق البترولية

السوق البترولية هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة.[1]

2- مميزات السوق البترولية

تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص هي:[2]

أ- سوق احتكار القلة:

يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات "منافسة القلة" وهو نوع من الإحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

ب- الاتجاه نحو التكامل الرأسي:

حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله، تكريره وتسويقه فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة.

[1] محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافية، ليبيا، 2003، ص28.

[2] بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سابق، ص54.

ج- الاتجاه نحو التكتل:

تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

ثانيا: أنواع الأسواق البترولية

1- الأسواق الفورية للبترول: لقد عرفت صناعة البترول في الأسواق الفورية (مواقع الأسواق الفورية، سوق خليج المكسيك وميناء يتورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوربا) منذ القديم باعتبارها وسيلة عملية للتخلص من أسعار منخفضة من بعض الفوائض النفطية، ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب خارج إيطار العقود طويلة الأجل.[1]

2- الأسواق الآجلة

ويتم التعامل في هذه الأسواق بالعقود طويلة الأجل فهي عقود يتم التفاوض حولها ثنائيا بين المشترين والبائعين، لتسليم سلسلة من شحنات النفط خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة أو سنتين)، وتتميز هذه العقود بأنها تسمح للمنتجين بضمان منافذ لخدماتهم، كما أنها تمكن المشتري صاحب المصفاة من التأكد من تواجد البترول الخام لنشاطه.[2]

<u>الفرع الثاني: الطلب البترولي ومحدداته</u>

إن حجم الطلب على البترول يتحدد على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي يتمثل أهمها في أسعار البترول.

أولا: تعريف الطلب البترولي:

الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الانسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو كمنتجات بترولية، عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وسد وتلبية تلك الحاجات الإنسانية، سواء لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارة أو الكيروسين (البترول الأبيض)...إلخ[3]

[1] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص247.

[2] عبد الله جامع، مرجع سابق، ص59.

[3] عبد الرؤوف عبادة، محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، رسالة ماجيستير، تخصص نمدجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص47.

ثانيا: محددات الطلب على البترول

يتحدد الطلب على البترول عموما بعدة محددات أهمها:[1]

1- متوسط دخل الفرد: يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه استهلاك الفرد من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة.

2- يرتبط الطلب على البترول مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر: إن أثر الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية، حيث يلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة فقط، بمعني يصعب إحلال بديل لاستخدام البترول كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة.

3- هيكل الناتج الوطني: إن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة، خاصة الصناعات الانتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية.

4- المناخ: يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ.

ويتحدد الطلب على البترول إضافة إلى العوامل السابقة بمميزات أخرى أنه طلب مشتق، أي أنه مشتق من الطلب على المنتجات البترولية، بالإضافة إلى ما يتميز به من موصفات سياسية وأمنية يتفرد بها عن معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية، إلى جانب اشتراكه مع بدائل التجارة الأخرى في أنه طلب بديل لا يمكن دراسته مستقلا عن دراسة الطلب على المصادر البديلة.

الفرع الثالث: العرض البترولي ومحدداته

سوف نتناول تعريف العرض البترولي ومحدداته.

أولا: تعريف العرض البترولي:

العرض البترولي هو عبارة عن تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في السوق، من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الانسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين.[2]

[1] يوسف بيبي، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، رسالة ماجيستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر03، 2011-2012، ص33-34.

[2] عبد الرؤوف عبادة، مرجع سابق، ص51.

ثانيا: محددات العرض على البترول:

العرض البترولي كأي فعالية ونشاط اقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل المختلفة التي تتباين في أهميتها وقوة تأثيرها على العرض البترولي سواء كان ذلك التأثير مباشر خاصة وبصفة إيجابية أو سلبية أي بالتزايد والارتفاع أو بالتناقص والانخفاض وهذا ما ينعكس على أسعاره، وهذه المحددات كالآتي:[1]

1- مقدار الطلب على البترول: إن مقدار الطلب هو الآخر من العوامل المؤثرة على العرض البترولي بصورة كبيرة فالطلب قد يكون مقداره كبيرا أو صغيرا وقد يكون بصورة مضطردة أو مستقرا أو متناقصا.

والعلاقة بين الطلب والعرض هي علاقة طردية أي كلما كان الطلب كثيرا ومتزايدا في معدلات نموه فإن تأثيره إيجابيا على تطور عرض السلعة البترولية وبصورة واسعة ومضطردة وهذا هو واقع حال الطلب البترولي في عالمنا المعاصر، وإذا كان الطلب صغيرا أو محدودا أو متناقصا فإن تأثيره سلبي على العرض البترولي.

2- مقدار السعر للسلعة البترولية: إن مقدار ومستوى السعر للسلعة البترولية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة وأساسية على العرض، فارتفاع السعر وتزايده عموما حافز مؤثر على زيادة العرض، وعكس ذلك في حالة تناقص أو انخفاض السعر فبدوره يؤدي إلى تناقص وانخفاض العرض، مع الملاحظة في هذا الشأن التغييري للسعر وما يؤديه بالتالي تغيير الكمية النفطية المنتجة والمعروضة، والمدى الزمني وكذلك طبيعة وشكل السوق السائدة في تأثيرها على العرض البترولي نتيجة لتغير السعر في المدى الزمني القصير، وفي حالة ما إذا كانت الطاقة الإنتاجية مستغلة بحدودها القصوى يتعذر زيادة الانتاج والعرض في المدى الزمني القصير، وهذا الحافز الإيجابي للسعر يكون مؤثرا في المدى الزمني المتوسط والطويل فقط، ولكن في حالة انخفاض السعر فإن ذلك له تأثيره السلبي على خفض كمية العرض في الزمن القصير وكذلك المتوسط والطويل.

وفي حالة طبيعية يتغير العرض تبعا لتغير السعر، أي يتناسب العرض بصورة طردية أو بعلاقة طردية مع السعر، أما في حالة سوق المنافسة الاحتكارية (احتكار القلة) أو الاحتكار فقد لا تكون هذه العلاقة الطردية بين السعر والعرض النفطي فقد يزيد المحتكر من عرضه البترولي حتى مع عدم حصول زيادة في السعر أو حتى مع تخفيض السعر.

[1] عبد الرؤوف عبادة، مرجع سابق، ص52.

3- السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج: لهذا العامل قوة تأثير كبير على عرض السلعة البترولية سواء بالزيادة أو بالنقصان أو بثبات العرض، وتتمثل السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج في مجموعة من إجراءات تتخذها جهة أو جهات معينة في كيفية استغلال النفط من خلال التحكم في هذه الأخيرة بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة.

فتخفيض أو توقيف إنتاج البترول يعتبر سلاحا اقتصاديا وسياسيا هاما اتخذ على عدة أشكال في السوق البترولية ومثال ذلك ما قامت به الدول العربية المنتجة للبترول خلال حربي 1967 و 1973، عندما استعملت بترولها كسلاح ضد الدول الاستعمارية المعادية وكان له تأثير على العرض البترولي العالمي، كذلك المحافظة على تنظيم العرض يكون له عدة أهداف، من بينها إطالة فترة استعمال البترول كما سعت إليه منظمة الأوبك من خلال تقنين الإنتاج.

أما من ناحية زيادة العرض أو الانتاج، فالهدف منه زيادة العوائد المالية لأغراض تلبية متطلبات التنمية كما هو الحال بالنسبة للسعودية وإيران اللتان كانتا في كل مرة تطالب الأوبك لرفع حصتيهما لأن لهما احتياطي ضخم.

4- سعر السلع البديلة: قبل اكتشاف البترول كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هناك مصادر للطاقة أخرى مثل الفحم، وبالنظر لتكاليفها العالية وصعوبة استخراجها تم اللجوء إلى للبترول باعتباره أقل مصادر الطاقة تكلفة.

لكن مع مرور الزمن وقوع أزمات بترولية أصبح اهتمام الدول المصنعة التفكير في مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية حيث أصبحت تنافس البترول.

5- المنافسة بين المنتجين للبترول: إن السوق البترولي يتكون من عدد المنتجين وتحاول كل دولة او شركة بترولية للحصول على أكبر حصة من السوق وعلى أرض الواقع فإن هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة الأوبك والدول الغير الأعضاء في المنظمة، وكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة من السوق البترولي، هذا من شأن أن يؤثر على الكميات المعروضة، ولكن مستوى سعر البترول يلعب الدور الكبير في تحديد حصة السوق لكل طرف وبالرجوع إلى سنوات الثمانينيات فإن الدول المنتجة غير الأعضاء في أوبك قامت بإغراق السوق البترولي بكميات هائلة من البترول نتيجة عمليات البحث والتنقيب الواسعة التي مكنتها من رفع مستوى إنتاجها، وعلى هذا الأساس فإن مستوى الأسعار انخفض وكان المتضرر الوحيد هي الدول الأعضاء في الأوبك نتيجة تطبيقها استراتيجية نظام الحصص الذي قلص من حصتها في السوق، وكان من هذه الدول خاصة دول الخليج العربي إعلانها بممارسة

"حرب الأسعار" إذ استمرت هذه الدول غير الأعضاء وكذلك دول الأوبك ولكن توصل الطرفان إلى ضرورة التعاون فيما بينهم للحفاظ على مستوى مناسب لأسعار البترول.

إضافة إلى ذلك فإن المنافسة يمكن أن تجدها بين الدول أعضاء منظمة أوبك نفسها، وهي بالتقريب قائمة بين دول الخليج العربي التي تمتلك احتياطي ضخم وهائل من البترول فهي لا تهتم بالأسعار لأنها لا تعاني من مشاكل اقتصادية ومالية، أما الدول الضعيفة والمتوسطة فهي ترغب في بيع كمياتها بسعر مرتفع وذلك نظرا للمشاكل الاقتصادية على الأوبك في بعض الأحيان فرض حصص الانتاج لكل دولة عضوة.

وفي الأخير يمكن القول أن عاملي العرض والطلب يلعبا دورا كبيرا في تحديد أسعار البترول في الأسواق العالمية.

المبحث الثاني: عائدات البترول في الجزائر وإدارتها

تعتبر الصناعة البترولية في الجزائر من أهم مصادر الدخل في الجزائر إذ أنه زادت أهميته عبر الزمن إلى الدرجة التي باتت فيها حركة التنمية في الجزائر مرهونة بحركة عوائده حيث أن هذه الأخيرة شهدت ارتفاعات قياسية.

المطلب الأول: تاريخ البترول في الجزائر ومكانته بين الدول

نتناول في هذا المطلب تاريخ البترول في الجزائر ومكانته بين الدول البترولية في العالم.

الفرع الأول: تاريخ البترول في الجزائر

مر البترول منذ اكتشافه إلى يومنا هذا بعدة مراحل يمكن إيجازها في النقاط التالية:

أولا: اكتشاف البترول في الجزائر

إن البترول في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفينيقيين، الرومان، العرب والأتراك إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للبترول في الجزائر كان مع بداية القرن العشرين.[1]

أما من حيث الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للبترول في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية كانت بداية على سطح الأرض، بئر تليوانيت (جنوب غرب غيلزان) المكتشف حوالي 1915، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان)، أما تاريخ إنتاج البترول والذي يمكن اعتباره تاريخ البترول الفعلي للجزائري كان عام 1956.[2]

في سنة 1956 تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل عجيلة، ومن نفس السنة تم استكشاف أكبر الحقول البترولية وهو حقل "حاسي مسعود"، وذلك في جوان 1956 وهي السنة التي تؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر، ثم توالت الاكتشافات وبدأ الانتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962 ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969، وقد قدر انتاج الجزائر سنة 2009 حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول الخام بـ 77.6 مليون طن سنويا.[3]

---

[1] سمية موري، مرجع سابق، ص139.

[2] عيسى مقليد، قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجيستير فرع إقتصاد التنمية، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص ص26-27.

[3] مسعود ميهوب، دراسة قياسية لانعكاسات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (الفترة الممتدة بين 1986-2010)، رسالة ماجستير، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص41.

ثانيا: إنشاء الشركة الوطنية سونطراك:

أنشئت الشركة الوطنية سونطراك للتنقيب عن الهيدروكربونات وإنتاجها وتصفيتها وتسويقها بمرسوم رقم 491/63 الصادر في 03 ديسمبر 1983 كان هدفها الأساسي القيام بعمليات نقل وتسويق البترول والغاز، وبموجب المرسوم 296/66 الصادر ففي 22 سبتمبر 1966 اتسع عملها ليشمل كافة مراحل صناعة الهيدروكربونات لأجل ذلك خصص رأسمال في البداية قدر بمبلغ 40 مليون دينار مقسم إلى 400 سهم.[1]

ثالثا: تأميم البترول في الجزائر:

يعتبر التأميم من أحد الأساليب التي اتبعتها الجزائر لتحقيق سيادتها على ثرواتها المحلية المستثمرة من قبل الشركات البترولية الكبيرة، بهدف إقامة قطاع بترولي تتحكم فيه الجزائر.

ففي جانفي 1967 اشترت الجزائر كافة مصالح شركة البترول البريطانية "بريتيش بتروليوم" في ميدان توزيع المحروقات محليا وكذلك حصتها في مصفاة الجزائر العاصمة وفي جوان 1967 قامت الجزائر بوضع الشركات البترولية الأمريكية والبريطانية العاملة في الجزائر تحت إشرافها، وفي 24 أوت تم تأميم مصالح الشركتين الأمريكيتين (إيسو وموبيل) في عمليات توزيع المحروقات وكذلك حصتها في مصفاة الجزائر حيث ارتفعت نسبة مساهمة الدولة في هذه المصفاة إلى 24% وفي 13 ماي استكملت الجزائر تأميم كافة الشركات الأجنبية وفي 20 ماي 1968 تم تأميم شركة (شال) ومنتجاتها العاملة في ميدان توزيع المحروقات وأصبح هذا الميدان وطنيا 100% وفي 7 نوفمبر من نفس السنة اشترت الجزائر حصة (توتال) في مصفاة الجزائر وارتفعت نسبة مساهمتها إلى 56%.[2]

رابعا: الانضمام إلى منظمة الأوبك (Opec) والأوابك (Oapec):

أنشئت منطقة الدول المصدرة للبترول opec ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر 1960، احتجاجا على خفض الشركات الأجنبية لأسعار البترول، فأسست المنظمة بهدف تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم، وكذا المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، انضمت الجزائر إلى هذه المنظمة سنة 1969.[3]

---

[1] كريم هندي، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري –في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008–2009، ص40.

[2] نفس المرجع السابق، ص40.

[3] عبد الرؤوف عبادة، محددات سعر نفط منطقة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010–2011، ص ص3–4.

أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول Oapec فأسست في جانفي 1968 بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة وصناعة بترولية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي، ولقد انظمت الجزائر لهذه المنطقة عام 1970.[1]

الفرع الثاني: مكانة الجزائر كدولة بترولية

تعد الجزائر من بين إحدى الدول البترولية الكبرى في العالم غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات بترولية ومزايا تنافسية تنفرد بها.

أولا: تنافسية البترول الجزائري من حيث الموقع الجغرافي:

إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوروبية، خاصة مقارنة بدول الشرق الأوسط، مما جعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل، فمن ناحية البترول وجدت الجزائر البترول الليبي منافسا لها بسبب قربه من موانئ التسليم الإيطالية، ومن ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر الغاز الروسي من حيث الاحتياطي (بما يعادل 47650 مليار م^3 سنة 2006) وسهولة نقله عبر الأراضي الأوربية إلى شمال وشرق أوربا فيصبح أقل كلفة لأن عملية النقل تتم برّا عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري الذي يتم نقله عبر الانابيب البحرية، وقد كانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي والنرويجي بسبب قربهما من بعض المناطق الاوربية إذ يتم الربط بينهم بشبكات توزيع الغاز فقط وبالمقارنة مع هذه الدول تبقى الجزائر من حيث الموقع الجغرافي في وضع أفضل[2].

ثانيا: تنافسية البترول الجزائري من حيث الجودة:

إن البترول الجزائري الأساسي المعرف بـ"صحاري بلند" يتضمن خصاص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت ودرجة كثافته، فالبترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك والمشكلة لسلتها، فالبترول المستخرج من البئر الأول واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته بـ 0.830 وهو يشمل على 34% بنزين، 24% غازوال، 32% وقود التدفئة، 8% زيت، 1%برافين، كما أن أهم المنتجات المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي، وتعد من أجود أنواع البترول، وتمتاز بأنها أقل اشتمالا على

[1] فؤاد علي عبد الرحمان، إجماع خبراء حول احصائيات الطاقة وإعداد ميزان الطاقة، مؤتمر دولي حول جمع بيانات الطاقة في الدول الأعضاء والدول العربية الأخرى، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، بيروت، 18-20 أفريل 2012، ص2.

[2] نبيلة نوري، مرجع سابق، ص62.

الشوائب، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة لها[1]، والجدول الموالي يبين لنا خصائص الجودة لمختلف أنواع البترول لبعض دول الأوبك.

الجدول رقم (04): مقارنة بين البترول الجزائري وبترول بعض دول الأوبك

البلد	نوع البترول	درجة الكثافة*API النوعية	نزه المنتجات البترولية المستخرجة		
			خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34.2	20.5	31.00	48.50
	ثقيل	27.3	16.00	23.25	60.75
إيران	متوسط	34.3	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	21.95	26.85	52.00
الكويت	متوسط	31.3	19.36	25.25	55.23
العراق	خفيف	36.1	25.00	30.60	44.4
	متوسط	34.0	22.00	28.00	50
الجزائر	خفيف	44.0	35	36	29
نيجيريا	ثقيل	27.1	12.00	40.00	48.00

* مقياس المعهد الأمريكي للدلالة على درجة الكثافة والنوعية، فوق 35 درجة بترول خفيف، دون 28 درجة بترول ثقيل، بين 28 و35 درجة بترول متوسط.

المصدر: عيسى مقليد، قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجيستير فرع إقتصاد التنمية، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص50.

ما نلاحظ من الجدول رقم 05 أن البترول الجزائري يتمتع بكثافة عالية وهذا ما يجعله من أجود وأفضل أنواع البترول مقارنة بالأنواع الأخرى.

[1] مسعود ميهوب، مرجع سابق، ص61.

ثالثا: الاحتياطي البترولي:

تزخر الجزائر بإمكانيات بترولية هائلة تجعل لها مكانة في السوق البترولية العالمية، إذ تحتل المرتبة العاشرة عالميا من حيث الاحتياطي[1]، إذ قدر إجمالي الاحتياطات لسنة 2013 بـ 0.95% من إجمالي احتياطات العالم[2]، والجدول الموالي يوضح لنا تطور احتياطي البترول في الجزائر.

الجدول رقم (05): تطور الاحتياطي المؤكد للبترول في الجزائر (الوحدة: مليون برميل)

السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي	السنة	الاحتياطي
1970	8098	1981	8080	1992	9200	2003	11800
1971	9840	1982	9440	1993	9200	2004	11350
1972	9750	1983	9220	1994	9979	2005	12270
1973	7640	1984	9000	1995	9879	2006	12200
1974	7700	1985	8820	1996	10800	2007	12200
1975	7370	1986	8800	1997	11200	2008	12200
1976	6800	1987	8564	1998	11314	2009	12200
1977	6600	1988	9200	1999	11314	2010	12200
1978	6300	1989	9236	2000	11314	2011	12200
1979	8440	1990	9200	2001	11314	2012	12200
1980	8200	1991	9200	2002	11314	2013	12200

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

- مسعود ميهوب، دراسة قياسية لانعكاسات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (الفترة الممتدة بين 1986-2010)، رسالة ماجستير، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص ص47-48.
- التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، 2014.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع احتياطي البترول من 8098 مليون برميل سنة 1970 إلى احتياط يقدر بـ 9979 مليون برميل سنة 1994 ليصل إلى 11314 مليون برميل سنة 2000، وما

[1] مختار عصماني، مرجع سابق، ص95.

[2] التقرير الاحتياطي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص10.

يلاحظ أن الاحتياطي البترولي هو في ارتفاع مستمر إلى غاية 2013 ليصل إلى 12200 مليون برميل، وهذا راجع إلى الاستكشافات المتواصلة والجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية.

رابعا: الطاقة الإنتاجية:

ترتكز الطاقة الإنتاجية لبلد ما على حجم الجهود المبذولة من قبل الحكومة في مجال الاكتشافات لتوسيع الطاقة الانتاجية، لذا فقد فتحت الجزائر شراكات مع الدول الأجنبية لأسباب تكنولوجية ساعدتها في عملية الاستكشاف وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية إذ تحتل المرتبة الأولى في شمال افريقيا لإنتاج البترول.[1]

الجدول رقم (06): تطور الإنتاج المؤكد للبترول في الجزائر من سنة 1970 إلى غاية 2013

(الوحدة: ألف برميل يومي)

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1970	1029.1	1981	797.8	1992	756.5	2003	942.4
1971	785.4	1982	704.8	1993	747.3	2004	1311.4
1972	1062.3	1983	606.9	1994	752.5	2005	1352
1973	1027.3	1984	695.4	1995	752.5	2006	1368.8
1974	1008.6	1985	672.4	1996	805.7	2007	1371.6
1975	982.6	1986	673.9	1997	846.1	2008	1356
1976	1075.1	1987	648.2	1998	827.3	2009	1216
1977	1152.3	1988	656.6	1999	742.6	2010	1190
1978	1161.2	1989	727.3	2000	796	2011	1162
1979	1153.8	1990	789.9	2001	776.6	2012	1203
1980	1019.9	1991	803.0	2002	729.9	2013	1203

المصدر: كم إعداد الطالبة بناءا على:

- مسعود ميهوب، مرجع سابق، ص51.
- التقرير الاحتياطي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، 2014.

[1] بوجمعة فويدري قوشيح، مرجع سابق، ص45.

على العموم ما يلاحظ من خلال الجدول أعلاه في سنوات السبعينات استقر الإنتاج تقريبا فوق سقف ألف برميل يوميا، لكنه تراجع في فترة الثمانينات إذ بلغ أدنى إنتاج له نسبة 1987 بـ 648.2 ألف برميل يوميا، وهذا راجع إلى محدودية الإنتاج الذي حققته شركة سوناطراك.

مع مطلع الألفية الجديدة انتعش الإنتاج البترولي بصورة كبيرة إذ بلغ أقصى قيمة له سنة 2007 بـ 1371.6 ألف برميل فهو تقريبا ضعف معدلات الإنتاج في فترة التسعينات، وقد بلغ حجم الإنتاج لسنة 2013 بـ 1203 ألف برميل يومي، ترجع زيادة الإنتاج خلال هذه الفترة في الجزائر إلى زيادة عدد الآبار المكتشفة نتيجة زيادة الطلب العالمي عن هذه المادة الحيوية واستعمال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج من أجل زيادة الطلب المتزايد وخلال الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2013 تم اكتشاف عدة حقول من النفط الخام والغاز الطبيعي يمكن توصيدها في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): الاكتشافات البترولية في الجزائر خلال الفترة (2004 إلى غاية 2013)

(الوحدة: مليون برميل يومي)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
بترول	4	5	12	5	2	8	3	-	23	1
غاز	9	3	7	15	8	8	15	10	2	1

المصدر: تقرير الأمين العربي لمنظمة الأوبك لسنة 2009 و 2013.

* بيانات تقديرية.

ما يلاحظ من خلال الجدول تطور في الاستكشافات البترولية في الجزائر، هذا ما أدى لإرتفاع حصة الإنتاج البترولي في الجزائر خلال هذه السنوات.

خامسا: الطاقة التصديرية:

الجزائر هي عضوة في منظمة الاوبك ومن بين الشروط المفروضة عليهم هي التقيد بقوانين المنظمة الداخلية والتي من بينها الالتزام بحصص الإنتاج وتحديد الأسعار.

الجدول رقم (08): تطور صادرات الجزائر من سنة 2000 إلى 2013

(الوحدة ألف برميل يومي)

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات	السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1970	974.3	1981	521.8	1992	279.4	2003	741.0
1971	687.6	1982	228.9	1993	308.0	2004	983.2
1972	886.8	1983	260.4	1994	329.2	2005	970.3
1973	993.2	1984	181.6	1995	332.8	2006	974.2
1974	895.0	1985	272.0	1996	390.8	2007	1253.5
1975	877.5	1986	255.0	1997	373.1	2008	840.9
1976	944.4	1987	240.0	1998	549.4	2009	747.5
1977	1034.5	1988	280.0	1999	414.6	2010	708.5
1978	1002.8	1989	280.5	2000	461.1	2011	697.6
1979	960.4	1990	280.6	2001	441.5	2012	685.9
1980	715.5	1991	344.7	2002	566.2	2013	608.0

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

- مسعود ميهوب، مرجع سابق، ص ص54-55.
- التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، 2014.

ما يلاحظ من الجدول عموما أن فترة السبعينات تميزت بحجم صادرات كبير لكن في فترة الثمانينات والتسعينات تراجع حجمها، حيث كان في السبعينات يتجاوز 600 ألف برميل يومي، وانخفض بعد ذلك ليسجل أدنى مستوى لصادرات البترول سنة 1984 بـ 181.6 ألف برميل يومي، أما خلال فترة التسعينات فلم يتجاوز سقف الصادرات ألف برميل يومي ما عدا سنة 1998 الذي بلغ فيه مستوى الصادرات بـ 549.4 ألف برميل يومي وهذا لاتساع استغلال حقول البترول.

أما في بداية السنوات الأولى للألفية الجديدة تميزت بالعودة القوية لصادرات البترول، وقد كانت المعالم الأولى لهذه العودة بداية 1998 عندما لمس سقف حجم الصادرات في هذه السنة بـ 549.4 ألف برميل يومي، لكنها تراجعت في السنوات الثلاثة الموالية بـ 414.6 ألف برميل يومي 461.1 ألف برميل يومي و 441.5 ألف برميل يومي خلال سنوات 1999 و 2000 و 2001 على التوالي، لكنه ارتفع مجددا منذ بداية سنة 2002 ليصل في سنة 2005 إلى مستوى 970.3 ألف برميل يومي، ليصل حجم

الصادرات إلى أعظم قيمة له سنة 2007 بحجم 747.5 ألف برميل يومي، ثم تراجعت في السنوات الموالية ليقل حجم الصادرات فيها إلى 608 ألف برميل يومي عام 2013.

يمكن القول أن الجزائر تتمتع بحج صادرات كبير من البترول وبالتالي فلها مكانة بين منتجي ومصدري البترول في العالم.

المطلب الثاني: تطور العائدات البترولية في الجزائر وإدارتها

خلال السنوات الأخيرة، عرفت الجزائر نموا مضطردا في التدفقات المالية، مما طرح مشكلة تطور العوائد المالية والطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، على أساس أن السوق الداخلية في الوقت الراهن وفي المدى القريب، لا تستطيع استيعاب وتوظيف المدخرات النقدية المتراكمة في مشاريع اقتصادية ناجحة بالإضافة إلى محدودية الإمكانية (المقاولاتية) لإنجاز المشاريع وما تطلبه الاقتصاد الوطني من شفافية في استعمال عائدات المحروقات.[1]

الفرع الأول: تطور العائدات البترولية في الجزائر من (1970 إلى غاية 2013)

يرتبط تطور عائدات البترول في الجزائر بتطور أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا بدأت بالصدمة الأولى في سنة 1973 حيث شهدت نقلات نوعية بدأت مع حرب أكتوبر حيث وصل سعر برميل البترول لأول مرة إلي 12,5 دولار للبرميل، أما الصدمة النفطية الثانية حدثت في سنة 1979 إذ ارتفعت فيها مرة ثانية أسعار البترول لتصل إلى 36 دولار للبرميل في سنة 1980 ثم بعد ذلك تراجعت الأسعار حيث وصلت إلى 27 دولار للبرميل سنة 1985، أما الصدمة النفطية الثالثة بدأت سنة 1986 حيث وصل سعر البترول إلى 13 دولار للبرميل ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 20 دولار عام 1996 ثم انهارت ثانية في عام 1998 إلى 12.3 دولار[2]، لكنها في السنوات الأخيرة حققت قفزة نوعية لتصل إلى 28.5 دولار سنة 2000 ثم تليها ارتفاعات قياسية خلال هذه السنوات، وسبب هذه الزيادة في الأسعار هو الزيادة في الطلب العالمي على البترول لتلبية حاجات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوربية وللولايات المتحدة، إضافة إلى العمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها الجغرافية التي تزيد في طلبها على البترول، وهناك أيضا الأسواق الناشئة في الدول الآسيوية والصين وهي تحقق معدلات نمو متزايدة وبالتالي يزداد طلبها على البترول.[3]

---

[1] حمزة عبد الرزاق، سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار استراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص25.

[2] مصطفى بودارمة، مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباسن سطيف، الجزائر، 8/7 أفريل 2008، ص ص6-7.

[3] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص30-31.

خلال سنة 2009 و 2014 انخفضت أسعار البترول إلا أن هذه الأخيرة كان لها وقع كبير على الاقتصاد الوطني حيث شغلت بال الكثير من المستثمرين وصناع السياسة والمحللين الاقتصاديين وحتى الجمهور العام ويرجع هذا الانخفاض إلى أن مستويات العرض فاقت كميات الطلب خلال هذه السنة وقد نتجت عن هذه الزيادة في العرض نتيجة زيادة الإنتاج خارج منظمة الاوبك، مقابل استقرار إنتاج أوبك عند مستويات شبه ثابتة، حيث أن زيادة الانتاج من خارج الأوبك تمركزت في منطقة أمريكا الشمالية التي ارتفع انتاجها من البترول والوقود السائل (الصخري) من حوالي 10.9 مليون برميل يوميا بداية عام 2012 إلى 14.6 مليون برميل في شهر ديسمبر 2014.[1]

الجدول الموالي يوضح لنا تطورات العائدات النفطية في الجزائر من سنة 1970 إلى 2013.

الجدول رقم (09): تطور عائدات البترول في الجزائر (من سنة 1970 إلى غاية 2013)

(الوحدة: مليون دولار)

السنة	العوائد	السنة	العوائد	السنة	العوائد	السنة	العوائد
1970	1009	1981	14396	1992	12147	2003	24105
1971	807	1982	13170	1993	10864	2004	32324
1972	1304	1983	12170	1994	9946	2005	45631
1973	1887	1984	12803	1995	11178	2006	53221
1974	4687	1985	12861	1996	14066	2007	59480
1975	4700	1986	7433	1997	14657	2008	77293
1976	5259	1987	8641	1998	11090	2009	44415
1977	5944	1988	8429	1999	12522	2010	56121
1978	6326	1989	10222	2000	18508	2011	71661
1979	9551	1990	14707	2001	19132	2012	70583
1980	13871	1991	13313	2002	18820	2013	63327

المصدر: عبد الرؤوف عبادة، محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، رسالة ماجيستير، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص89.

- التقرير الاحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، 2014.

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هل أصبحت معادلة العرض والطلب عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة؟، فبراير 2015، ص7.

من خلال الجدول يتبين لنا أن عوائد البترول عرفت ارتفاعا في فترات وتراجعا في فترات أخرى ولكي نعاينها أنظر الشكل التالي:

الشكل رقم 01: تطور عائدات البترول في الجزائر (1970-2013)

الوحدة مليون دولار

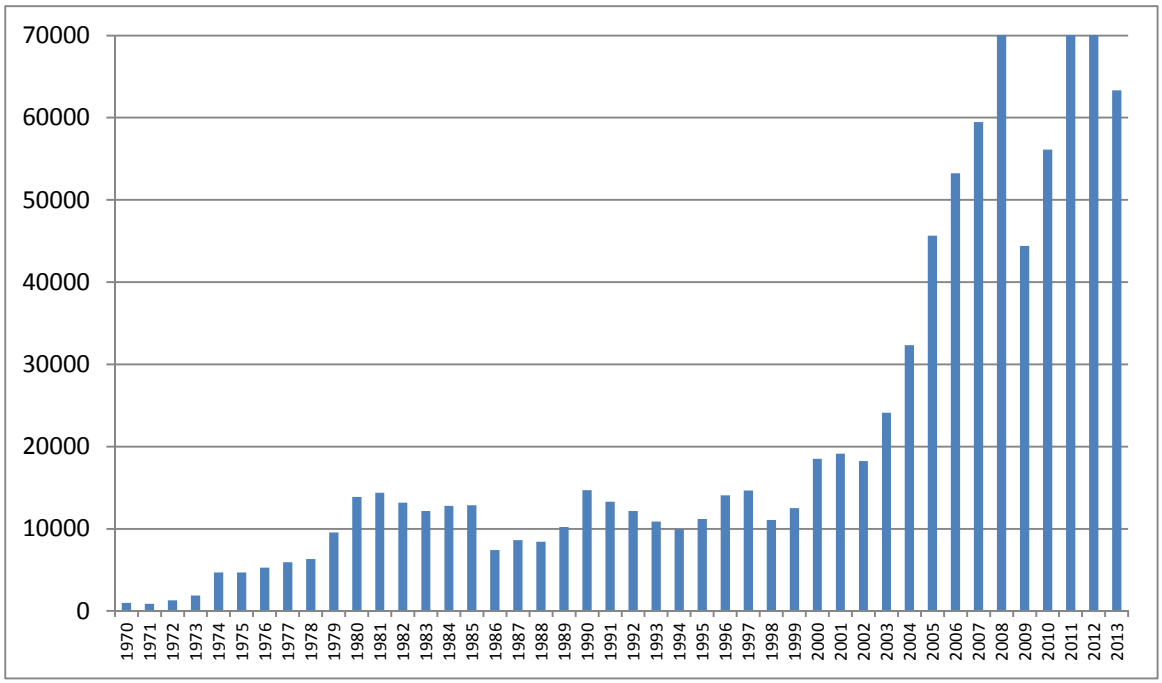

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول رقم 09

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (09) التطور الكبير في العائدات البترولية التي لم تكن تتعدى 1009 مليون دولار سنة 1970، لتتضاعف أربعة مرات حيث وصلت إلى 4687 مليون دولار سنة 1974، ثم تضاعف هذا المبلغ حتى وصل في سنة 1980 إلى 13871 مليون دولار، لكنه تراجع خلال سنوات 1986 إلى غاية 1988 وسنوات 1994 إلى غاية 1998 بسبب انخفاض أسعار البترول.

وكذا يلاحظ من خلال الشكل منذ بداية سنة 2000 إلى غاية 2008 شهدت هذه السنوات ارتفاعات قياسية ومستمرة لعائدات البترول حيث قدرت قيمتها سنة 2000 ب 18508 مليون دولار لترتفع سنة 2008 إلى 77293 مليون دولار لكن تراجعت سنة 2009 إلى 44415 مليون دولار ثم ارتفعت مرة أخرى إلى غاية 2012 حيث بلغت 70583 مليون دولار ثم تراجعت قليلا سنة 2013 إلى 63327 مليون دولار، وهو تطور لم يحققه أي نشاط اقتصادي في الجزائر هذا ما أدى إلى تحقيق فوائض مالية في موازين المدفوعات والموازنة العامة حيث عمدت الجزائر إلى استعمالها في تلبية حاجات الاقتصاد الوطني، سوف نتطرق لها لاحقا.

الفرع الثاني: إدارة العوائد البترولية في الجزائر

لقد عمدت الجزائر إلى استغلال الفوائض البترولية على عدة مستويات.

أولا: تطور القطاع البترولي

يتطلب القطاع البترولي ضخ رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج، الصيانة لإحلال البترول المستخرج والمحافظة على سلامة الآبار، صحيح أن جزء من هذه الموارد يتأتى من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن لشركات البترول الوطنية الدور الفعال والرئيسي في هذا المجال، ولقد استطاعت سوناطراك بالشراكة مع المؤسسات الأجنبية إنشاء مشروعين جديدين لنقل الغاز إلى أوربا بتوسيع الأنبوب العابر لتونس نحو إيطاليا، وإنشاء أنبوب "ميدغاز" بطاقة 8 مليار متر مكعب سنويا نحو إسبانيا على أمل مضاعفة طاقته مستقبلا، وإنجاز مصفاة لتكرير البترول بأدرار بطاقة 600 ألف طن من البترول سنويا، موجهة للاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار، بالإضافة مشروع إنجاز مصفاة بتيارت بطاقة إنتاجية تبلغ 1.5 مليون طن سنويا ومشاريع أخرى بالشراكة في البتروكيمياويات وتمييع الغاز الطبيعي.[1]

ثانيا: زيادة النفقات العامة

إن نمو الفوائض البترولية وتكوين احتياطي كبير من العملات الصعبة، شجع الجزائر على استخدام جانب هام من الأموال بغية تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية من خلال الزيادة في الانفاق العمومي بسبب احجام المستثمرين الخواص وعدم دخول الشركات مجالات واسعة من الاستثمار بالمستوى المرغوب فيه من جهة، ومن جهة ثانية تراكم الفوائض المالية ونمو الجباية البترولية أعاد من جديد أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة المباشر لإنجاز المشاريع الضخمة باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير البترول.[2]

ثالثا: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

كما تم استغلال جزء من فوائض البترول الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات، أو ما يطلق عليه في بعض البلدان بصناديق التثبيت او صناديق البترول، أحد الحلول الاقتصادية المبتكرة لتعقيدات السياسة المالية في الدول البترولية، وصيغة هامة للرقابة على العوائد البترولية وتنميتها، وتعد الجزائر إحدى الدول التي بادرت إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالتحديد إلى حسابات التخصيص الخاص، وذلك

[1] بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سابق، ص154.

[2] نفس المرجع السابق ، ص153.

بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 لضمان تمويل النفقات العامة في حال حدوث التقلبات في الإيرادات الجبائية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي* المعتمد في إعداد الموازنة العامة للدولة توجه لتمويل الصندوق.[1]سوف نتطرق له لاحقا.

المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر

يظل قطاع البترول في الجزائر يحتفظ بدور القائد بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني حيث بلغت الجباية البترولية خلال هذه السنوات الأخيرة أكثر من 60% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة، إذ يجب التنويه إلى أن هناك بعض التحديات والمشاكل التي تواجه البترول على المستوى العالمي تهدد قطاع المحروقات في الجزائر.

الفرع الأول: المشاكل التي تواجه البترول في الجزائر

يمكن عرض هذه المشاكل في النقاط التالية:[2]

أولا: محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع البترول بالضغط على الحكومات المنتجة، يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي والصناعي في مجال البترول باعتباره من القطاعات الحيوية لاقتصادها، حيث هناك تعاون بين جهاز الاستخدامات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول البترول، وهي تقدم دعما لشركاتها البترولية.

ثانيا: إن البترول يسعر بالدولار الأمريكي ذو القيمة المتقلبة ارتفاعا وانخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات البترولية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعير البترول يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.

ثالثا: إن صناعة البترول يتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، يضاف إلى ذلك تناقص الاحتياطي البترولي باستمرار بسبب الاستعمال.

---

* السعر المرجعي المعتمد من قبل الحكومية الجزائرية في تقديرات إيرادات الجباية البترولية هو 19 دولار من سنة 2000 إلى غاية 2007، فيما بعد أصبح 37 دولار (2008 إلى غاية 2013)

[1] صباح براجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعداد هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص75.

[2] مصطفى بودرامة، مرجع سابق، ص ص 14-15.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر

تواجه الجزائر في إنتاج البترول تحديات مختلفة يمكن أن نذكر أهمها في الآتي[1]:

أولا: مادة البترول مادة ناضبة، وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

ثانيا: لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أثقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثيلة والبديلة من حيث القيمة الحرارية، وتلعب الغازات الطبيعية والمصاحبة دورا كبيرا –كمادة أولية– في عدة قطاعات إنتاجية مثل قطاع الأسمدة وقطاع الصناعة النسيجية وشركات الحديد والصلب وصناعة البتروكيماويات بالإضافة إلى أهمية الغازات الطبيعية والمصاحبة كوقود لإحلال المنتجات البترولية "البوتاجاز– الكيروسين– السولار– المازوت" في محطات توليد الكهرباء الحرارية والغازية وفي القطاع المنزلي التجاري وبالتالي على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة.

ثالثا: ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوربي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول – فحم) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، وكذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، إن الداعين إلى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة حرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة، وإنما هو كلفة خارجية ليتحملها المجتمع نتيجة لحرق الوقود والكربون، وقد تم تجاهل هذه التكلفة حتى الآن عند تقرير سعر البترول وغيره من الوقود الكربوني لأن كل منتج ومستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي، ومن آثارها أن فرض ضريبة على سلعة ما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها وهذا الارتفاع في الثمن يؤدي إلى انكماش الكمية المطلوبة من السلعة وكذلك من السلع الأخرى المكملة لهذه السلعة، وكذلك من الطبيعي أن ارتفاع ثمن سلعة ما بسبب فرض الضرائب عليها تدفع المستهلكين إلى تخفيض طلبهم من هذه السلعة أو إيجاد بدائل ، أو اتباع الأسلوبين معا، وتكون المحصلة النهائية انخفاض الطلب على السلعة وكذلك بالنسبة للبترول.

رابعا: لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، وأضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق.

وفي الأخير يمكن القول في أنه ضل المشاكل والتحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر لابد من إيجاد حلول لمواجهتها، وهذا باستغلال العوائد البترولية استغلال أمثل للتوجه بالاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد صناعي.

[1] مصطفى بودرامة، مرجع سابق، ص ص14–16.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن البترول في الجزائر يتميز بميزتين رئيسيتين هما، الأولى التقلب الحاد في أسعاره وإيراداته والثانية أنه مورد ناضب، لذا على الحكومة الجزائرية تبني سياسة اقتصادية تهدف إلى التخفيف من حدة تقلبات الأسعار عن الأسواق العالمية للمحافظة على استقرار الإيرادات والنفقات العامة للدولة وفي نفس الوقت يجب أن تهدف هذه السياسة للمحافظة على البترول للأجيال القادمة، خاصة في ظل المشاكل والتحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر.

خلال السنوات الأخيرة من سنة 2000 إلى غاية 2013 حققت الجزائر عائدات بترولية كبيرة مقارنة بسنوات الثمانينات والتسعينات، فلقد استغلتها الجزائر في عدة توظيفات من خلال تسديها المسبق للمديونية الخارجية وكذا زيادة الإنفاق العام، فضلا عن إنشاءها لصندوق ضبط الإيرادات.

الفصل الثالث:

مدى فعالية صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر (2000 إلى غاية 2013)

تمهيد:

نظرا للارتفاع المستمر لأسعار البترول في بداية القرن الواحد والعشرين والذي انجر عنه تحقيق فوائض مالية معتبرة شملت الموازنة العامة وميزان المدفوعات في الجزائر، إذ كان لزاما على الدولة إيجاد طريقة لاحتواء هذه الفوائض واستغلالها استغلال أمثل من اجل الاستفادة من هذه الثروة النامية، لذى استلهمت الجزائر فكرت في إنشاء صندوق يعمل على امتصاص هذا الفائض سمي بـ "صندوق ضبط الإيرادات"

لقد استهدفت الحكومة الجزائرية عند إنشاءها لصندوق ضبط الإيرادات احتواء الموازنة العامة من تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا بتحقيق التوازن والاستقرار فيها في من خلال امتصاص الفائض أوسد العجز الناتج عن صدمة إيجابية أو سلبية.

المبحث الأول: واقع صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

ويتضمن تعريف صندوق ضبط الإيرادات ودوافع إنشاءه، ومن ثم أهمية صندوق ضبط الإيرادات وعلاقته بالموازنة العامة، وأخيرا تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات ودوره في سد الدين العمومي.

المبحث الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر (2000 إلى غاية 2013)

يتضمن دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر في حالة حدوث فائض أو عجز للفترة (2000 إلى غاية 2013)، وأخيرا انعكاسات أداء صندوق ضبط الإيرادات على الموازنة العامة.

المبحث الثالث: تقييم تجربة الجزائر مقارنة بتجربة النرويج

ويتم التطرق فيه إلى الإطار النظري لصندوق المعاشات الحكومي العالمي، ثم مقارنة صندوق ضبط الإيرادات بصندوق المعاشات الحكومي للنرويج، وأخيرا صندوق ضبط الإيرادات بين عوائق وعوامل ترقية أدائه.

المبحث الأول: واقع صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول البترولية التي تعتمد على مداخيل البترول كدخل يستغل في تلبية حاجات الاقتصاد الوطني، لذا من الضروري التحكم في هذه المداخيل بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ومجابهة الصدمات التي يتعرض لها.

المطلب الأول: تعريف صندوق ضبط الإيرادات ودوافع إنشائه

أدركت الحكومة الجزائرية أن عائدات البترول تحتل مكانة رئيسة ضمن عائدات الموازنة العامة لذا عملت الجزائر على إنشاء صندوق ضبط الإيرادات يعمل على حمايتها من تقلبات إيرادات البترول.

الفرع الأول: تعريف صندوق ضبط الإيرادات

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات "FRR" إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية الجزائرية وقد تأسس بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 28 جوان 2000 ينص على مايلي:[1]

" يفتح في كتابات الخزينة العمومية حساب تخصيص رقم مئة وثلاثة – ثلاث مئة واثنين بعنوان صندوق ضبط الموارد، ويقيد في هذا الحساب".

أولا: في باب الإيرادات

1- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

2- كل الإيرادات المتعلقة بسير الصندوق.

ثانيا: في باب النفقات

1- ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي.

2- تخفيض الدين العمومي.

- إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب.
- تحدد كيفيات تطبق أحكام المادة عن طريق التنظيم."

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، مرجع سابق، ص7.

صـدرت عدة مراسيـم وتعليمـات حددت مكونـات الصندوق وطـرق تسييره منـذ إنشاءه تمثلت فيما يلي:[1]

– مرسوم تنفيذي رقم 67/02 الصادر بتاريخ 06– 06– 2002 والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم مئة وثلاثة– ثلث مئة وواحد " صندوق ضبط الموارد"

– قرار رقم 122 الصادر بتاريخ 16– 06– 2002 للسيد وزير المالية والذي يحدد الإيرادات والنفقات المحسومة من حساب التخصيص الخاص رقم مئة وثلاثة– ثلاث مئة واثنين "صندوق ضبط الموارد"

– تعليمة رقم 15 الصادرة بتاريخ 18– جوان– 2002 من طرف المدير العام للمحاسبة والذي يحدد شروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 02– 67 والذي يحدد كيفية سير الصندوق.

– وقد تم تعديل المادة 10 من قانون المالية التكميلي رقم 2000– 2 وهذا لتعديل بعض القواعد والأسس التي أنشأ الصندوق لأجلها بما يوافق الظروف الاقتصادية والمالية خلال هذه الفترة إذ نصت المادة 66 من القانون رقم 23–22 المؤرخ في 28 –ديسمبر–2003 ،يتضمن قانون المالية لسنة 2004 على مايلي:[2]

" تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000– 02 المؤرخ في ربيع الأول عام 1421هـ الموافق ل 27 جوان سنة 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 وتحرر كما يأتي:

المادة 10 بفتح كتابات الخزينة حساب تخصيص مئة وثلاثة– ثلاث مئة واثنين وعنوانه "صندوق ضبط الإيرادات"

ويقيد في هذا الحساب:

أولا: في باب الإيرادات

1–فائض القيمة الناتج على مستوى إيرادات جباية بترولية يفوق قانون المالية.

2–تسبيقات بنك الجزائر موجهة للتسيير النشط لسد المديونية الخارجية.

3–أية إيرادات أخرى مرتبطة بسير الصندوق.

[1] نبيل بوفليح ، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد الأول، ص242.

[2] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 33، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2004 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003، ص ص28 – 29

ثانيا: في باب النفقات

1- تعويض ناقص القيمة الناتج على مستوى إيرادات الجباية البترولية يقل عن قانون المالية.

2- الحد من المديونية الخارجية.

- وزير المالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب
- تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم."

وقد تعديل ثاني في سنة 2006 حيث نصت المادة 25 على مايلي:[1]

" تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق ل 27 جوان سنة 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 كما يلي:

المادة 10: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 وعنوانه "صندوق ضبط الإيرادات"

يقيد في هذا الحساب:

أولا: في باب الإيرادات:

1-فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية.

2-تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة.

3-كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ثانيا: في باب النفقات

1-تمويل عجز الخزينة دون ان يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار.

2-تخفيض المديونية العمومية.

- إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب.
- تحدد كيفية تطبيق احكام هذه المادة عن طريق التنظيم."

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الصادرة بتاريخ 19 جوان 2006، ص 8.

أ- نوع الصندوق

هو حساب من حسابات الخزينة العامة في الجزائر وهو ينتمي إلى حسابات تخصيص خاص رقم مئة وثلاثة- ثلاث مئة واثنين إذن فهو مستقل عن الموازنة العامة في الجزائر وبالتالي فهولا يخضع للرقابة من طرف السلطة التشريعية.

ب- تسيير الصندوق

الوزير المالي هو الآمر بالصرف لهذا الحساب إذن الهيئة المكلفة به هي وزارة المالية.

ج- مصادر تمويل الصندوق

هو فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن الفرق بين قيمة الجباية البترولية الفعلية والجباية البترولية المقدرة وفق قانون المالية السنوي، وكذلك كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، وتم إضافة مصدر تمويلي آخر بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2004 وهو تسبيقات بنك الجزائر.

د- مجال عمل الصندوق:

يتضح كذلك لنا من نص المادة 10 أن صندوق ضبط الإيرادات يتحدد عمله داخل الاقتصاد الجزائري من خلال امتصاص الفائض لإيرادات الجباية البترولية وكذا سد العجز بالموازنة العامة عند انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية عن السعر المرجعي الذي حدده قانون المالية وكدا سد العجز بالخزينة العامة ، كما يمتد عمله إلى الخارج من خلال سد الدين العمومي الخارجي.

هـ- أهداف الصندوق:

تتمثل أهدافه فيما يلي:

- في الأول كان هدفه الرئيسي هو سد العجز بالموازنة العامة في الجزائر عند انخفاض إيرادات الجباية البترولية إلى أقل من تقديرات قانون المالية، فيما بعد جاء تعديل آخر لسنة 2006 ليصبح الهدف الرئيسي له هو سد العجز بالخزينة العامة*، دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار، ومن هنا يتضح لنا الاختلاف، إذ أنه في الأول كان يشتمل تمويل العجز الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية، وفيما بعد أصبح يقوم بسد العجز بالخزينة العامة لأي سبب وبالتالي سد العجز بالموازنة العامة.

كما أن تحديد رصيد الصندوق بأن لا يقل عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الإيرادات أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد.[1]

الفرع الثاني: دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات

تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات تبعا للظروف الاقتصادية السائدة خلال تلك الفترة سواء ظروف اقتصادية داخل الاقتصاد الجزائري أو خارجه، وبالتالي تم تقسيم دوافع إنشاء الصندوق إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية.

أولا: الدوافع الداخلية:

هذه الدوافع تتعلق بالاقتصاد الجزائري، كما هو معروف فإن الجزائر تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 97% وفي نفس الوقت تعتمد على عمليات الاستيراد بنسبة كبيرة لتلبية حاجات المجتمع المتزايدة، وهذا كله يعبر عن هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يخضع بنسبة كبيرة إلى التغيرات الحاصلة في أسعار البترول التي تعرف مستويات متقلبة حسب التغيرات الاقتصادية، إن تحديد واستنتاج هذه الدوافع يتطلب منا دراسة الهيكل الاقتصادي الجزائري مع العلم أن التي محل الدراسة تمتد ما بين 1996 إلى 2000 باعتبارها الفترة التي سبقت إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

[*] مفهوم رصيد الخزينة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الموازنة العامة للدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية.

[1] عبد القادر العاطف وآخرون، مداخلة بعنوان فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل 2008، ص07.

جدول رقم (10):مؤشرات تبين مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات خلال المدة (1996 إلى غاية 2000).

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000
نسبة المحروقات من PIB	28.6	29.6	23	27.8	39.4
نسبة الجباية البترولية من إيرادات الموازنة العامة	60.11	63.94	54.98	61.89	76.8
نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات	95.7	95.4	96.3	96.6	97.3

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

- Ministère Des Finance, Rapport de Présentation de projet. De loi de Finances 2004, P P: 8-12
- بيانات الجدول رقم 02

1- تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي: ما يلاحظ من الجدول رقم 10 أن قطاع المحروقات بشكل نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسطة نسبته خلال السنوات (1996 إلى غاية 2000) بـ 29.68%من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغ أقصى نسبة له سنة 2000 بـ 39.4%، ومنه تتضح لنا أهمية هذا القطاع من الاقتصاد الوطني، حيث أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بمعدل نمو هذا القطاع.

2- تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة: سبق وان تطرقنا لها أن الجباية البترولية تمثل المورد الرئيسي للموازنة العامة في الجزائر.

وباعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة وبذلك يمكن القول أن أداء القطاع النفطي يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

3- تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات

يمثل قطاع المحروقات المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر حيث قدرت نسبته خلال الفترة محل الدراسة سنة 1996 ب95.7%ليصل سنة 2000إلى 97.%من إجمالي الصادرات وهي نسبة كبيرة جدا، وبما أن الميزان التجاري هو أحد مكونات ميزان المدفوعات الرئيسية فإننا نستطيع القول أن قطاع المحروقات يؤثر على توازن ميزان المدفوعات.

ومن خلال ما تقدم تبين لنا أن الاقتصاد الجزائري متعلق بقطاع المحروقات بالدرجة الأولى، فإن أي تراجع حاد في أسعار البترول على المستوى الدولي يؤدي إلى الإضرار بالوضع الاقتصادي الوطني، حتى أنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث أزمة وخير دليل على هذا أزمة الثمانينيات والتسعينيات وآخر أزمة هي أزمة 2014 وهذا راجع لتدني أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث أن هذه الأخيرة أثرت وبشكل كبير على الاقتصاد الوطني، ومن هذا المنطلق فإن الدوافع الداخلية التي أدت إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات هو لاستحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة وبالتالي الحفاظ على توازن الموازنة العامة (سوف نتطرق لها لاحقا)، من خلال امتصاص الصدمات التي من المحتمل أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

ثانيا: الدوافع الخارجية :

ويمكن تلخيصها في دافعين هما:

1- تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية: تتميز أسعار البترول بعدم استقرارها نظرا لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول البترولية ومن بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.[1]

ويتوضح لنا هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بأسعار البترول خلال الفترة ما بين (1996 إلى 2000)

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
سعر البرميل من البترول(دولار أمريكي)	21.7	19.5	12.9	18	28.5
رصيد الميزان التجاري(مليار دولار أمريكي)	2.13	5.69	1.51	3.36	12.31
رصيد الموازنة العامة(مليار دينار جزائري)	100.1	81.5	-101.2	-11.2	400

المصدر: نبيل بوفليح، مداخلة بعنوان حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، "صندوق ضبط الموارد نموذج"، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، الجزائر، 27-28 فيفري 2013، ص 05.

[1] عبد القادر العاطف وآخرون، مرجع سابق، ص3.

أول ما يلاحظ من الجدول رقم 11 تقلبات حادة في أسعار البترول، إذ أن سعره في سنة 1996 هو 27.7 دولار للبرميل لينخفض سنة 1997 إلى 19.5 دولار ثم ينخفض وبدرجة كبيرة سنة 1998 إلى12.9 دولار، ويبدأ يرتفع تدريجيا فخلال سنة 1999 سجل سعر قدره 18 دولار ليصل سنة 2000 إلى 28.8 دولار وبالتالي فإن هذه التقلبات الحادة في الأسعار أدت إلى حدوث صدمتين هما:

- **الصدمة الأولى سلبية:** سجلت سنة 1998 إذ انه انخفض فيها رصيد الميزان التجاري إلى 1.51 مليار دولار بعدما كان في سنة 1997 يقدر بـ 5.69 مليار دولار، وأيضا الموازنة العامة سجلت عجزا قدره 101.2 مليار دينار جزائري بعدما كان سجل فائضا في عام 1997 بـ 81.5 مليار دينار وهذا يعود إلى انخفاض سعر البترول إلى 12.9 دولار بعدما كان 19.5 في سنة 1997.
- **الصدمة الثانية إيجابية:** خلال سنة 2000 سجل الميزان التجاري رصيد قدره 12.31 مليار دولار وهو رصيد مرتفع عما كان عليه خلال سنة 1999 إذ كان قدره 1.51 مليار دولار، كما أن رصيد الموازنة العامة سجل فائض بـ 400 مليار دينار سنة 2000 بعدما كان سجل عجزا قدره 11.2 مليار دينار خلال سنة 1999.

وفي ظل هذه الأسعار المتقلبة والتي لا يمكن التنبؤ بها، أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق ضبط الإيرادات لاستعماله كأداة لامتصاص الفوائض المالية عند ارتفاع أسعار البترول والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة حالات العجز والصدمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني والناتجة عن انهيار أسعار البترول.

2- رواج فكرة إنشاء صناديق البترول بين معظم الدول النفطية:

لقد راجت فكرة إنشاء صناديق البترول بين الدول البترولية، إذ تعتبر تجربة الجزائر تجربة حديثة، إذ قورنت بتجارب بعض الدول لإنشائها لصندوق ضبط الإيرادات، هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): فترات إنشاء صناديق النفط لبعض الدول النفطية

البلد	الصندوق	سنة إنشاء الصندوق
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	1953
الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي–	جهاز أبو ظبي للاستثمار	1976
مملكة بروناي	وكالة بروناي للاستثمار	1983
النرويج	صندوق المعاشات الحكومي العالمي	1990
أذربيجان	صندوق النفط الحكومي	1999
الجزائر	صندوق ضبط الإيرادات	2000
روسيا	صندوق الاستقرار لروسيا الفيدرالية	2000
إيران	صندوق الاستقرار النفطي	2000
كزاخستان	صندوق النفط الوطني	2000

المصدر: معهد صناديق الثروة السيادية على الموقع الإلكتروني.

http://www.swfinstitute.org

يبين الجدول رقم 12 أن الجزائر لم تكن سباقة في إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بل سبقتها بعض الدول في فترة الخمسينات والسبعينات من القرن العشرين، وبالتالي فإن إنشاء **"FRR"** هو نتيجة انتشار رواج فكرة إنشاء الصناديق من الدول البترولية.

المطلب الثاني: أهمية صندوق ضبط الإيرادات وعلاقته بالموازنة العامة في الجزائر.

لصندوق ضبط الإيرادات أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني وهذا من خلال حمايته من مختلف الصدمات المتأتية من تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، لذا سنحاول في هذا المطلب إبراز أهمية صندوق ضبط الإيرادات وعلاقته بالموازنة العامة.

الفرع الأول: أهمية صندوق ضبط الإيرادات

لصندوق ضبط الإيرادات أهمية بالغة فهو ألية حديثة النشأة، أسسته الجزائر لحماية الاقتصاد الوطني من مختلف الصدمات .

يمكن إبراز أهمية صندوق ضبط الإيرادات في النقاط التالية:[1]

[1] شهرزاد زغيب وآخرون، الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، أوت 2008، الجزائر، ص09.

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مجال يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- تغطية العجز في الموازنة العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن.
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء إرادات البترول المتقلبة وهنا يسمى صندوق ادخار.

الفرع الثاني: علاقة صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة في الجزائر

تتبعنا سابقا التطور التاريخي للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من 1994 إلى غاية 2013 (الفصل الأول)، إذ أنها غير مستقرة وهي عرضة للصدمات الخارجية نتيجة لاعتمادها على إيرادات الجباية البترولية كمورد رئيسي في تمويلها، وهذا نظرا لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وانعكاساتها عليها، مثلا نجد عند ارتفاع أسعار البترول تحقق الموازنة العامة فائض كبير خلال هذه السنة وبالمقابل يمكن أن يتحول هذا الفائض إلى عجز كبير جدا في العام المقبل، وبالتالي السؤال يطرح نفسه كيف يمكن للحكومة الجزائرية أن تحافظ على توازن واستقرار الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار البترول؟

سابقا تطرقنا إلى أنه تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات من قبل الحكومة الجزائرية يعمل على امتصاص فائض قيمة الجباية البترولية عندما يفوق سعر البترول في الأسواق العالمية السعر المرجعي الذي حدده قانون المالية، كما يقوم بسد العجز حينما ينخفض سعر البترول الفعلي عن السعر المرجعي.

وخلاصة القول هي أن صندوق ضبط الإيرادات هو وسيلة حماية للموازنة العامة في الجزائر من تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وهدا بجعلها في حالة توازن واستقرار عند حدوث صدمة إيجابية أو وسلبية. ولتوضيح العلاقة أكثر يمكن إبرازها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): علاقة صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة في الجزائر.

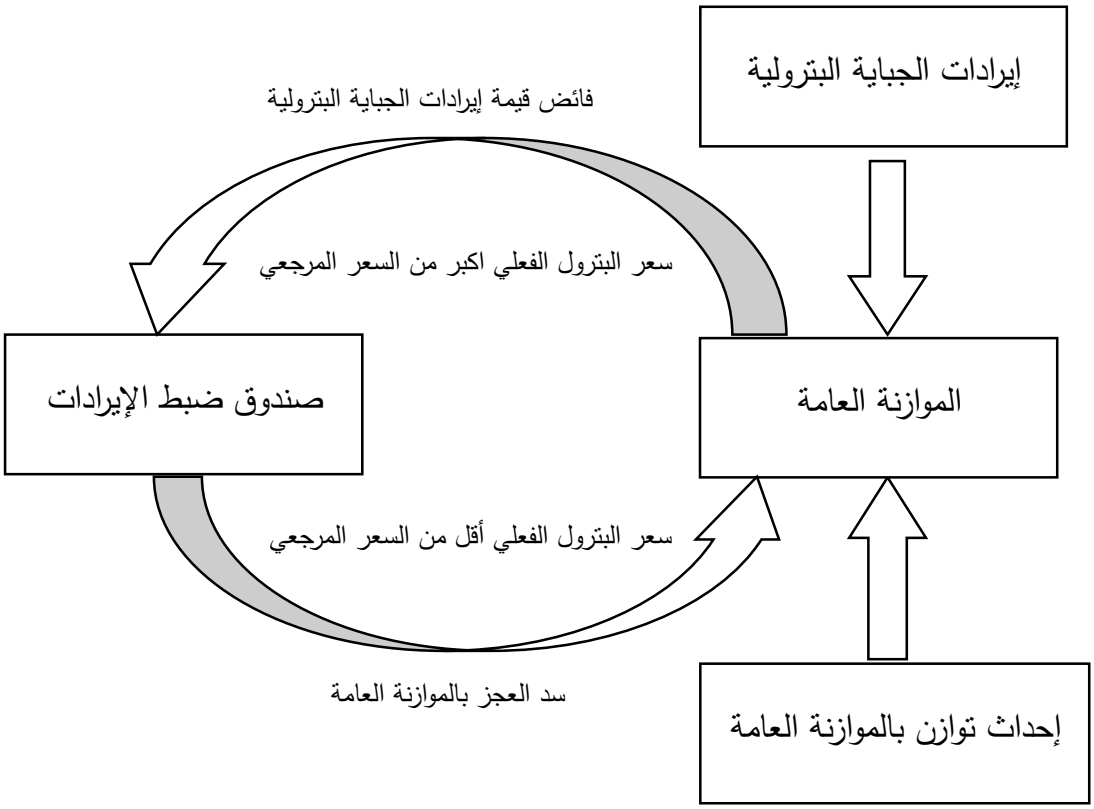

المصدر: من إعداد الطالبة.

المطلب الثالث: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات ودوره في سد الدين العمومي الجزائري.

شهد صندوق ضبط الإيرادات عدة تطورات منذ إنشاءه إلى غاية 2013 وهذا نظرا للظروف الاقتصادية السائد خلال هذه الفترة، وكذا التعديلات التي طرأت على هذا الصندوق، سوف نتناول في هذا المطلب تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات ودوره في سد الدين العمومي الخارجي والداخلي.

الفرع الأول: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر.

سوف نتناول تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (13): تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000 إلى غاية 2013)

(الوحدة مليار دينار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	* 2013
1- **الموارد**														
- رصيد السنة السابقة.	-	232.14	171.53	27.53	320.89	721.69	1842.69	2931.05	3215.53	4280.07	4316.47	4842.84	5381.70	5633.43
- فائض قيمة الجباية البترولية.	453.24	123.86	26.50	448.91	623.50	1368.84	1798.00	1738.84	2288.2	400.68	1318.31	2300.32	2535.3	2062.2
- تسبيقات بنك الجزائر.	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموارد	453.24	356.00	198.03	476.89	944.39	2090.53	3640.69	4669.89	5503.69	4680.75	5634.78	7143.16	7916.69	7669.43
2- **الاستخدامات**														
- سد الدين العمومي	221.10	184.47	170.06	156.00	165.56	247.84	618.11	314.46	465.44	-	-	-	-	-
- التسديد المسبق للمديونية الخارجية	-	-	-		57.14	-	-	-	-	-	-	-	-	-
- تمويل عجز الخزينة العمومية	-	-	-		-	-	91.53	351.95	758.18	364.28	791.94	1761.46	2283.26	2132.5
- سداد تسبيقات بنك الجزائر	-	-	-		-	-	-	607.96	-	-	-	-	-	-
مجموع الاستخدامات	221.10	184.47	170.06	156.00	222.70	247.84	709.64	1454.36	1223.62	346.28	791.94	1761.46	2283.26	2132.5
رصيد الصندوق في نهاية السنة	232.14	171.53	27.97	320.89	721.69	2931.04	2931.04	3215.53	4280.47	4316.47	4842.84	5381.70	5633.43	5536.93

Source : Ministre Des Finance, Rapport de présentation de projet de loi finances pour 2014, P34.

(*): Ministre Des Finance, Direction General de la prévision et des politique rapport pour 2013, P5.

الفترة الأولى: "من سنة 2000 إلى غاية2006"

خلال هذه الفترة تحددت أهداف الصندوق بالحد من المديونية العمومية وكذا سد العجز بالموازنة العامة الناتجة عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، ما يلاحظ من الجدول رقم 13 أن FRR اقتصر دوره في سد الدين حيث قدر المبلغ الإجمالي لسداده خلال هذه الفترة بـ 1202.17 مليار دينار، دون استخدام موارده في سد العجز الموازي للدولة بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية. كما أن رصيد الصندوق في نهاية كل سنة خلال هذه الفترة هو في تراكم مستمر ما عدا سنة 2001 و 2002 إذ قدر فيها بـ 171.53 مليار دينار و 27.978 مليار دينار على التوالي بعدما كان رصيده يقدر بـ 232.14 مليار دينار سنة 2000، وهذا لتراجع فائض قيمة الجباية البترولية المحولة إلى الصندوق خلال هاتين السنتين.

الفترة الثانية: " من سنة 2006 إلى غاية 2013"

ما يميز هذه الفترة هو إضافة تعديل على صندوق ضبط الإيرادات وهو تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار، شرعت الحكومة الجزائرية في سد العجز بالخزينة العامة خلال هذه السنوات (2006 إلى غاية 2013) وهذا لتطبيقها البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج التنمية الخماسي، كما تم استغلال موارد الصندوق في سد الدين العمومي (2006 إلى غاية 2008).

أما فيما يخص جانب موارد الصندوق فإن فائض قيمة الجباية البترولية هو الوحيد الذي عمل على تمويله.

<u>الفرع الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض حجم الدين العمومي</u>

عانت الجزائر كغيرها من البلدان النامية من ارتفاع في حجم ديونها الداخلية والخارجية إذ أن اللجوء إليها هو ناتج عموما عن وجود عجز بالموازنة العامة، حيث أنه كلما ارتفع عجزها فان المديونية ترتفع تلقائيا، سوف نتناولها من حيث مدى مساهمة صندوق ضبط الإرادات في تخفيضها (الدين العام الخارجي والداخلي).

أولا: دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض حجم المديونية الخارجية

لقد عانت الجزائر من أزمة الديون الخارجية نتيجة التغيرات التي حدثت في أسعار البترول واعتمادها المباشر والكبير على الفوائض البترولية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ما جعلها تتحمل خسائر ضخمة وقد أدت الصدمة البترولية سنة 1986 إلى انهيار أسعار البترول إلى 13 دولار بعد أن كانت 27 دولار للبرميل سنة 1985، إذ أن انخفاض دولار واحد في سعر البرميل يعني خسارة الجزائر مبلغ

5000 مليون دولار، آن ذاك قفزت ديون الجزائر الخارجية من 17 مليار دولار سنة 1985 إلى 21 مليار دولار سنة 1986.[1]

وسنوضح تراجع المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1994 إلى 2013) أي قبل إنشاء صندوق ضبط الإيرادات وبعد إنشائه.

الجدول رقم (14): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1994 إلى 2013)

السنة	الديون الخارجية (الوحدة مليار دولار)	السنة	الديون الخارجية (الوحدة مليار دولار)
1994	29.486	2004	21.821
1995	31.573	2005	17.191
1996	33.651	2006	5.612
1997	31.222	2007	5.506
1998	30.473	2008	5.586
1999	28.315	2009	5.687
2000	25.261	2010	5.536
2001	22.5	2011	4.410
2002	22.6	2012	3.694
2003	23.2	2013	3.396

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على:

- عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والأسلاك الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2005-2006، ص229.
- La Banque d'Algérie, les rapports annuel pour 2000, 2005, 2009, 2013.

ما يلاحظ من الجدول رقم 14 تراجع المديونية الخارجية في الجزائر مقارنة بفترة التسعينيات اذ أنها بلغت أعلى قيمة لها سنة 1996 بـ 33.561 مليار دولار لتنخفض إلى 22.5 مليار دولار سنة 2001 لتصل إلى 21.81 مليار دولار سنة 3.396 مليار دولار سنة 2013، وهذا الانخفاض راجع إلى:

[1] بريزة عبد السلام، دور الصناديق السيادية في إدارة الفوائض البترولية دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد وصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، أطروحة دكتورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، ، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2012- 2013، ص 204.

1- تحويل جزء من المديونية إلى استثمارات وهي من بين الحلول المقترحة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية بتحويل الدين إلى استثمارات، ويعتبر الاقتصادي " ألان ملتزر" أول من تقدم بهذا الاقتراح والذي ينص على أن معظم الدول المدينة تملك حكوماتها من خلال القطاع العام العديد من الطاقة الإنتاجية، وبما أن معظم ديون هذه البلدان مضمونة من قبل الحكومات، فإن هذه البلدان تستطيع تسديد جزء من ديونها الخارجية بالسماح للدائنين بالمشاركة في ملكية المشروعات الحكومية وإدارتها على أسس اقتصادية تجارية، ما يؤدي إلى تقليل العجز الداخلي وتخفيف عبئ الدين، وفي هذا الإطار تم تحويل حوالي 40% من ديون الجزائر لفرنسا إلى استثمارات، بالإضافة إلى تحويل بعض الديون لكل من إسبانيا وإيطاليا أيضا إلى استثمارات مشتركة.[1]

2- التسديد المسبق للمديونية الخارجية وهذا انطلاقا من كون المديونية مثلت في التسعينيات عبئا كبيرا على الاقتصاد الجزائري، فلقد كادت أن تمتص خدمات المديونية مجمل عوائد الصادرات، لقد قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها، إذ كان مخزون المديونية الخارجية في نهاية 2003 في حدود 23.2 مليار دولار منها 12.2 مليار دولار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن.[2]

3- كذلك هذا الانخفاض راجع إلى توقف الحكومة الجزائرية عن الاقتراض الخارجي بالنظر إلى الفوائض المالية التي حققتها منذ سنة 2000.[3]

4- مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض حجم المديونية الخارجية إذ وصل إجمالي الاقتطاعات من الصندوق الموجهة لسداد الدين العمومي إلى غاية سنة 2008 بـ 2600.18 مليار دينار جزائري متضمنة التسديد المسبق للمديونية الخارجية57.14 مليار دينار جزائري (أنظر الجدول رقم 07 تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات)

ثانيا: دور صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض المديونية الداخلية

إن تسديد الدين العمومي الداخلي يعتبر أيضا من أهداف الصندوق التي حددت له، وسنوضح كيف ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تخفيضه خلال الفترة الزمنية (2000 إلى 2013) من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور الدين العمومي الداخلي في الجزائر.

---

[1] بربرة عبد السلام، مرجع سابق، ص 205.

[2] عبد المجيد قدي، مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص ام تحديات، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل2008، ص5.

[3] نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2010، ص88.

الجدول الموالي الذي يوضح تطور الدين العمومي الداخلي في الجزائر.

الجدول رقم (15):تطور الدين العمومي الداخلي في الجزائر خلال الفترة (2000 إلى غاية 2013)

السنة	الديون الداخلية (الوحدة مليار دينار جزائري)	السنة	الديون الداخلية (الوحدة مليار دينار جزائري)
2000	1022.9	2007	1044.1
2001	999.4	2008	734.0
2002	980.5	2009	808.8
2003	982.2	2010	1099.2
2004	1000.0	2011	1214.6
2005	1094.3	2012	1312.1
2006	1779.7	2013	1171.7

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:

- نبيل بوفليح، مداخلة بعنوان حوكمة حسابات الخزينة العمومية في الجزائر "صندوق ضبط الموارد نموذجا"، الملتقى الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، الجزائر، 28/27 فيفري 2013، ص ص 11 – 12
- Ministre Des Finance, opcit, 2011, P1, 2013, P3.

ما يلاحظ من الجدول رقم 15 يمكن تقسيم الفترة محل الدراسة إلى أربعة مراحل:

المرحلة الأولى (من سنة 2000 إلى غاية 2013): حيث انخفض فيها الدين العمومي الداخلي من 1022.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 999.4 مليار دينار سنة 2001 ليستمر في الانخفاض من إلى غاية 2003 ليصل إلى 982.2 مليار دينار وهذا ما يتوافق مع أهداف الصندوق بتخفيض الدين الداخلي.

المرحلة الثانية (من سنة 2003 إلى غاية 2006): في هذه الفترة ارتفع فيها الدين العمومي الداخلي من مبلغ 982.2 مليار دينار سنة 2003 إلى 1000 مليار سنة 2004، ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2006 بـ 1779.7 مليار دينار، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بلجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة بدلا من الاعتماد على موارد الصندوق لتمويل العجز.[1]

[1] نبيل بوفليح، حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر "صندوق ضبط الموارد نموذجا"، مرجع سابق، ص 11.

المرحلة الثالثة (من سنة 2006 إلى غاية 2009): خلال هذه المرحلة انخفض الدين العمومي الداخلي مجددا فمن 1779.7 مليار دينار سنة 2006 لينخفض إلى 1044.1 مليار دينار سنة 2007 ليستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2009 إذ قدر فيها قيمة المبلغ العام الداخلي بـ 808.8 مليار دينار لكنه بلغ أدنى مستوياته سنة 2008 بـ 734 مليار دينار، وهو تراجع يمكن تفسيره بالتعديل الذي أدخل على أهداف الصندوق الخاصة بتمويل العجز الموازني منذ 2006، والذي ينطوي على توسيع مصادر تمويل عجز الموازنة العامة ليشمل صندوق ضبط الإيرادات مع التقليل قدر الإمكان من الاعتماد على الدين العام الداخلي في تمويل هذا العجز وكذا توجه الحكومة إلى تخفيض الدين العام الداخلي بعد سد وتخفيض الدين العام الخارجي إلى اقل مستوياته.

المرحلة الرابعة (من 2009 إلى غاية 2013): خلال هذه الفترة ارتفع الدين العام الداخلي، فمن 808.8 مليار دينار سنة 2009 ليرتفع إلى 1099.2 مليار دينار سنة 2010 ليستمر في الارتفاع إلى غاية 2013 إذ وصلت فيها قيمة الدين العمومي الداخلي إلي مبلغ 1171.7 مليار دينار، مع العلم أنه خلال هذه الفترة لم تستغل موارد الصندوق في تسديد هذا الدين.

وخلاصة القول أن صندوق ضبط الإيرادات ساهم في تخفيض الدين الخارجية والداخلي خلال هذه الفترة من سنة 2000 إلى غاية 2008 وخاصة الدين العمومي الخارجي.

المبحث الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر وانعكاساته عليها (من 2000 إلى غاية 2013).

إن الهدف من صندوق ضبط الإيرادات هو الاستغلال الأمثل لفوائض الجباية البترولية وتوجيهها بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، إذ أنه يقوم بضبط الإيرادات العامة من خلال امتصاص الجباية البترولية، وكذا ضبط نفقاتها من خلال سد العجز، وهذا ما يحدث توازن بالموازنة العامة، وبطبيعة الحال فمن خلال علاقة صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة فإنه له انعكاسات عليها.

المطلب الأول: دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في حالة حدوث فائض (2000 إلى غاية 2013)

منذ تأسيس صندوق ضبط الإيرادات من قبل الحكومة الجزائرية أصبح ظهوره واضحا في عمليات الخزينة، إذ أنه أصبح أداة امتصاص لفائض إيرادات الجباية البترولية نتيجة ارتفاع اسعار هذه الأخيرة في الأسواق العالمية، ولتوضيح دور صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق التوازن بالموازنة العامة وذلك في حالة حدوث فائض، قمنا بتقسيم الفترة محل الدراسة إلى ثلاث فترات.

الفترة الأولى (من سنة 1997 إلى غاية 2002): وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (16): تطور عمليات الخزينة من سنة 1997 إلى غاية 2002. (الوحدة مليار دينار)

السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مجموع الإيرادات	926.6	774.6	950.5	1578.1	1505.5	1603.2
1. إيرادات المحروقات	592.5	425.9	588.3	1213.2	1001.4	1007.9
1-1- صندوق ضبط الإيرادات	-	-	-	453.2	123.6	26.5
1-2- إيرادات الخراج	334.1	348.7	358.4	364.3	488.5	591.1
1-3- إيرادات جبائية	313.9	329.8	314.8	349.5	398.2	482.9
أ. ضريبة على	81.8	88.1	72.2	82.0	98.5	112.2
ب. ضريبة على	148.0	154.9	149.7	165.0	179.2	223.4
ت. حقوق الجمارك	73.5	75.50	80.2	86.3	103.7	128.4
ث. حقوق التسجيل	10.6	11.3	12.7	16.2	16.8	18.9
2-إيراداتغير	10.2	18.9	43.6	90.3	90.3	112.2
2-1- أقساط بنك	4.4	4.2	27.1	46.6	46.6	37.6

2-1- حقوق	15.8	14.7	16.5	43.7	43.7	74.2
2. هبات	0.0	00	3.9	15.6	15.6	0.2
مجموع النفقات العامة	485.1	876.0	961.7	1178.1	1321.0	1550.6
1- نفقات تجارية	634.5	644.1	774.7	856.2	798.6	975.6
2- نفقات الأشخاص	245.2	268.6	286.1	289.6	288.8	301.1
3- معاشات المجاهدين	25.0	37.9	59.9	57.7	56.1	74.0
4- موارد ولوازم	43.5	47.5	53.6	54.6	59.1	69.8
5- تحويلات تجارية	220.4	199.3	248.7	292.0	247.1	387.74
6- فائدة على المديونية	74.0	75.2	81.9	92.0	120.1	133.6
7- نفقات رأسمالية	109.4	110.8	126.4	162.3	147.5	143.0
	201.6	211.9	187.0	321.9	522.4	575.0
رصيد الموازنة	81.5	-101.3	-11.2	4000	184.5	52.6
- رصيد الحسابات	1.1	-6.9	-5.6	-0.7	-20	-112
- قروض صافية للموازنة	1.5	0.1	0.3	0.5	-6.5	30.9
- رصيد الميزانية خارج الصندوق	84.1	-108.3	-16.5	398.0	171.0	10.5
- تعويضات الصندوق	18.1	00	00	00	00	00
- رصيد أولي	175.5	2.5	120.0	561.1	318.5	153.5
- رصيد إجمالي	66.1	108.2	-16.5	398.8	171.0	10.5
- التمويل	-66.1	108.2	16.5	-398.8	-171.0	10.5
- بنكي	106.7	95.9	64.4	-407.4	148.8	31.6
- غير بنكي	-23.1	20.2	24.7	105.7	85.3	32.8
- خارجي	63.7	-7.9	-72.6	-97.1	-110.5	-74.9

Source : La Banque d'Algérie, Le rapport annuel pour 2002.

ما يلاحظ من الجدول رقم 16 يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى (من 1997 إلى غاية 1999): وهي الفترة التي سبقت إنشاء صندوق ضبط الإيرادات إذ أنها تميزت بالعجز المسجل في الموازنة العامة خلال سنتي 1998 و 1999 وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، إذ أنه بلغ الرصيد الإجمالي للخزينة سنة 1998 بـ 108.2 مليار دينار جزائري أي يوجد عجز، ومول هذا العجز بالتمويل البنكي قدره 95.9 مليار دينار جزائري وبالتمويل الغير بنكي قدره 201.2 مليار دينار جزائري، وقدر العجز سنة 1999 ب 16.5

مليار دينار جزائري وقد مول هذا العجز بالتمويل البنكي 64.4 مليار دينار جزائري و20.7 مليار دينار جزائري بتمويل غير بنكي، يمكن القول انه في هذه المرحلة تعرضت الموازنة العامة لصدمة خارجية سلبية تمثلت في انخفاض أسعار المحروقات مما أثر سلبا على توازن الموازنة العامة.

المرحلة الثانية (من سنة 2000 إلى غاية 2002): وهذه الفترة هي بعد إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، أهم ما يميز هذه الفترة هو ارتفاع في مستوى أسعار البترول سبق وأن تطرقنا لها سابقا، إذ بلغ سعر البترول خلال سنة 2000 بـ 28.5 دولار هو ما أدى إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية وهذا ما انعكس بالإيجاب على إيرادات الموازنة العامة وبالتالي تحقيق فوائض مالية في أرصدة هذه الأخيرة خلال هذه الفترة (2000 إلى غاية 2002)، كما يمكن تفسير هذا الفائض هو ان جانب الإيرادات العامة اكبر من جانب النفقات العامة وبالتالي عدم التوازن بين الجانبين أي وجود خلل بينهما، وما يتبين لنا كذلك من هذا الجدول تطور في عمليات الخزينة إذ أنشأت الحكومة الجزائرية صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2000 ليمتص فوائض إيرادات الجباية البترولية خلال سنوات 2000 و 2001 و 2002، وهذا لإعادة التوازن بالموازنة العامة في الجزائر في حالة حدوث صدمة إيجابية، والجدول الموالي يوضح فائض قيمة الجباية البترولية المحولة إلى FRR.

الجدول رقم (17): فائض الجباية البترولية المحول إلى صندوق ضبط الإيرادات من سنة 2000 إلى غاية 2002.

السنوات	2000	2001	2002
جباية بترولية مقدرة (الوحدة مليار دينار جزائري)	720	840.6	916.0
السعر المرجعي للبترول (الوحدة دولار)	19	19	19
جباية بترولية فعلية (الوحدة مليار دينار جزائري)	1173.2	964.5	942.5
السعر الفعلي للبترول (الوحدة دولار)	28.5	24.9	25.3
فائض الجباية البترولية المحول إلى FRR *	453.2	123.9	26.5

(*) فائض الجباية البترولية= جباية بترولية فعلية – جباية بترولية مقدرة

Source : Ministre Des Finance, op.cit., P34

ما يلاحظ من الجدول رقم 17 أن صندوق ضبط الإيرادات قام بامتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية بفاعلية خلال هذه السنوات إذ بلغ إجمالي التحويلات إلى صندوق ضبط الإيرادات 603.6 مليار دينار، وبالتالي أعاد صندوق ضبط الإيرادات التوازن للموازنة العامة.

كما يلاحظ تراجع في الفوائض المحولة إلى الصندوق إذ بلغت قيمتها خلال سنة 2000 بـ453.2 مليار دينار، لتنخفض خلال سنتي 2001 و 2002 إلى 123.9 مليار دينار و 26.5 مليار دينار على التوالي، لم يكن عامل انخفاض أسعار البترول عاملا رئيسيا في هذا الانخفاض، بل السبب هو حدوث زيادة في رصيد الموازنة العامة خلال الشروع في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001إلى 2004) بهدف تحفيز الطلب الداخلي عن طريق إتباع النموذج الكينزي بزيادة النفقات الرأسمالية خاصة في مجال البنية التحتية والهياكل القاعدية ومشاريع الإسكان وتحسين ظروف المعيشة.[1]

الفترة الثانية: من سنة 2003 إلى غاية 2008، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (18): تطور عمليات الخزينة من سنة 2003 إلى غاية 2008

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مجموع الإيرادات	1974.4	2229.7	3082.6	3082.3	3687.8	5190.5
1. إيرادات المحروقات	1350.0	1540.7	2352.7	2796.8	2796.8	4088.6
1-1- صندوق ضبط الإيرادات	448.9	623.5	1368.8	1798.0	1738.8	2288.2
2. إيرادات خارج	624.3	652.5	724.2	783.0	883.1	101.6
2-1- إيرادات جبائية	524.9	580.4	640.4	674.8	766.7	965.2
أ. ضريبة على	127.9	148.0	168.1	228.9	258.1	331.5
ب. ضريبة على	233.9	274.0	308.8	315.8	347.4	435.2
ج. حقوق الجمارك	143.0	138.8	143.9	107.7	133.1	164.9
د. حقوق التسجيل	19.3	19.6	19.6	22.4	28.1	33.6
2-2- إيرادات غير	99.4	72.1	83.8	108.2	116.4	136.4
2-3- أقساط بنك	42.1	30.0	48.7	75.3	41.0	22.5
2-4- حقوق	57.3	42.1	35.1	32.9	75.4	113.9
3. هبات	0.1	6.5	5.7	0.3	7.9	0.3
مجموع النفقات العامة	1690.2	1891.8	2052.0	2428.5	3108.5	4191.0
- نفقات جارية	1122.8	1251.1	1245.1	1673.9	1673.9	2217.7
- نفقات الأشخاص	329.9	391.4	418.8	445.0	526.2	711.0
- معاشات المجاهدين	63.2	69.2	76.0	91.0	101.6	101.7
- موارد ولوازم	58.8	71.7	597.6	739.1	871.8	1230.6

[1] نبيل بوفليح، حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر صندوق ضبط الموارد نموذجا، مرجع سابق، ص 10.

– تحويلات جارية	556.9	633.6	187.5	739.1	871.8	360.8
– خدمات الإدارات	161.4	176.5	739.2	215.2	273.0	61.4
– فائدة على المديونية	114.0	85.2	739.2	68.6	80.5	61.4
– نفقات رأسمالية	577.0	640.7	806.9	992.2	1434.6	1973.3
رصيد الموازنة	282.4	337.9	1030.6	1153.8	597.3	999.5
– رصيد الحسابات	186.9	109.9	−129.0	0.7	18.8	31.2
– قروض صافية للموازنة	32.6	11.8	5.2	62.0	141.3	123.8
– رصيد الميزانية خارج الصندوق	438.0	436.0	896.4	1092.5	456.8	906.9
– تعويضات الصندوق	0.0	0.0	0.0	0.0	−40.8	0.0
– رصيد أولي	525.5	521.2	969.6	1161.1	−537.0	698.3
– رصيد إجمالي	438.0	436.0	896.4	1092.5	456.8	906.9
– التمويل	−438.0	−436.0	−896.4	−1092.5	−456.8	−906.9
– بنكي	209.2	−412.4	−102.2	−976.9	−533.0	−1410.9
– غير بنكي	−138.4	29.6	221.5	48.9	206.9	508.2
– خارجي	90.9	53.2	115.7−	−164.5	−110.7	−4.2

Source : La Banque d'Algérie, Le rapport annuel pour 2007- 2008.

ما يلاحظ من الجدول رقم 18 سجلت الموازنة العامة فوائض مالية معتبرة خلال هذه السنوات (2003 إلى غاية 2008) وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق المالية مما انعكس إيجابا على توازن الموازنة العامة، إذ بلغ فائض الموازنة العامة سنة 2003 بـ 282.4 مليار دينار ولقد استمر هذا الفائض في الارتفاع ليصل إلى أقصى قيمة له سنة 2006 بـ 1153.8 مليار دينار وثم يتراجع قليلا خلال سنوات 2007 و2008 إلى 579.3 مليار دينار و 99.5 مليار دينار على التوالي، ولقد استطاع الصندوق أن يمتص آثار الصدمة الإيجابية على الموازنة العامة خلال هذه السنوات وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (19): فائض قيمة الجباية البترولية المحول إلى صندوق ضبط الإيرادات من 2003 إلى غاية 2008

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
جباية بترولية مقدرة (الوحدة مليار دينار جزائري)	836.1	862.2	899.0	916.0	973.0	1715.4
السعر المرجعي للبترول (الوحدة دولار)	19	19	19	19	19	37
جباية بترولية فعلية (الوحدة مليار دينار جزائري)	1285.0	1485.7	2267.8	2714.0	2711.8	4003.6
السعر الفعلي للبترول (الوحدة دولار)	29	38.6	54.4	65.58	74.95	99.77
فائض الجباية البترولية المحول إلى FRR	448.9	623.50	1368.84	1798.00	1738.84	2288.12

Source : Ministre Des Finance, op cit, P34

عند قراءتنا لمعطيات الجدول رقم 19 أن ما تم تحويله من فائض في قيمة الجباية البترولية إلى الصندوق هو في ارتفاع مستمر (2003 إلى 2008)، إذ بلغت قيمة الفائض المحول سنة 2003 448.9 مليار دينار ثم يرتفع إلى 1798.00 مليار دينار سنة 2006 ليصل إلى أعظم قيمة له سنة 2008 إلى 2288.12 مليار دينار، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في السواق العالمية، إذ يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات لعب دورا فعالا من خلال امتصاصه لكل هذه الفوائض وبالتالي إعادة التوازن إلى الموازنة العامة في الجزائر.

الفترة الثالثة: من سنة 2009 إلى غاية 2013 وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (20): تطور عمليات الخزينة من سنة 2009 إلى غاية 2013

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الإيرادات	3676.0	4392.9	5790.1	6339.3	4940.9
إيرادات المحروقات	2413.7	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1
صندوق ضبط الإيرادات	400.7	1318.3	2300.3	2535.3	2062.2
إيرادات خارج المحروقات	1263.3	1487.8	1810.4	2155.0	2262.8
إيرادات جبائية	1146.3	1298.0	1527.1	1908.6	2018.5
الضرائب على الدخل والأرباح	462.1	561.7	684.7	862.3	817.0
الضرائب على السلع والخدمات	478.5	514.7	572.6	652.0	737.5
حقوق الجمارك	170.2	181.9	222.4	338.2	408.3
حقوق التسجيل	35.8	39.7	47.4	56.1	61.7
إيرادات غير عادية	116.7	199.8	283.3	246.4	244.3
الشركات العامة الأخرى	67.6	64.3	78.9	77.9	97.7
أقساط بنك الجزائر	48.2	121.1	137.2	115.3	112.1
مجالات المنتجات وغيرها	0.9	4.4	67.2	53.2	52.5
الهبات	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0
مجموع النفقات العام	4246.3	4466.9	5853.6	7058.1	6092.1
1. نفقات جارية	2300.0	2659.0	3879.2	4782.1	4204.3
2. نفقات الأشخاص	910.9	1212.6	1774.7	4782.6	1833.0
3. معاشات المجاهدين	130.7	151.3	163.2	1988.4	226.5
4. موارد ولوازم	112.5	121.7	129.7	185.3	116.1
5. تحويلات جارية	1108.5	1140.2	1773.9	135.2	1984.5
5-1 خدمات الإدارات	412.5	513.3	786.1	2431.7	699.1
6. فائدة على المديونية	37.4	33.2	37.7	786.7	442
نفقات رأسمالية	1946.3	1807.9	1974.4	2275.5	1887.8
رصيد الموازنة العامة	-570.3	-74	-63.5	-718.8	-151.2
رصيد الحسابات	-4.3	74.7	24.1	74.6	33.5
قروض صافية	138.5	138.9	129.2	66.7	130.5

رصيد الميزانية خارج الصندوق -	−713.1	−178.2	168.6	−710.9	−248.2
تعويضات الصندوق	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
– رصيد أولي	−675.7	−145.0	−130.9	−688.9	−204.0
– رصيد إجمالي	−713.1	−178.2	−168.9	−710.9	−248.2
– التمويل	713.1	178.2	168.6	710.9	248.3
– بنكي	57.1	−430.5	−588.7	−254.6	−235.7
– غير بنكي	675.3	608.0	987.9	987.9	486.3
– خارجي	0.7	0.7	−0.8	−24	−2.3

Source : La Banque d'Algérie, Le rapport annuel pour 2013.

ما يلاحظ من الجدول رقم 21 أن الموازنة العامة سجلت عجزا خلال هذه السنوات إذ أن أعظم قيمة له كانت سنة 2013 بـ 718.8 مليار دينار وهو عجز مقصود خلال السنوات ما عدا سنة 2009 فهو عجز ناتج عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية.

الجدول الموالي يوضح لنافائض قيمة الجباية البترولية المحول إلى **FRR**خلال هذه السنوات.

الجدول رقم (21): فائض قيمة الجباية البترولية المحول إلى صندوق ضبط الإيرادات من 2009 إلى غاية 2013

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
جباية بترولية مقدرة (الوحدة مليار دينار جزائري)	1927.0	1501.7	1529.4	1519.0	1615.9
السعر المرجعي للبترول (الوحدة دولار)	37	37	37	37	37
جباية بترولية فعلية (الوحدة مليار دينار جزائري)	2327.7	2820.0	3829.7	4054.3	3678.1
السعر الفعلي للبترول (الوحدة دولار)	62.26	80.15	112.94	111.05	108.65
فائض الجباية البترولية المحول إلى FRR	400.7	1318.7	2300.32	2535.3	2062.2

Source : Ministre Des Finance, op cit, P34

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 21 تزايد مستمر في فائض قيمة الجباية البترولية المحول إلى صندوق ضبط الإيرادات، وهذا لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية إذ تجاوزت 100 دولار للبرميل، إذ يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات كان فعالا في امتصاص كل هذه الفوائض، وبالتالي امتص الفارق الناجم عن حدوث زيادة كبيرة في النفقات العامة وبالتالي فإن FRR عمل على تحقيق التوازن بالموازنة العامة.

المطلب الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر في حالة حدوث عجز (2000 إلى غاية 2013)

عند تأسيس الحكومة الجزائرية لصندوق ضبط الإيرادات عام 2000، كانت من الأهداف الرئيسية له هو سد العجز بالموازنة العامة عندما يكون السبب وراء ذلك هو انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية عن السعر المرجعي الذي حدده قانون المالية، وفي سنة 2006 أدخلت بعض التعديلات عليه إذ أصبح من الأهداف الرئيسية له هو سد العجز بالخزينة العامة شرط ألا يقل رصيد FRRعن 740 مليار دينار جزائري وبالتالي تمويل عجز الوازنة العامة في الجزائر.

سوف نتناول كيفية تمويل العجز بالموازنة العامة في الجزائر من خلال صندوق ضبط الإيرادات، ويتطلب دراسة تحليلية لمعطيات الجدول رقم 07 ومعطيات الجدول الموالي الذي يبين تطور عمليات الخزينة العمومية في الفترة من 2000 إلى غاية 2013.

الجدول رقم (22): تطور الرصيد الإجمالي للخزينة العامة في الجزائر (من 2000 إلى غاية 2013)

(الوحدة مليار دينار جزائري)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
1-الإيرادات العامة	1124.9	1389.7	1576.7	1525.5	1606.4	1714.0	1841.9	1949.1	2902.4	3272.2	3074.6	3403.1	3804.0	3878.7
- جباية بترولية*	720.0	840.6	916.4	836.1	862.2	899.0	916.0	973.0	1715.5	1715.4	1501.7	1529.4	1519.0	1615.9
- جباية عادية(مليار دج)	404.9	549.1	660.3	698.5	815.0	815.0	925.9	976.1	1187.0	1345.2	1572.9	1873.7	2285	2262.8
2- النفقات العامة	1178.1	1321.0	1550.6	1690.2	1891.8	2052.0	2453.0	3108.6	4191.1	4214.4	4466.9	5731.4	7058.2	6092.1
- نفقات التسيير	856.2	963.7	1097.7	1122.8	1251.1	1245.1	1437.9	1673.9	2217.8	2293.5	2659.0	3797.3	4782.6	4204.3
- نفقات التجهيز (مليار دج)	321.9	357.4	452.9	567.4	640.7	806.9	1015.1	1434.6	1973.3	1920.9	1572.9	1934.2	2275.5	1887.8
- رصيد الموازنة العامة	-53.2	+78.7	+26.0	-164.7	-285.4	-338.0	-611.1	-1159.5	-1288.7	-942.2	-1392	-2328.3	-3254.2	-2213.4
- سعر البترول المرجعي (الوحدة: دولار)	19	19	19	19	19	19	19	19	37	37	37	37	37	37
- سعر البترول الحقيقي (الوحدة: دولار)	28.5	24.3	25.2	29.0	37.4	50.64	65.85	74.95	99.97	62.26	80.15	112.94	111.05	108.65
- الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية	-54.4	+55.2	16.1	-10.4	-187.3	-472.2	-647.3	-1282.0	-1381.2	-1069.6	-1496.5	-2395.4	-3246.2	-2310.4
التمويل														
- تمويل بنكي	-175.3	-137.0	26.0	31.2	-287.5	+118.7	-76.2	-275.4	-346.4	+95.9	+30.1	-20.0	+51.5	-165.5
- تمويل غير بنكي	+105.3	85.3	32.8	-86.0	+57.7	+221.3	+172.6	+213.7	+508.1	+608.8	+674.3	+654.8	+913.8	+345.7
- تمويل خارجي صافي	-97.1	-110.6	-74.9	-90.9	-53.2	-115.7	-158.7	-110.7	-4.2	+0.7	+0.1	-0.9	-2.4	-2.3

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على:- نبيل بوفليح، دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتورة فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2010 – 2011، ص 207.

* جباية بترولية وفق قانون المالية

- Ministre Des Finance, op.cit., 2011,P3

ما يلاحظ من الجدول رقم 22 رصيد الموازنة العامة سجل عجزا معظم سنوات الدراسة باستثناء 2001 و2002 والعجز مستمر إلى غاية 2013 إذ وصل أعظم قيمة له سنة 2012 بـ 3254.2 مليار دينار، ويعود هذا العجز إلى ارتفاع حجم الإنفاق العمومي بنسبة فاقت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدولة من دون فائض قيمة الجباية البترولية.

وكذا يعود هذا العجز الموازي لتنفيذ الحكومة الجزائرية برامج ضمن إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول مرة قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 وتواصلت هذه الدينامية ببرامج فترة 2004 – 2009 الذي تدعم هو الأخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وكذا برامج الاستثمارات العمومية التي وضعت للفترة ما بين 2010 و 2014، وقد استلزم هذا البرنامج من النفقات 21214 مليار دينار.[1]

وفيما يخص كيفية تمويل العجز الموازني يمكن أن نلاحظ بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 22 والجدول رقم 13.

الفترة الأولى: 2000 إلى غاية 2005.

سجل فيها رصيد الموازنة العامة عجز خلال معظم السنوات باستثناء 2001 و 2002، حيث قدر العجز سنة 2000 و2003 و 2004 بـ 53.2 مليار دينار و 164.7 مليار دينار و 285.4 مليار دينار على التوالي، وسجل أعظم قيمة له سنة 2005 بـ 338 مليار دينار، إذ تباينت فيها طرق تمويل العجز المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية خلال هذه السنوات، واشتملت على التمويل الغير بنكي (الدين العام الداخلي) والتمويل البنكي (الإصدار النقدي)، إذ يلاحظ أنها اعتمدت على الدين العام الداخلي أكثر من الإصدار النقدي، كما امتنعت عن التمويل الخارجي (الدين العام الخارجي) ، وما يلاحظ من الجدول رقم 13 (تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000 إلى غاية 2013)) أنه لم يسجل أي اقتطاع من موارد الصندوق لسد العجز الموازني وهذا راجع لكون العجز الحاصل بالموازنة العامة هو عجز مقصود من طرف الحكومة الجزائرية، إذ انه غير ناجم عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية عن السعر المرجعي الذي حدده قانون المالية (كل الأسعار تفوق 19 دولار السعر مرجعي).

ومنه يمكن القول أن عدم لجوء الحكومة الجزائرية لاستعمال موارد الصندوق في سد العجز الموازني هو رغبة منها في الحفاظ على موارد الصندوق وعدم اللجوء إليها إلا في حالات انخفاض أسعار البترول عن السعر المرجعي والذي على أساسه يتم حساب إيرادات الجباية البترولية.

[1] بيان مجلس الوزراء 2010، برنامج التنمية الخماسي، 2014.

وكذا الحفاظ على معدلات التضخم منخفضة باعتبار ان استخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة الطلب الكلي وارتفاع المستوى العام للأسعار (انخفاض القدرة الشرائية للنقود)

الفترة الثانية: من سنة 2006 إلى غاية 2013.

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم 22 ارتفاعات قياسية ومستمرة في عجز الموازنة العامة خلال هذه الفترة إذ أن قيمة العجز سنة 2006 هو 611.1 مليار دينار ليرتفع خلال سنتي 2007 و 2008 إلى 1159.5 و 1288.7 مليار دينار، ثم انخفض سنة 2009 إلى 942.2 مليار دينار ولكن العجز يرتفع مرة أخرى إلى 1392 مليار دينار و 2328.3 مليار دينا خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي ليرتفع إلى أعظم قيمة له سنة 2012 بـ 3254.5 مليار دينار ثم يعاود الانخفاض سنة 2013 إلى 2213.4 مليار دينار والسبب في هذا العجز سبق وأن ذكرناه وهو لتبني الحكومة الجزائرية لبرنامج دعم النمو لسنة 2004 –2009 وكذا برنامج الاستثمارات العمومية.

وفيما يخص كيفية تمويل العجز الموازني يمكننا أن نلاحظ بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 16 والجدول رقم 07 أنه توسعت طرق تمويل العجز الموازني المقصود من قبل الحكومة الجزائرية ليشمل استخدام موارد الصندوق ابتداءً من سنة 2006 إلى غاية 2013، وهذا إضافة إلى استخدام التمويل البنكي مع التمويل الغير بنكي ولكن بدرجة أقل منه.

وكذا نلاحظ من الجدول رقم 13 أن الاقتطاعات المحولة من FRR لتمويل العجز بالخزينة العامة وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة هي في ارتفاع مستمر، بلغت الاقتطاعات سنة 2006 بـ 91.53 مليار دينار لتصل سنة 2009 إلى 3646.28 مليار دينار وهو أكبر اقتطاع من الصندوق لتمويل العجز وبلغ إجمالي الاقتطاعات المحولة من FRR بـ 11997.87 مليار دينار جزائري من سنة 2006 إلى غاية 2013.

مما سبق دراسته سابقا يتضح لنا أن صندوق ضبط الإيرادات ساهم بطريقتين في سد العجز بالموازنة العامة في الجزائر وهما:

- **طريقة مباشرة:** وهذا من خلال تمويل العجز بالموازنة العامة خلال سنوات 2006 إلى 2013.
- **طريقة غير مباشرة:** من خلال استخدام الحكومة الجزائرية التمويل الغير بنكي (الدين العام الداخلي) في تمويل العجز في الموازنة العامة، ولقد سبق وأن تطرقنا إلى أن صندوق ضبط الإيرادات ساهم في تخفيض الدين العام الداخلي وبالتالي فلقد ساهم FRR في تمويل العجز بالموازنة العامة ولكن بطريقة غير مباشرة.

يتوقع أن يقوم صندوق ضبط الإيرادات بسد العجز بالخزينة العمومية في سنة 2014 بحوالي 50%من قيمة العجز.[1]

وخلاصة القول هي أن سد العجز بالموازنة العامة يؤدي إلى تحقيق التوازن والاستقرار فيها، وهذا من خلال سد الفارق الناجم عن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي فإن صندوق ضبط الإيرادات ساهم في تحقيق التوازن والاستقرار بالموازنة العامة خلال الفترة (2000 إلى غاية 2013).

المطلب الثالث: انعكاسات أداء صندوق ضبط الإيرادات على الموازنة العامة في الجزائر.

سوف نتناول في هذا المطلب انعكاسات أداء صندوق ضبط الإيرادات على الموازنة العامة في الجزائر من حيث الإيجابيات والسلبيات

الفرع الأول: الإيجابيات:

مما سبق يمكن ان نلخص إيجابيات الصندوق في النقاط التالية:

أولا: لعب صندوق ضبط الإيرادات دور كبير في حل المشكلة المتعلقة بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية والتي من الصعب التنبؤ بها، ومالها من انعكاسات على الموازنة العامة في الجزائر، إذ انه من خلال محل الدراسة (من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013) عمل على امتصاص فائض الجباية البترولية وبشكل كبير جدا، كذلك عمل على سد العجز بالخزينة العامة من خلال اقتطاع مبالغ كبيرة من هذه الفوائض وبالتالي أدى هذا كله إلى تحقيق التوازن والاستقرار بالموازنة العامة في الجزائر.

ثانيا: عندما يكون هناك عجز بالموازنة العامة في الجزائر فان هذا العجز يمكن تصحيحه إما بإنقاص الإنفاق او تمويل هذا العجز، اذ أن خفض نفقات التسيير قد لا يكون مرغوبا من قبل المجتمع مثل خفض الأجور، وكذا خفض نفقات التجهيز يعني التخلي على مشروعات قادرة على تحقيق التنمية في الاقتصاد الوطني، لذا فإن صندوق ضبط الإيرادات ساهم في تمويل هذه النفقات خاصة إبتداءا من سنة 2006 إلى غاية 2013 عند ارتفاع حجم النفقات العامة، وهدا لتنفيذ الحكومة الجزائرية البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامج التنمية الخماسي (برنامج الاستثمارات العمومية)

ثالثا: وجود فائض بالموازنة العامة يعني توفر سيولة فائضة عن حاجة الاقتصاد الوطني، ولقد عمل الصندوق على امتصاص هذا الفائض واستغلاله في سد المديونية العامة وكذا سد العجز بالخزينة العامة.

[1] Ministre Des Finance, Rapport de présentation de projet de loi finances pour 2014, P16.

رابعا: يمثل صندوق ضبط الإيرادات أداة أمان للاقتصاد الوطني، وهذا من خلال حل مشكلة تقلبات أسعار البترول من خلال الصندوق، يربط سعر البترول الفعلي بالسعر المرجعي الذي يقوم عليها عند إعداد الموازنة (37 دولار) وهو اقل بكثير من السعر الفعلي وبالتالي التقليل من مخاوف انخفاض أسعار البترول التي تؤثر على الموازنة العامة والتي تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني الجزائري.

الفرع الثاني: السلبيات:

رغم أن لصندوق ضبط الإيرادات له آثار إيجابية على الموازنة العامة إلا أن له انعكاسات سلبية عليها يمكن عرضها فيما يلي:

أولا: ما دام أن صندوق ضبط الإيرادات يمول فقط من فائض قيمة الجباية البترولية، فإن توازن الموازنة في الجزائر يبقى عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وهذا لعدم التنوع في موارد الصندوق.

ثانيا: اقتطاع موارد كبيرة من الصندوق لتغطية العجز بالموازنة العامة يبقيها تابعة لعوائد البترول في الجزائر.

المبحث الثالث: تقييم أداء صندوق ضبط الإيرادات مقارنة بصندوق المعاشات الحكومي العالمي للنرويج

لتقييم أداء ودور صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق التوازن والاستقرار بالموازنة العامة في الجزائر، لابد من مقارنته بتجارب البلدان السابقة في هذا المجال وهذا بمقارنته مع صندوق المعاشات الحكومي للنرويج إذ انها تعتبر تجربة ناجحة ورائدة.

المطلب الأول: الإطار النظري لصندوق المعاشات الحكومي العالمي (GPEG)

سوف نتناول في هذا المطلب تعريف صندوق المعاشات الحكومي وكذا تلخيص هذه التجربة في أهم النقاط.

الفرع الأول: تعريف صندوق المعاشات الحكومي العالمي

تنفيذا للقانون المصادق عليه من قبل البرلمان النرويجي عام 1990 قامت الحكومة بتأسيس صندوق ثروة سيادي سمي بصندوق النفط "The petroleum Fund" يمول عن طريق التحويلات الحكومية للفوائض المالية على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.[1]تغير إسم الصندوق في جانفي 2006 إلى صندوق المعاشات الحكومي العالمي.[2] وتعد تجربة النرويج مع صناديق النفط أو الصناديق السيادية من لأكثر التجارب نجاحا في العالم حسب خبراء صندوق النقد الدولي.[3]

الفرع الثاني: ملخص تجربة النرويج مع صندوق المعاشات الحكومي العالمي

يمكن تلخيص هذه التجربة في النقاط التالية:[4]

1- الحفاظ على الثروة النفطية للمستقبل.

2- تحويل الثروة النفطية إلى أموال مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية.

3- حماية الموازنة العامة للدولة من التقلبات المفاجئة للمداخيل النفطية، والحفاظ على توافرها على المدى البعيد.

---

[1] نبيل بوفليح، مداخلة بعنوان الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية "صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا"، الملتقى الدولي السادس في منظمات العمال الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 06 -07 نوفمبر 2012، ص3.

[2] بريزة عبد السلام، مرجع سابق، ص167.

[3] نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مرجع سابق، ص85.

[4] مريم زرفاطة، دور الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار المالي العالمي تجربة صناديق استثمار الثروات الخليجية، رسالة ماجيستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص ص 124-125.

ثانيا: إيرادات الصندوق

1- مداخيل الثروة النفطية المحولة من طرف الحكومة.

2-العوائد المحققة نتيجة الاستثمار في القيم المنقولة عبر الأسواق المالية العالمية.

ثالثا: نفقات الصندوق

1- تحويل نسبة **4%** من المداخيل البترولية سنويا نحو الموارد العامة للدولة (أنظر الشكل الموالي)

الشكل رقم (03):العلاقة بين موازنة الدولة وصندوق المعاشات الحكومي العالمي للنرويج

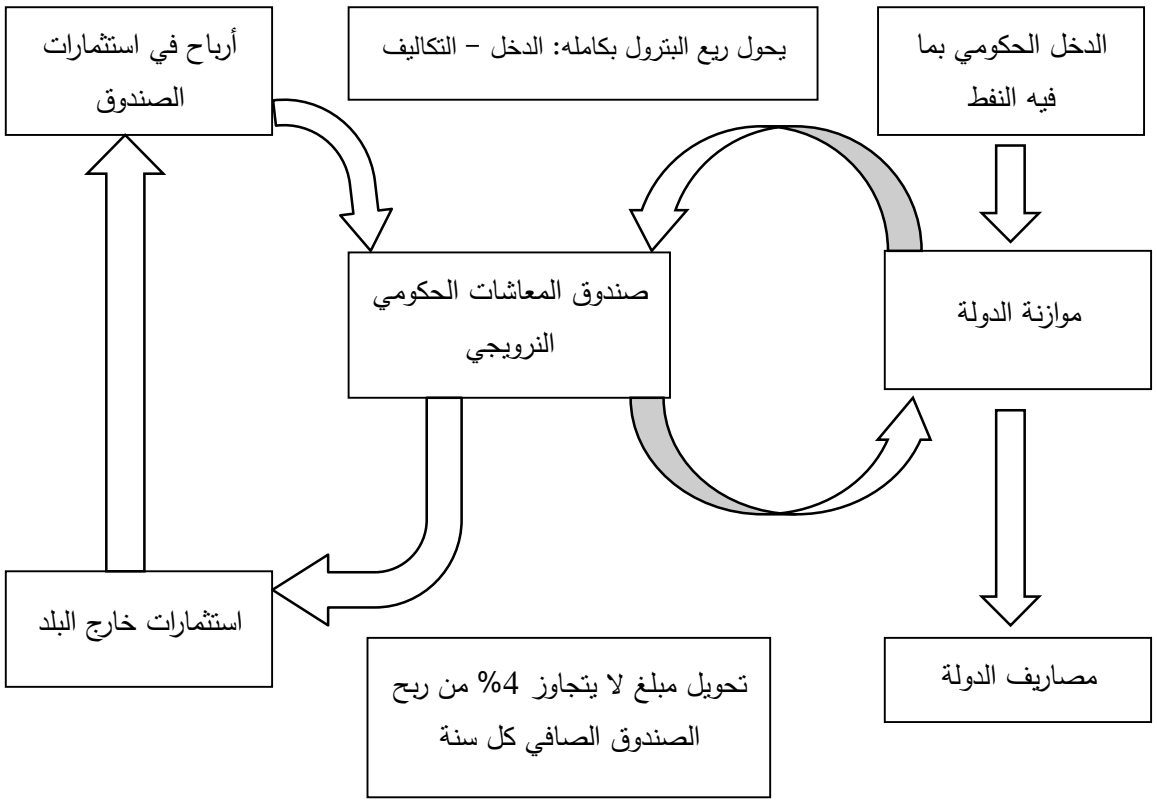

المصدر: زواري فرحات سليمان، دور صناديق القوة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج) رسالة ماجيستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص201.

2-استثمار ما تبقى من موارد الصندوق في شكل أصول مالية خارج البلد.

رابعا: استثمارات الصندوق:

يتم استثمار أصول الصندوق في الخارج على النحو التالي:

1- 35% من الأصول يتم استثمارها في السندات موزعة على السوق المالي الأمريكي بنسبة 35%، وفي السوق الأوربية بنسبة 55%، و10% على الأسواق الأسيوية.

2- 60% من الأصول مستثمرة في الأسهم موزعة كالآتي: 50% أوربا و 50% على الولايات المتحدة الأمريكية.

3- ولتجنب مخاطر استثمار أصول الصندوق في شكل اسهم، تم تحديد نسبة 5% كحد أقصى لمساهمة الصندوق في رأسمال أي شركة (بموجب القانون 123 الخاص بصندوق المعاشات الحكومي الصادر في 21 ديسمبر 2005) أما آجال السندات التي يمكن للصندوق الاستثمار فيها فقد حددت بين 3 و7 سنوات.

خامسا: الرقابة والشفافية

تتم الرقابة الداخلية على الصندوق من قبل الهيئة المكلفة بالتسيير (البنك المركزي)، والهيئة المالكة له (وزارة المالية)، فهو الصندوق يخضع لرقابة صارمة من قبل البرلمان النرويجي من خلال التقارير الدورية المقدمة من طرف وزارة المالية للبرلمان الذي يعتبر الجهة الوحيدة المخول لها صلاحية تعديل القواعد المسيرة للصندوق، ولإرساء المزيد من الشفافية على تطوير وضعية الصندوق فإن البنك المركزي بصفته مسير ملزم على تقديم تقارير تفصيلية يتم عرضها على الرأي العام عن طريق الندوات الصحفية وفي الموقع الالكتروني للبنك.

المطلب الثاني: مقارنة صندوق ضبط الإيرادات بصندوق المعاشات الحكومي النرويجي

بما أن صندوق ضبط الإيرادات هو صندوق حديث النشأة في الجزائر فلا بد من الاستفادة من تجارب البلدان الرائدة والناجحة في هذا المجال، وهذا لتدارك مزايا ونقائص الصندوق، فإن وجدت مزايا فهدا أمر جيد لكن مع تطويرها والاستفادة منها أكثر، أما إن وجدت نقائص فلا بد من تدارك هذه النقائص والاستفادة من التجارب مثل صندوق المعاشات الحكومي النرويجي، تجدر الإشارة إلى أن صندوق ضبط الإيرادات ليس صندوق سيادي كما يعتقد الكثير.

الفرع الأول: المقارنة بين إيرادات ونفقات صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي النرويجي

لمقارنتهما سوف نقوم بتوضيح هذا الفرق من خلال الجدول الموالي:

أولا: جانب الإيرادات

الجدول رقم (23): المقارنة بين إيرادات صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي النرويجي

إيرادات صندوق ضبط الإيرادات	إيرادات صندوق المعاشات الحكومي النرويجي
– فائض القيمة الناتجة على مستوى إيرادات الجباية البترولية التي تفوق تقديرات قانون المالية. – كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق – تسبيقات بنك الجزائر	– مداخيل الثروة النفطية المحولة من طرف الحكومة. – العوائد المحققة نتيجة الاستثمار في القيم المنقولة على الأسواق المالية العالمية.

المصدر: من إعداد الطالبة.

ما يلاحظ من خلال الجدول هو أن صندوق المعاشات العالمي للنرويج تنوعت مداخيله بين المداخيل البترولية وعوائد الاستثمارات المحققة في الأسواق المالية العالمية، اما إيرادات "FRR" فهي تقتصر على فوائض قيمة الجباية البترولية وتسبيقات بنك الجزائر حيث أن هذه الأخيرة لم تساهم في إيرادات الصندوق منذ تأسيسه، ولهذا يبقى صندوق ضبط الإيرادات عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية على عكس صندوق المعاشات الحكومي العالمي الذي تنوعت إيراداته من خلال عوائد الاستثمارات، إذن فهو لا يتأثر بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.[1]

ثانيا: جانب النفقات

يختلف مجال نفقات صندوق ضبط الإيرادات عن صندوق المعاشات الحكومي العالمي ويمكن إبرازها من خلال الشكل الموالي:

[1] بريزة عبد السلام، مرجع سابق، ص214.

الجدول رقم (24): المقارنة بين نفقات صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي النرويجي

صندوق ضبط الإيرادات	صندوق المعاشات الحكومي النرويجي
– تعويض ناقص القيمة الناتجة على مستوى إيرادات الجباية البترولية – تخفيض الدين العمومي الداخلي والخارجي – تغطية العجز بالخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار	– تحويل 4%من المداخيل البترولية سنويا نحو الموازنة العامة للدولة – استثمار ما تبقى من موارد الصندوق في شكل أصول مالية خارج البلد.

المصدر: من إعداد الطالبة.

ما يلاحظ من خلال الجدول أنه يتم تحويل 4% سنويا من مداخيل صندوق المعاشات الحكومي النرويجي اتجاه الموازنة العامة وهو جزء بسيط جدا يقتطع من مداخيل الصندوق، وكذا تستغل مداخيله في استثمارات، بينما صندوق ضبط الإيرادات تستغل موارده في تسديد الدين العمومي الداخلي والخارجي، وكذا سد العجز بالخزينة العامة وبالتالي تمويل الموازنة العامة إذ أنه تعرضنا لها سابقا فقد اقتطعت موارد كبيرة لهما.[1]

الفرع الثاني: المقارنة بين أهداف صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي العالمي

تختلف أهداف صندوق ضبط الإيرادات عن صندوق المعاشات الحكومي العالمي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (25): المقارنة بين أهداف صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي العالمي

أهداف صندوق ضبط الإيرادات	أهداف صندوق المعاشات الحكومي النرويجي
– سد العجز بالموازن العامة عند انخفاض أسعار البترول الفعلية عن السعر المرجعي الذي حدده قانون المالية. – تخفيض الدين العمومي الداخلي والخارجي – تخفيض عجز الخزينة العامة وبالتالي عجز الموازنة العامة.	– حماية الموازنة العامة للدولة من التقلبات لمداخيلها النفطية ، والحفاظ على توازنها في المدى البعيد – الحفاظ على الثروة النفطية للمستقبل – تحويل الثروة النفطية إلى أصول مالية من خلال استثمارها في الأسواق المالية العالمية

المصدر: من إعداد الطالبة.

[1] بريزة عبد السلام، مرجع سابق، ص213.

نلاحظ من خلال الجدول أن هدف صندوق المعاشات الحكومي هو حماية الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد وتحويل الثروة النفطية إلى استثمارات في الأسواق المالية العالمية وكذا الحفاظ على الثروة النفطية للأجيال القادمة، إذن هي لديها أهداف بعيدة المدى أو بالأحرى يمكن القول أهداف استراتيجية بعيدة المدى، اما صندوق ضبط الإيرادات فأهدافه قصيرة المدى وذلك من خلال الحفاظ على استقرار المالية العامة للبلاد.[1]

الفرع الثالث: مقارنة كل من هيكل صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي العالمي

هناك اختلاف بين هيكل صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات العالمي للنرويج وهو ما يمكن إيضاحه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (26): مقارنة كل من هيكل صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي العالمي

هيكل صندوق ضبط الإيرادات	هيكل صندوق المعاشات الحكومي العالمي
هو حساب من حسابات الخزينة العمومية أي خارج الموازنة العامة للدولة	– تابع للموازنة العامة جميع المعاملات المتعلقة بالصندوق تدرج في الموازنة العامة

المصدر: من إعداد الطالبة.

ما يلاحظ من خلال الجدول هو أن صندوق المعاشات الحكومي العالمي للنرويج تابع للموازنة العامة، إذا جميع إيرادات ونفقات الصندوق خاضعة لرقابة البرلمان على عكس صندوق ضبط الإيرادات فهو مستقل عن الموازنة العامة وهو لا يخضع للرقابة من طرف البرلمان.[2]

الفرع الرابع: المقارنة بين مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي العالمي

يختلف مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات عن مجال عمل صندوق المعاشات العالمي، وهذا ما هو موضح في الجدول الموالي:

[1] بريزة عبد السلام، مرجع سابق، ص213.

[2] نفس المرجع السابق، ص214.

الجدول رقم (27):المقارنة بين مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات وصندوق المعاشات الحكومي العالمي

مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات	مجال عمل صندوق المعاشات الحكومي العالمي
– اقتصر عمل صندوق ضبط الإيرادات داخل الاقتصاد الوطني لسد العجز في الخزينة العمومية وسد المديونية الخارجية	– عمل صندوق المعاشات الحكومي العالمي باستثمار مداخيله خارج الاقتصاد الوطني من خلال استثمارها في الأسواق العالمية

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفرق بينهما أن صندوق المعاشات النرويجي يستثمر أمواله في الخارج وهذا لترتفع موجودات الصندوق ويقلل من الاعتماد على مداخيل البترول بالتالي فهو بمنأى من تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، أما صندوق ضبط الإيرادات عموما يقتصر عمله داخل الاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الثالث: صندوق ضبط الإيرادات بين عوائق وعوامل ترقية أدائه

يعتبر صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر تجربة حديثة نسبة لبعض الدول، إذ يواجه جملة من العوائق التي تحول دون تطوير كفاءته وفعاليته، الأمر الذي يتطلب إتخاذ جملة من الإجراءات التي تؤدي إلى تحسين أدائه وجعله أكثر فعالية في تأمين الاقتصاد الوطني من الظروف الخارجية، سنتناول في هذا المطلب معوقات ترقية أداء الصندوق وكذا عوامل تؤدي إلى ترقية أداءه.

الفرع الأول: معوقات ترقية أداء صندوق ضبط الإيرادات

إن مقارنة تجربة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر بتجربة النرويج الرائدة يمكن استخلاص عدة معوقات يمكن ذكرها فيما يلي:

أولا: هيكل الصندوق

صندوق ضبط الإيرادات في شكله الحالي هو حساب من حسابات الخزينة العامة هذا يؤدي إلى تحقيق نتائج غير مرغوبة من حيث الشفافية والرقابة.

ثانيا: مجال عمل الصندوق

إن اقتصار عمل الصندوق داخل الاقتصاد الوطني من خلال سد العجز بالموازنة العامة ويمتد عمله إلى الخارج فقط من خلال سد الدين العام الخارجي، فهذا يقود إلى وجود أموال مجمدة بالصندوق.

[1] بريزة عبد السلام، مرجع سابق، ص217.

ثالثا: مداخيل الصندوق

اشتمال الصندوق على فائض إيرادات الجباية فقط يعرض الصندوق إلى خطر انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية إذ ينعكس سلبا على موارده لعدم تنوعها.

رابعا: الإشراف على الصندوق

الوزارة المالية هي المكلفة بتسيير الصندوق أي الحكومة هي المشرفة على الصندوق، حيث يؤثر سلبا من ناحية استغلال موارده إذ تهيمن الاعتبارات السياسية على حساب الاعتبارات الاقتصادية.

الفرع الثاني: عوامل ترقية أداء صندوق ضبط الإيرادات

صندوق ضبط الإيرادات لا يهدف إلى استثمار موارده لصالح الأجيال القادمة وإنما أهدافه قصيرة المدى تحددت بالحفاظ على استقرار المالية العامة في المدى القصير، عكس صندوق التقاعد الحكومي العالمي الذي يعمل على التوزيع العادل للمداخيل بين الأجيال، كما يهدف إلى تحويل الثروة البترولية إلى أصول مالية تدر عليها مداخيل متنوعة باعتباره ثروة زائلة، سوف نقوم بتقديم اقتراحات بسيطة ليكون للصندوق دورا اكثر فعالية.

أولا: تعديل هيكل صندوق ضبط الإيرادات

تعديل هيكل صندوق ضبط الإيرادات من خلال فصله عن الخزينة العامة وجعله هيئة مستقلة تخضع لرقابة السلطة التشريعية، وتكون هيئة استثمارية مقسمة إلى مجموعة من الأقسام وكل قسم يتفرع إلى مجموعة من المصالح وكل مصلحة تقوم بتحقيق أهداف معينة، وكذا توفر مجموعة من الإطارات والمسيرين ذوي كفاءة وخبرة عالية، من بين الأقسام التي يمكن ان يشتمل عليها هو قسم مختص بالبحث والتطوير في المجال الاقتصادي لكي يكون له نظرة أوسع وأشمل تتماشى مع الظروف الاقتصادية السائدة في الوقت الحاضر والمستقبل، وكذا لابد أن يشتمل على قسم مهم جدا وهو قسم توعوي بأهمية الاستثمار في الاقتصاد الوطني وهذا بتوعية الشباب الجزائري بأهمية استبدال مفهوم الثروة البترولية بمفهوم الثروة الاستثمارية، وكذا تقديم دعم للشباب لكن هذا الدعم يكون في المجالات المنتجة.

ثانيا: تعديل أهداف الصندوق

الحفاظ على الأهداف السابقة وإضافة أهداف جديدة طويلة المدى:

1- تحويل الثروة البترولية إلى ثروة إنتاجية.
2- الحفاظ على الثروة البترولية للأجيال القادمة.

3- استثمار جزء من موارد الصندوق داخل الاقتصاد الوطني وخارجه، لابد أن تكون استثمارات متنوعة في شتى المجالات لكي تكون عوائد الصندوق متنوعة وبالتالي التعرض للمخاطر ضعيف، إذ أن هذه الاستثمارات تعود بأثر إيجابي على الموازنة العامة، ولتوضيح الفكرة أكثر أنظر الشكل الموالي:

الشكل رقم (04):علاقة صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة بعد تعديل أهدافه

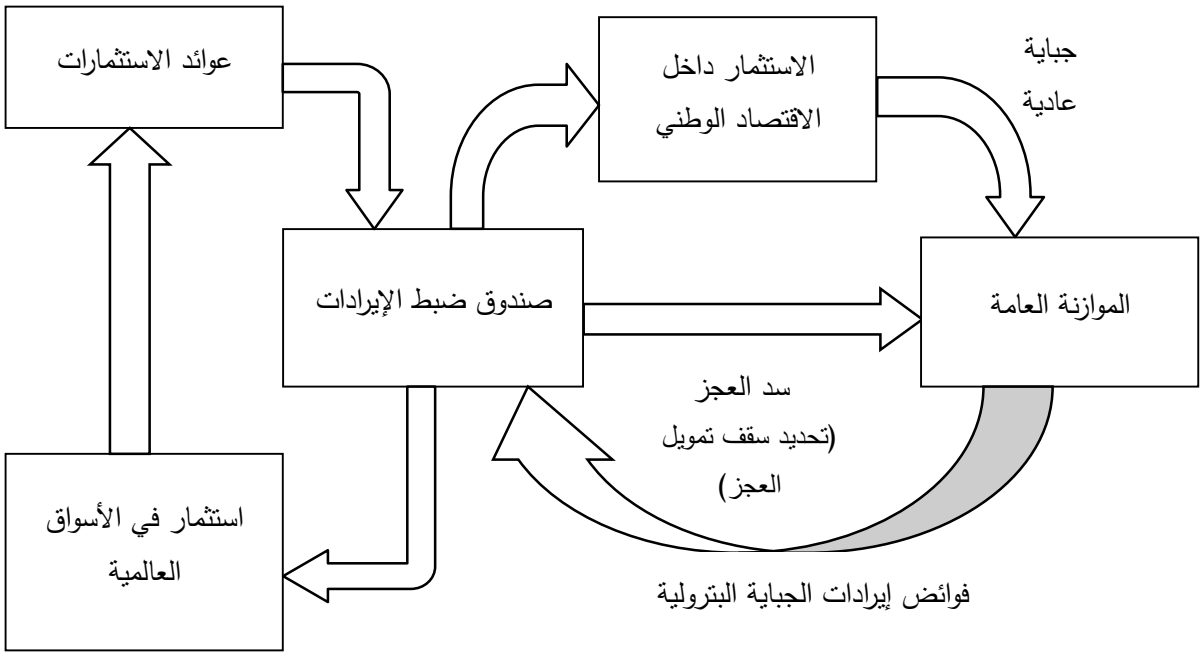

المصدر: من إعداد الطالبة

ما يلاحظ من خلال الشكل أنه هناك طريقتين لتحقيق التوازن بالموازنة العامة وهما:

1- طريقة مباشرة: وهذا من خلال استثمار جزء من موارد الصندوق خارج الاقتصاد الوطني في استثمارات مالية وأخرى حقيقية، حيث تكون متنوعة في شتى المجالات لتكون هناك عوائد متنوعة وقليلة المخاطر، وبالتالي الصندوق يصبح بمنأى عن تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وهدا ما يؤثر بالإيجاب على الموازنة العامة .

2- طريقة غير مباشرة: وهو من خلال استثمار جزء من موارد الصندوق داخل الاقتصاد الوطني من خلال تبني مشاريع استثمارية منتجة وبالتالي ترتفع مداخيل الموازنة العامة من الجباية العادية لتحل مكان الجباية البترولية كمورد رئيسي، وهذا ما يؤدي أيضا إلى توازن الموازنة العامة وخروجها من هاجس تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

كلا هاتين الطريقتين تكملا بعضهما لتحقيق التوازن بالموازنة العامة.

خلاصة الفصل

يعتبر صندوق ضبط الإيرادات من أهم القرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في مجال قطاع المحروقات، حيث عمل هذا الصندوق على امتصاص فوائض إيرادات الجباية البترولية وضخها في تمويل العجز الموازني بطريقة مباشرة وغير مباشرة وبالتالي فإن صندوق ضبط الإيرادات عمل على تحقيق التوازن بالموازنة العامة في الجزائر، لاسيما فيما يتعلق بتخفيض المديونية الخارجية والداخلية وبالتالي فهو حقق جزء من الأهداف المسطرة له.

غير أنه في تحقيقه لهدف سد العجز بالموازنة العامة عند انخفاض سعر البترول عن السعر المرجعي الذي حدده قانون المالية لا يمكن أن نحكم عليها وهذا راجع لعدم حدوثها، كون الحكومة الجزائرية تعتمد على سعر مرجعي منخفض جدا (37 دولار) عند إعدادها للموازنة العامة، في حين أن أسعار البترول تفوق 100 دولار للبرميل.

يمكن لصندوق ضبط الإيرادات من الاستفادة من تجارب دول العالم الناجحة والرائدة في هذا المجال إذ تعتمد مداخيل صناديقها على العوائد البترولية، وهذا بتكييفه بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

خاتمة

خاتمة

يعتبر العجز المالي الذي تعاني منه اقتصاديات الدول من أبرز المشاكل التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات لدى الباحثين الاقتصاديين، ومن بين هذه الدول الجزائر فهي ليست بمنأى عن هذه العجوزات خاصة وأن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد يعتمد دخله على مداخيل عائدات البترول المتقلبة ، إلا أنه في بداية الألفية مع ارتفاع أسعار البترول ظهرت آلية جديدة تعمل على استقرار المالية العامة في المدى القصير، هذه الآلية أدرجت تحت مسمى "صندوق ضبط الإيرادات"، حيث عمل مند إنشائه على امتصاص فوائض قيمة إيرادات الجباية البترولية وكذا تمويل العجز الناتجة عن تزايد النفقات العامة بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وبالتالي كلف الصندوق بمهمة تحقيق التوازن بالموازنة العامة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2013.

إن صندوق ضبط الإيرادات يعمل على تحقيق التوازن بالموازنة العامة في الجزائر إلا أنه تشوبه بعض النقائص، خاصة فيما يتعلق باعتماده على فوائض قيمة الجباية البترولية كدخل وحيد للصندوق ما يجعل هذا الأخير عرضة لتقلبات أسعار البترول، وبالتالي استقرار الموازنة العامة في الجزائر كما يبقيه رهين قطاع المحروقات.

أولا: نتائج اختبار فرضيات الدراسة

فيما يخص بفرضيات الدراسة المقترحة فقد تم التوصل إلى:

اختبار الفرضية الأولى: توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية وهذا من خلال أن الموازنة العامة حققت فوائض مالية معتبرة نتيجة ارتفاع حصيلة عائدات الجباية البترولية، ما أدى إلى زيادة إجمالي الإيرادات العامة حيث انعكس بالإيجاب على رصيد الموازنة العامة بتحقيقها فوائض معتبرة في أرصدتها خلال السنوات الأخيرة.

اختبار الفرضية الثانية: توصلنا إلى إثبات هذه الفرضية وهذا من خلال ما تمثله عائدات البترول في الاقتصاد الوطني، فهي تساهم بنسبة كبيرة من إجمالي صادرات الجزائر، وكذا تساهم بنسبة تفوق 60% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة فان حدوث أي تراجع في هذه العوائد فانه يؤدي إلى حدوث أزمة في الاقتصاد الوطني .

اختبار الفرضية الثالثة: توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية حيث لعب صندوق ضبط الإيرادات دور مهم وفعال، وهذا من خلال امتصاصه لكل فوائض قيمة إيرادات الجباية البترولية وكذا سد العجز بالموازنة العامة بطريقة مباشرة وغير مباشرة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2013

اختبار الفرضية الرابعة: لم يثبت صحة الفرضية وهذا راجع لكون أن صندوق ضبط الإيرادات تشوبه بعض النقائص، حيث تبين من خلال مقارنته مع صندوق المعاشات الحكومي العالمي للنرويج أن له نقائص خاصة فيما يتعلق بمجال عمل الصندوق الجزائري وكذا أهدافه ، فمثلا لحظنا اعتماد الصندوق على فوائض قيمة الجباية البترولية كمصدر وحيد لتمويله مما يبقي الموازنة العامة عرضة لتقلبات أسعار البترول .

ثانيا: نتائج الدراسة :

- تعتبر الجباية البترولية المصدر الرئيسي في تمويل الموازنة العامة مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا نتيجة التبعية المفرطة للاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات وضعف أداء القطاعات الأحرى خارج قطاع المحروقات.
- حققت الموازنة العامة خلال السنوات الأخيرة فوائض مالية كبيرة في أرصدتها نتيجة زيادة عائدات الجباية البترولية لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.
- تتجلى الأهمية الاقتصادية للبترول في الجزائر من خلال الزيادة في عائدات النقد الأجنبي وكذلك الإيرادات العامة
- أكبر تحدي يواجه الاقتصاد الجزائري هو كيفية تنويع مداخله واعتماده على مورد ناضب يتمتع بعدم الثبات في امداداته ومداخيله.
- عرفت أسعار البترول تقلبات خلال مراحل مختلفة من الاقتصاد الوطني، ما جعل الجزائر تعاني من اختلالات في موازنتها العامة، وعليه تم الاعتماد على صندوق ضبط الإيرادات لحماية الموازنة العامة ومشاريع التنموية المبرمجة من تقلبات أسعار النفط.
- ساهم صندوق ضبط الإيرادات بصورة فعالة ومباشرة في تخفيض حجم الدين العام الخارجي والداخلي خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2008.
- لعب صندوق ضبط الإيرادات دور مهم من خلال امتصاصه لفائض قيمة الجباية البترولية ومساهمته المباشرة والغير المباشرة في تمويل عجز الموازنة حيث أدى هذا إلى تحقيق توازن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية 2013.
- موارد الصندوق على المدى البعيد غير مستقرة لارتباطها بعائدات البترول إذ أن هذه الأخيرة أوضاعها على المدى البعيد غير معروفة خاصة في ظل المشاكل والتحديات التي تواجه مستقبل البترول في الجزائر.
- من خلال مقارنة صندوق ضبط الإيرادات بصندوق معاشات الحكومي العالمي للنرويج نجد أن FRR يعاني من عدة نقائص اشتملت مجالها في نطاق عمل الصندوق، بالإضافة لمصادر

تمويله وهيكل الصندوق وحوكمته وهي نقائص يفرض على الحكومة الجزائرية إعادة النظر فيها وتعديلها.

- وجود أموال كبيرة مجمدة في الصندوق وغير مستثمرة يحرمها من عوائد إضافية، كما أنها تعرض موارد الصندوق إلى تدني قيمتها في حالة ارتفاع معدلات التضخم.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات:

يمكن سرد أهم التوصيات والاقتراحات فيما يلي:

- ضرورة التقليل من تبعية الموازنة العامة لتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، وذلك بالتفكير في مرحلة ما بعد النفط على اعتباره مورد ناضب، من خلال الاستغلال الأمثل لعائدات النفط وبناء اقتصاد متنوع، والذي ينعكس بالإيجاب على موارد الموازنة العامة، والتي تصبح بمنأى عن تقلبات أسعار النفط.
- إخضاع صندوق ضبط الإيرادات للرقابة ما يجعل له هيكل إداري خاص به وله مسؤولية السير الحسن لموارده.
- تعديل أهداف الصندوق بحيث يأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في الثروة البترولية الناضبة.
- تجنب الاقتطاعات الكبيرة من موارد الصندوق لتغطية العجز فهذا يبقي ايرادات الموازنة العامة تابعة لقطاع المحروقات.
- إن موارد صندوق ضبط الإيرادات معرضة للخطر بسبب عدم استقرار موارده المتأتية من مداخيل الثروة البترولية ، وعليه يمكن للحكومة الاستفادة من تجارب بعض البلدان الرائدة في هذا المجال عل غرار تجربة النرويج التي تعد من بين التجارب الناجحة بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية للوطن.
- استثمار موارد الصندوق داخل الاقتصاد الوطني في مشاريع صناعية وبالتالي ترتفع حصيلة عائدات الجباية العادية وفي نفس الوقت توفير مناصب شغل في الجزائر.

رابعا: آفاق الدراسة

- أفاق صندوق ضبط الإيرادات في ظل عصر ما بعد البترول.
- دور صندوق ضبط الإيرادات في دفع التنمية الاقتصادية.
- واقع صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر وأفاقه.
- دور صندوق ضبط الإيرادات في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا: الكتب :

1- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، يسان للنشر والتوزيع والاعلام، لبنان، 2000.

2- حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، مصر، 2003.

3- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.

4- حياة بن إسماعيل، تطوير إيرادات الموازنة العامة، الدار الهندسية، مصر، 2009.

5- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية لبنان، 2009 .

6- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.

7- صباح مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

8- عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام . مدخل لدراسة السياسات المالية العامة، دار الجامعة، مصر، 2001.

9- عاطف وليام أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010.

10- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون سنة نشر.

11- عمر يحياوي، النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2005.

12- عيسى خليفي، هيكل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

13- محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافية، ليبيا، 2003.

14- محمد إلينا، اقتصاديات المالية العامة مدخل حديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009،.

15- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة السادسة، عمان، 2014.

16- محمد طاقة، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

17- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

18- محمود الحسين الوادي وآخرون، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.

19- يسري محمد أبو العلا، بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.

ثانيا: المذكرات

1- بريزة عبد السلام، دور الصناديق السيادية في إدارة الفوائض البترولية دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد وصندوق التقاعد الحكومي البترولي، أطروحة دكتورة تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، ، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2012- 2013.

2- بوجمعة قويدري قوشبح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجيستير تخصص تقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2008- 2009

3- الحاج بورنان، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2002.

4- حمزة عبد الرزاق، سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار استراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011-2012.

5- رمضان جمعة، تطورات أسعار النفط وتأثيرها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970- 2004، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2006- 2007.

6- زواري فرحات سليمان، دور صناديق القوة السيادية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر والنرويج)، رسالة ماجيستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2011-2012

7- سمية موري، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستير تخصص مالية دولية ، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2009، 2010.

8- صباح براجي، دور حوكمة الموارد الطاقوية في إعداد هيكلة الاقتصاد الجزائري في ظل ضوابط الاستدامة، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012.

9- صبرينة كردودي، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتورة تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

10- عبد الباقي روابح، المديونية الخارجية والأسلاك الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2005-2006.

11- عبد الرؤوف عبادة، محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، رسالة ماجيستير، تخصص نمدجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010-2011.

12- عبد الله جامع، أثر تطورات أسعار البترول خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية – دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011-2012.

13- عيسى مقليد، قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجيستير فرع اقتصاد التنمية، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.

14- فاطمة ساجي، الشفافية كأداة لتسيير المالية العامة، رسالة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، 2010-2011.

15- كريم هندي، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري -في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، رسالة ماجستير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009.

16- لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة مقارنة الجزائر – تونس، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر بسكرة، 2013-2014.

17- محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل، فرع تحليل، جامعة الجزائر، 2008- 2009 .

18- مريم زرفاطة، دور الصناديق السيادية في تحقيق الاستقرار المالي العالمي تجربة صناديق استثمار الثروات الخليجية، رسالة ماجيستير، تخصص دراسات مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010- 2011.

19- مسعود درواسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2004 ، أطروحة دكتورة في قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005- 2006.

20- مسعود ميهوب، دراسة قياسية لانعكاسات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (الفترة الممتدة بين 1986-2010)، رسالة ماجستير فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012

21- نبيل بوفليح، دور الصناديق السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع الاشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتورة، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

22- نبيلة نوري، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، أطروحة دكتورة، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011-2012.

23- وحيد خير الدين، أهمية الثروة البترولية في الاقتصاد الدولي و الاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، رسالة الماجيستير تخصص اقتصاد دولي دولي، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 1012 – 2013.

24- وهيبة مشدن أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، رسالة ماجيستير، فرع النفوذ و المالية، جامعة الجزائر03، 2004-2005.

25- يوسف بيبي، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010، رسالة ماجيستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة،2011-2012.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

1- الطبيب داودي وآخرون، مداخلة بعنوان الابتكار كبديل استراتيجي يحقق التنمية المستدامة في قطاع المحروقات عرض حالة مؤسسة سوناطراك، مؤتمر دولي حول، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل.

2- عبد االمجيد قدي، مداخلة بعنوان الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص ام تحديات، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل2008.

3- عبد القادر العاطف وآخرون، مداخلة بعنوان فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل 2008،

4- فتيحة مزراشي وآخرون، مداخلة بعنوان ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل 2008.

5- فؤاد علي عبد الرحمان، إجماع خبراء حول احصائيات الطاقة وإعداد ميزان الطاقة، مؤتمر دولي حول جمع بيانات الطاقة في الدول الأعضاء والدول العربية الأخرى، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، بيروت، 18-20 أفريل، ماي 2012.

6- مصطفى بودارمة، مداخلة بعنوان التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة والاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباسن سطيف، الجزائر، 8/7 أفريل 2008.

7- نبيل بوفليح، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2010.

8- نبيل بوفليح، مداخلة بعنوان الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية "صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا"، الملتقى الدولي السادس في منظمات العمال الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 06 -07 نوفمبر 2012.

9- نبيل بوفليح، مداخلة بعنوان حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، "صندوق ضبط الموارد نموذج"، الملتقي الوطني الثاني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، الجزائر، 27-28فيفري 2013

رابعا: القوانين والمراسيم:

1- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 33، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2004 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 16 يوليو 1984.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28جوان 2000..

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الصادرة بتاريخ 19 جوان 2006.

خامسا: المجلات:

1- أمال رحمان وآخرون، تأثير النفط على البيئة من خلال مرحلة النقل حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12، الجزائر، 2013.

2- جمال لعمارة، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001..

3- سهام حسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل غير النفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، 2013.

4- شهرزاد زغيب وآخرون، الاقتصاد الجزائري بين واقع الارتباط وحتمية الزوال، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، أوت 2008، الجزائر.

5- نبيل بوفليح ، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة شمال إفريقيا، العدد الأول.

6- سادسا: التقارير

1- بيان مجلس الوزراء 2010، برنامج التنمية الخماسي 2010- 2014،

2- التقرير الاحتياطي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

3-المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هل أصبحت معادلة العرض والطلب عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة؟، فبراير 2015.

سابعا: المراجع باللغة الفرنسية

1- La Banque d'Algérie, le rapport annuel pour 2000.
2- La Banque d'Algérie, le rapport annuel pour 2004.
3- La Banque d'Algérie, le rapport annuel pour 2005.
4- La Banque d'Algérie, le rapport annuel pour 2009.
5- La Banque d'Algérie, le rapport annuel pour 2013.
6- Ministère Des Finance, Rapport de Présentation de projet. De loi de Finances 2004.
7- Ministre Des Finance, Direction General de la prévision et des politique rapport pour 2013
8- Ministre Des Finance, Rapport de présentation de projet de loi finances pour 2013
9- Ministre Des Finance, Rapport de présentation de projet de loi finances pour 2014

ثامنا: مواقع إلكترونية:

http://www.swfinstitute.org

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملاحق	الصفحة
الملحق رقم (01): الموازنة العامة للجزائر في سنة 2014	125-123

الملاحق

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة.....	947.950.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع.....	76.500.000
003 – 201 – حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	920.260.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	556.600.000
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	4.000.000
005 – 201 – حواصل الجمارك.....	517.000.000
المجموع الفرعي (1)	**2.465.710.000**
1 . 2 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	22.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	62.000.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	–
المجموع الفرعي (2)	**84.000.000**
1 . 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	412.000.000
المجموع الفرعي (3)	**412.000.000**
مجموع الموارد العادية	**2.961.710.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.722.940.000
المجموع العام للإيرادات	**4.684.650.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.387.854.000
مصالح الوزير الأول	3.618.099.000
الدفاع الوطني	1.047.926.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	549.809.342.000
الشؤون الخارجية	31.196.709.000
العدل	74.707.836.000
المالية	92.615.093.000
الطاقة	44.010.067.000
الصناعة والمناجم	5.314.058.000
الفلاحة و التنمية الريفية	255.101.097.000
المجاهدين	252.333.450.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.500.459.000
التجارة	24.276.345.000
النقل	12.549.139.000
الموارد المائية	21.144.492.000
الأشغال العمومية	19.930.760.000
السكن والعمران والمدينة	22.600.480.000
التربية الوطنية	746.643.907.000
التعليم العالي والبحث العلمي	300.333.642.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.803.924.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	234.882.131.000
التهيئة العمرانية والبيئة	2.550.261.000
الثقافة	25.789.795.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	131.653.688.000
العلاقات مع البرلمان	276.609.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	381.972.062.000
الشباب	14.158.870.000
الرياضة	26.282.691.000
الاتصال	18.871.461.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.985.130.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.429.022.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	2.404.748.000
المجموع الفرعي	**4.436.059.221.000**
التكاليف المشتركة	536.219.273.000
المجموع العام	**4.972.278.494.000**

الجدول (ج)
توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	5.195.000	5.541.000
الفلاحة والري.....	209.437.700	315.957.500
دعم الخدمات المنتجة.....	32.657.500	49.802.200
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.854.278.110	1.078.715.730
التربية والتكوين.....	227.829.040	250.809.500
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	151.366.500	207.589.800
دعم الحصول على سكن.....	234.307.880	293.678.000
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	500.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**3.615.071.730**	**2.802.093.730**
دعم النشاط الاقتصادي (مخصصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	364.600.000	271.800.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال.....	**464.600.000**	**1.083.691.200**
مجموع ميزانية التجهيز.....	**4.079.671.730**	**3.885.784.930**

ملخص:

شهدت أسعار البترول في الآونة الأخيرة ارتفاعات قياسية بداية من سنة 2000، وهذا راجع لارتفاع حصيلة عائدات الجباية البترولية حيث نتج عنها تحقيق فوائض مالية معتبرة في الموازنة العامة، وفي ظل القلق المتزايد بشأن تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الوطني قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات يعمل على تحقيق التوازن و الاستقرار بالموازنة العامة، فهذه الأخيرة لها أهميتها الخاصة داخل الاقتصاد الوطني.

وعليه جاءت هذه الدراسة لتبرز دور صندوق ضبط الإيرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2013 ، وكذا تقييم تجربة الجزائر مقارنة مع صندوق المعاشات الحكومي العالمي للنرويج التي تعتبر تجربة رائدة عالميا، وقد خلصت الدراسة إلى دور صندوق ضبط الإيرادات الفعال في تحقيق التوازن بالموازنة خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2013، أما من خلال مقارنته مع صندوق المعاشات الحكومي العالمي نجد أن الصندوق تشوبه بعض النقائص يجب أن تؤخذ في عين الاعتبار لتعديله.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، صندوق ضبط الإيرادات، جباية بترولية.

Résumé :

Dernièrement le prix du pétrole a connu une augmentation mesurable à partir de l'année 2000, et cette dernière entraine une augmentation de la recette d'état de la fiscalité pétrolière, c'est ce qui a engendré des excédents financiers dans le budget d'état, et dans inquiétude a propos des variations des prix des pétroles dans les marchés mondiales et ces réflexibilités sur l'économie national, le gouvernement algérien a construit le fonds de régulation des recettes pour travailler sur le principe de l'équilibre et du budget général et ce dernier compte comme la colonne dont baser sur l'économie national.

Dans ce cadre notre objectif de recherche c'est l'étude de l'analyse de le rôle du fonds de régulation des recettes dans l'équilibre du budget général dans l'Algérie de 2000 à 2013 et aussi évaluer l'expérience de l'Algérie et faire la comparaison avec le fonds des pensions du gouvernement mondial de Norvège et considéré comme une expérience mondial, Panant la période de 2000 a 2013 l'étude a terminé de réaliser le rôle efficace l'équilibre du budget général, mais diaprés la comparaison avec le fonds de pension du gouvernement national on a trouvé quelques faiblesses il faut que le prendre on confédération pour faire et envisager les révisions nécessaire.

Les mots clé : Budget d'état, le fond de régulations des recettes, recettes des hydrocarbures.